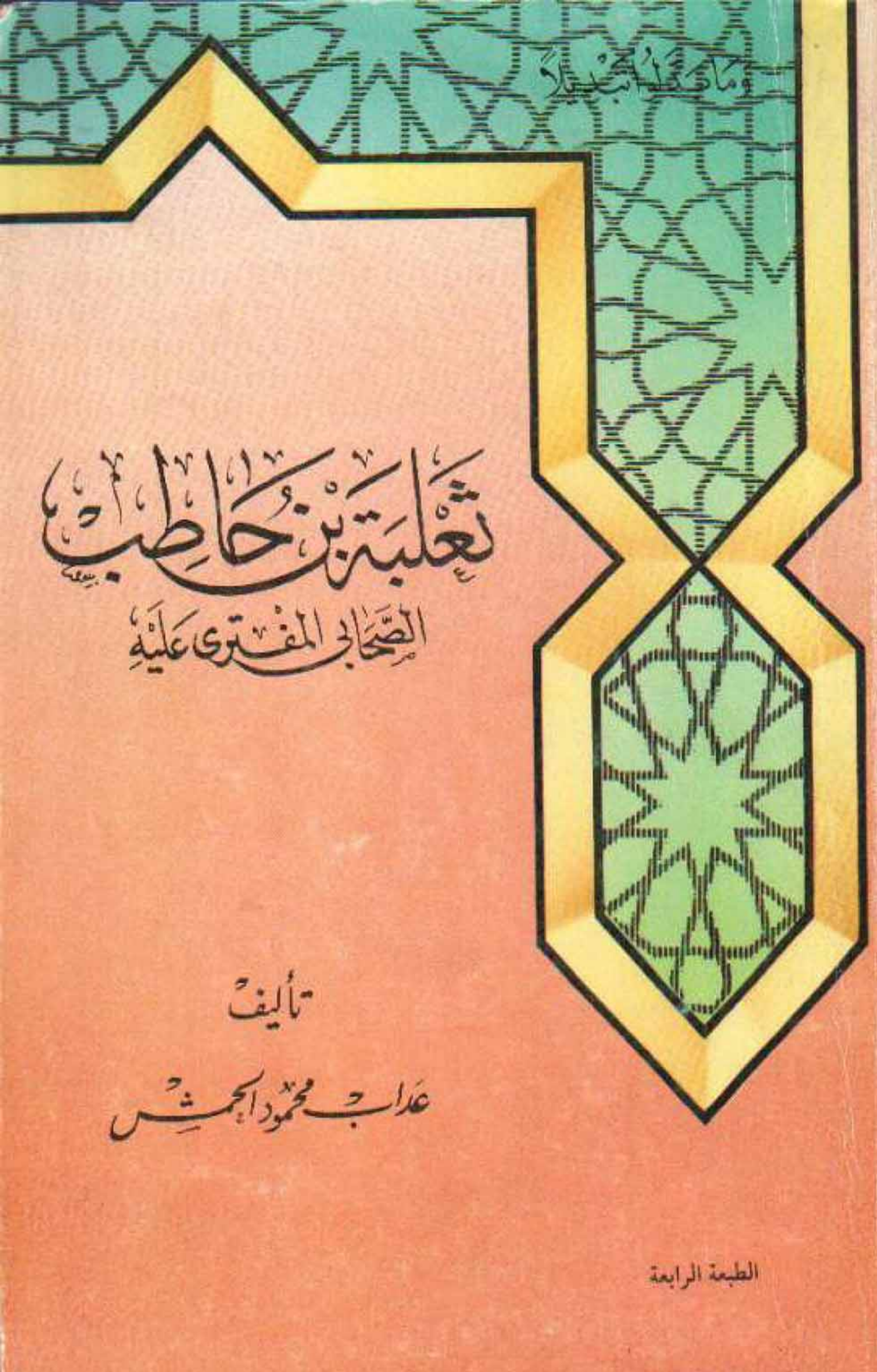

ثعلبة بن حاطب
الصحابي المفترى عليه
تأليف
عداب محمود الحمش
الطبعة الرابعة

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

شوال ١٤٠٥هـ - تموز ١٩٨٥م

الطبعة الثانية

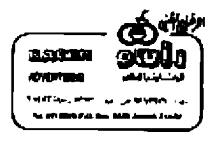
صفر الخير ١٤٠٦هـ - تشرين الأول ١٩٨٥م

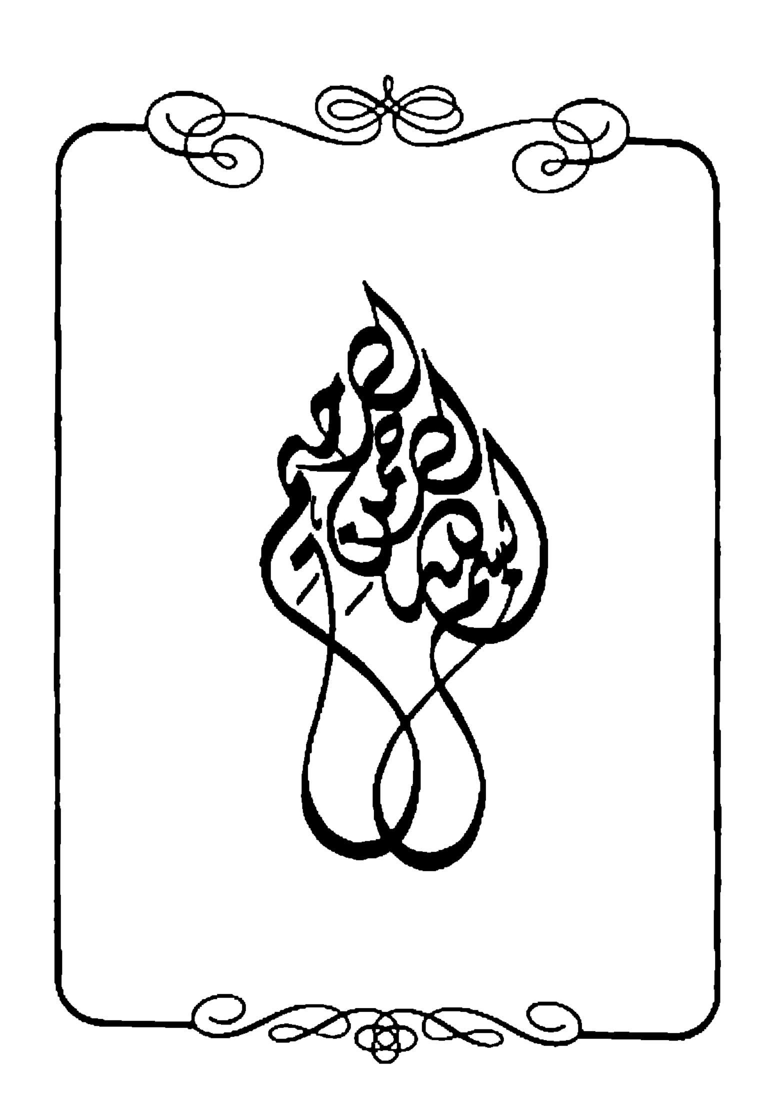
الطبعة الثالثة

ذو الحجة ١٤٠٦هـ - آب ١٩٨٦م

الطبعة الرابعة

رمضان المبارك ١٤٠٧هـ - أيار ١٩٨٧م





الإهداء

إلى من رعاني بتوجيهه وحرصه، لأشب بعيدًا عن لهو الصغار وعبث الشباب ..

إلى والدي -

السيد محمود بن السيد إبراهيم الحمش

إحدى ثمرات غرسك الكريم، هدية عرفان ووفاء عساي أحظى بالرضى والدعاء.

ولدكم

عدنان

الافتتاحية

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قال الله تعالى

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً، يصلح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يطع الله ورسوله، فقد فاز فوزاً عظيمًا﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا أن تصيبوا قوماً بجهالة، فتصبحوا على مافعلتم نادمين﴾[2]

﴿إنما يفتري الكذب، الذين لايؤمنون بآيات الله، وأولئك هم الكاذبون﴾[3].

وقال رسول الله ﴿ﷺ﴾

«إن أفرى الفرى من قولني ما لم أقل». [4].

«الله الله في أصحابي. لاتتخذوهم غرضا بعدي، من أحبهم فبحبيّ احبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى

---

(١) الحجرات: ٦

(٢) الأحزاب. ٧١.

(٣) النحل: ١٠٥

(٤) أخرجه الشافعي في الرسالة ص ٣٩٥ ـ واللفظ له ـ وأحمد في المسند ٤/١٠٧، والبخاري في المناقب نحوه برقم (٣٥٠٩).

كلهم من حديث واثلة بن الأسقع مرفوعاً.

الله يوشك أن يأخذه»[5].

«إن الله اطلع على أهل بدر، فقال: «افعلوا ماشئتم فقد غفرت لكم»[6]

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٤/٨٧، وفي فضائل الصحابة رقم (١) وأخرجه الترمذي في المناقب، باب فيمن سب أصحاب النبي ﷺ، رقم (٣٨٦٢) وقال: (هذا حديث غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه).

وقد جاء هذا الحديث من طرق عديدة، تنظر في فضائل الصحابة للامام أحمد (١، ٢، ٣، ٤) وفي كل منها مقال. والحديث مع ضعف طرقه يصلح في هذه المواضع التي تكثر شواهدها العامة التي تأمر بتوقير الصحابة الكرام

(٦) أخرجه الامام البخاري في المغازي، باب غزوة الفتح، رقم (٤٢٧٤)، ومسلم في فضائل أهل بدر، رقم (٢٤٩٥)

مقدمة الطبعة الرابعة

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الشكر على جزيل عطائك ومستديم إحسانك.

أحمدك اللّهم، لا أحصي ثناءً عليك، انت كما أثنيت على نفسك، حمداً يوافي نعمك ويكافيء مزيدك وأصلّي وأسلّم على سيد المرسلين، وإمام المتّقين، وقدوة المجاهدين، محمد بن عبد الله، أعظم صلاة وأزكاها، واتم تسليم واعلاه.

أما بعد

فإنني أقدّم إلى إخواني المسلمين الطبعة الرابعة من هذا الكتاب، مساهمة في نشر العلم والمعرفة، وتلبية لرغبات متعددة.

مع التذكير بأن الطبعة الرابعة لاتختلف عن سابقتها بشيء يذكر.

وإن في نفاد طبعات الكتاب الثلاث السابقة في غضون سنتين، مؤشّراً ظاهراً يدلّ على رغبة المسلم في معرفة الحق واتّباعه، وحرصه على اقتناء الكتاب العلمي، الذي تعرض مباحثه بمنهجية وموضوعية وأدلّة، بعيداً عن المجازفات، والخيالات، وتسويد الصحائف البيض، من حُكي، ورُوي، وقيل، وزعموا

وأرجو أن يكون هذا عنوان قبول من العليم الحكيم، يكفّر به سيئاتي، ويستر به سوءاتي، ويدخره ثواباً راجحاً في ميزان أعمالي. إن ربي رؤوف ودود.

والحمد لله رب العالمين

كتبه/ عداب محمود الحمش

مكة المكرمة ـ العزيزية

١٩ شعبان ١٤٠٧هـ

مقدمة الطبعة الثالثة

عبثاً ما يحاول أعداء الحق من محادّة هذا الدين: ﴿ إن الذين يحادّون الله ورسوله، أولئك في الأذلّين ﴾ [المجادلة ٢٠].

وشروداً بعيداً عن سنن الهدى، أن يجنّدوا أنفسهم للصّد عنه، وأن يبذلوا النفس والنفيس ليصلوا في نهاية المطاف، إلى سعير مستديم

﴿ إن الذين كفروا ينفقون أموالهم، ليصدّوا عن سبيل الله، فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة ثم يغلبون، والذين كفروا إلى جهنم يحشرون. ﴾ [الأنفال ٣٦].

أية حسرة هذه ؟! وأيّة عاقبة بئيسة تلك؟ وأي غرور وخواء وضياع يعقبه الحشر إلى الحريق؟

في غمرة احتدام الصّراع بين الحقّ والباطل، قد يضعف بعض أهل الحقّ، أو ينحرفوا عنه، فينحاز سهمه، وينحرّف جنده! فينتشي الباطل ويطفو على ساحة الصّراع، يحسب أنه قد أحرز النصر على الحقّ، أو أجهز عليه؟!

وقد تطول مدة الطيش والنشوة، فيحسبها العجل من أهل الحقّ اندحاراً حقيقياً لحقّهم المنحاز! بيد أن النظرة الفاحصة، والتفكّر العميق في سنن الله في الكون والانسان والحياة يبرز سبل الحقّ، ويوضح منهجه، ويؤكد على أن انحياز الحقّ عن ساحة النّصر، وإخلاء أهله لها، لم يتم إلاّ وفق سنة الله في (النّصر والهزيمة)، فلمّا غفلوا عن معرفة تلك السنّة، أصيبت مقاتلهم! تلك السنّة التي تتشابك مع سنن أخرى كثيرة، لابدّ من

التعرّف (٧) على ناموسها، والتزام سبيله، حتى تتحقّق الكرّة الصادقة، ليأخذ الحقّ مكانه الصحيح على ساحة الحياة الانسانية.

وإنني أرقب في آفاق التفكير الاسلامي المعاصر ومضات تقترب نحو الضياء، وأحسّ في جوانح الشباب المسلم توثّباً نهماً صَوْب المعرفة، وأقرأ في أعين الصادقين المخلصين شوقاً حالماً، إلى رؤية أعلام الحق خفّاقة، تنبىء عن خضوع الخلق ودينونتهم لرب العالمين وأتلمّس في معتقداتهم وسلوكهم الاتّباع المحرّرَ على منهج الكتاب والسنة. وتلك بداية الطريق الواضح! نحو الأوبة الصادقة لأهل الحق، في سبيل البناء الصحيح. !

ولعل من أبرز مظاهر هذه الأوبة الصادقة، هجوم الشباب المسلم على اقتناء الكتاب الاسلامي الذي يطْرح جديداً، أو يصحح خطأ، أو ينبه على انحراف، أو يرسم ملامح منهج سديد!

وكتاب (ثعلبة بن حاطب الصحابي المفترى عليه) واحد من تلك الكتب الاسلاميّة الكثيرة، التي تسارع طلبة العلم إلى اقتنائها، ودراسة مباحثها، ولفت أنظار مؤلفيها إلى بعض قصور فيها!

وإذا كان كتاب (ثعلبة) لايقدّم طرحاً جديداً لاستئناف الحياة الإسلامية على ضوء السنن الإلهية في التغيير، فإنه قد صحح أخطاء شائعة، يكثر ترددها على ألسنة بعض أهل العلم من المسلمين ويشيع على ألسنة عوامّهم، تجاه خمسة من (الصحابة المفترى عليهم)!

إضافة إلى اعتماده منهج النقد العلمي في مناقشة هذه الفِرَى ودحضها، وتنبيهه على أن الاسترواح إلى المفتريات، والسكوت عليها، قد يكون سبباً لسخط الله تعالى، وتنكباً عن الصراط المستقيم.

---

(٧) كتب الأخ الفاضل الباحث شريف الخطيب رسالة عن (السنن الالهية في الحياة الإنسانية) تحدث فيها عن نواميس السنن وطريقة تفاعلها، وكيفية الافادة منها.

وقد كان من نعم الله تعالى عليّ في هذا الكتاب، تناول أهل العلم له بالنقد والتمحيص، والمناقشة

وقد قدّم إليّ بعض هؤلاء الأفاضل من أساتذتي وإخواني المخلصين نصائح غالية، وملحوظات قيّمة، أسأل الله أن يثيبهم عليها، وأن يجزيهم عن العلم وأهله الجزاء الأوفى.

وقد رغب أستاذي النبيل فضيلة الدكتور محمد أديب الصالح، أن أفرد بعض مباحث الكتاب، برسالة مستقلة، ليبقى الكتاب بلحمته وسداه موجّهاً إلى مناقشة الفرية الملصقة بثعلبة وإخوانه وقد شاركه هذا الرأيَ بعضُ إخواني من طلبة العلم المتخصصين.

فنزلت عند رغبتهم لوجاهة ماذهبوا إليه من الناحية المنهجية،وحذفت من طبعة الكتاب هذه دراسة حديث النور وأقدمية خلق النبي ﷺ، وفصل عدالة الصحابة، على أن توضع هذه المباحث في مواضعها اللائقة بها من كتبي الحديثية الأخرى.

والله العظيم أسأل أن يمدّني بالقوّة والعافية، حتى أتمكّن من خدمة كتابه وسنة نبيه بما أرجو أن ينفع المسلمين.

وأتوجّه إليه بأسمائه الحسنى، وصفاته العليا، أن يجعل أعمالي كلّها خالصة لوجهه الكريم وأن يتقبّل منّي ما منّ به عليّ من علم ومعرفة، فهو منه وإليه تبارك وتعالى.

﴿ ربنا ظلمنا أنفسنا، وإن لم تغفر لنا وترحمنا، لنكوننّ من الخاسرين ﴾[الأعراف: ٢٣].

﴿ ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار ﴾

[البقرة: ٢٠١].

وصلّ اللهم وسلّم وبارك، على عبدك ونبيك محمد بن عبد الله سيد الأولين والآخرين وحبيب المؤمنين، وقدوة السالكين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مكة المكرمة ـ العزيزية

٧/١٠/١٤٠٦هـ.

مقدمة الطبعة الثانية

يصعب على المرء في عصر تختلط فيه المفهوم وتطفو على سطحه أفكار غريبة عن روح هذا الدين، أن يحدّد مواضع أقدامه، وأن يبصّر الناس بكل مايريد أن يبصّرهم به.

ومن العسير جداً في هذه الأيام النحسة أن ينضبط أصحاب القلم من المسلمين بقيود، أو يوجهوا طاقاتهم في اتجاه واحد، لخدمة هدف واحد يسعى إليه الجميع من أبناء المسلمين. ذلك بأن هؤلاء الكتّاب قد تعددت مشاربهم، واختلفت بيئاتهم، وتباينت أغراضهم.

أضف إلى هذا وذاك أن جمهرة كبيرة من الكتاب، قد اتخذوا الكتابة حرفةً لهم، فكان أبعدَ مراميهم إصدارُ الكتاب تلو الكتاب، والمقال إثر أخيه.

وقد كثرت الكتابات في موضوعات محدّدة، وما أكثر مايسطو المتأخر على آثار من تقدمه أو عاصره، ضناً بأن ينسب إلى أخيه من الفضل مالا ينسب إليه أو استكباراً ألا يكون له في هذا الموضوع الماتع كتاب يشار إليه بالبنان

وإنني لا أرى تعدّد الكتب في الموضوع الواحد عيباً، بل إن ذلك - في بعض الأحيان - يثري الموضوع وينميه، ولكن العيب - كل العيب - أن تجد كتباً متعددة لا يختلف أحدها عن الآخر إلا في المقدمة. وبعض المباحث، السطحية وبعض الخاتمة، وربما اختلفا في طريقة العرض والترتيب، على أحسن الأحوال.

وجمهرة هؤلاء الكتّاب يظنون أنّ كل ماكتبه الأقدمون مسلّم فما عليهم إلا أن يقفوا على آرائهم وأقوالهم، ليضمنوها كتبهم، ويسوّدوا بها الصحائف، لتغدو حججاً شرعية؟!

والذي ينبغي للباحث أن يأخذ به نفسه، هو البحث العلمي الذي يطرق الموضوع من أوسع أبوابه، معتمداً الاحاطة والاستقراء، والبراهين والأدلة العلمية، محاكمًا أقوال الرجال إلى الحق، غير مُستخف بأحد، ولا متطاول على أهل العلم فإن نهج هذا المنهج، واختطّ هذا الطريق، فلا عليه بعد ذلك أن يخطيء في بعض المباحث، أو يتردد في كثير أو قليل من مسائل العلم، لأنه سيصل إلى الحق ـ بإذن الله ـ مادام سائراً على الطريق الصحيح، مبتغياً وجه الله تعالى في أعماله وأقواله.

وإن مما يحسن التذكير به في هذه التقدمة، أن الاسلام دين الله، ومحال أن يتمكن عالم من العلماء أن يحيط بدين الله، فلا يفوته شيء من فهم كتاب الله، أو بعض سنة رسول الله ﴿ﷺ﴾، أو كثير من اجتهادات أهل العلم، ونقدهم.

والموضوعات الشرعية كثيرة جداً، وكل فرعية يمكن أن يخصها بحث مستقل، كبر حجمه أو صغر.

وثمة أبحاث تظهر للوهلة الأولى أنها ثانوية، ولكن النظرة العلمية تستطيع أن تحدد الأخطار والأخطاء التي يمكن أن تحدث إن لم ينجز ذلك البحث، وينتشر بين أيدي أهل العلم، والمثقفين من الناس!

وبحث ثعلبة هذا يثير في الذهن التساؤل ذاته، ولكنّ الاجابة الصحيحة تكون بعد قراءة البحث، ودراسة مباحثه ومسائله.

إنني حاولت في هذا الكتاب أو أوصِل القارىء الكريم إلى قواعد ثابتة يحتكم إليها في حياته العلمية، في تعامله مع التراث الاسلامي والمصنفات العلمية والفكرية وفي نظرته إلى آثار السلف، وأقوال أهل العلم.

وحاولت أن أرسم ملامح منهج عام للتعامل مع صحابة رسول الله ﴿ﷺ﴾ واتخذت بحث (ثعلبة بن حاطب) ميداناً لعملي ذاك، إذ التعامل مع الصحابة هو المرقاة الأولى للولوج في حياض الشريعة وميادينها الفسيحة.

ولو لم يكن في هذا البحث إلا الدفاع عن ثعلبة بن حاطب الذي قلّما سلم من خطيب أو واعظ، أو كاتب معاصر، تناول موضوع الشح والبخل أو التنكر

لفضل الله، أو منع الزكاة، لكفى!

فقصة ثعلبة بن حاطب، وقصص طلحة بن عبيد الله، ومعتب بن قشير، ونبتل ابن الحارث، وغيرها من القصص الباطلة التي ألصقت بتفسير القرآن الكريم، أو سيرة النبي ﴿ﷺ﴾، أو تاريخ أصحابه، كلها ذات أثر سيء على الحياة الفكرية الاسلامية، والحياة السلوكية والتربوية، إلى جانب مغالطة التاريخ والتنكر لسلفنا الصالح في تضحياتهم، وجهادهم، وعطائهم العميق الكريم.

وقد عنيت مؤسسة راسم للدعاية والاعلان بإخراجه والاشراف على طبعه، فلهم مني عاطر الثناء وخالص الشكر.

وأسأله تعالى أن ينفع بطبعة الكتاب هذه، أكثر مما انتفع بسابقتها، وأن يجعل أعمالي خالصة لوجهه الكريم، إنه وليّ ذلك، والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل. والحمد لله رب العالمين.

مكة المكرمة

في ١ محرّم ١٤٠٦هـ

ولكتاب قصة ؟!

لست أذكر متى عرفت أن قصة ثعلبة بن حاطب باطلة . إلا أن ما أذكره يقيناً أنني في الأسبوع الثالث من رجب عام خمسة وتسعين وثلاثمائة وألف من الهجرة حضرت خطبة الجمعة في مدينة (الزرقاء) في الأردن، وكانت الخطبة حول الشح والجشع والتنكر لنعم الله تعالى.

ولعن خطيبنا في ذلك اليوم (ثعلبة) مرات عديدة، وأدخله النار مرات أكثر . !

ولما انتهينا من صلاة الجمعة، انتظرته، حتى إذا خرجنا إلى صحن المسجد انفردت به وشكرته على ما جاء في خطبته من خير، ثم ذكرت له أن قصة ثعلبة هذه باطلة، لا يجوز أن تذكر على المنابر إلا لتنبيه الناس على بطلانها، ولا يجوز أن تلعن صحابيا جليلاً بقراءة قصة كهذه نسبت إليه ـ ولم أكن يومها أعلم أنه بدري ـ .

ولكن الخطيب اعتبرني يومها متعالماً ـ سامحه الله ـ وأخبرني بامتعاض أنه رجع إلى تفسير ابن كثير واعتمد عليه فيما قاله في تلك القصة . فكأنه يريد أن يقول: فمن أنت إذاً ؟!

وسافرت إلى عمان ونزلت ضيفاً على أحد العلماء الأفاضل، وحضرت وإياه خطبة الجمعة التالية في مدينة (صويلح) فتناول الخطيب (ثعلبة على نحو ماتناوله خطيب مدينة الزرقاء فغضبت وهممت أن أردّ على الخطيب كلامه، فهدأني ذاك الأخ الفاضل، وقال: إن كثيراً من كتب التفسير أوردت القصة، فتريث، حتى ننظر في المسألة، ثم نكلّم الرجل الخطيب، فهو لن يفوت، فلا تتعجل !

وبعد صلاة الجمعة قمنا بزيارة أحد العلماء الأفاضل، وأثار صاحبي القضية

وبعد أخذ وردّ، رجعنا إلى كتب التفسير كالطبري والقرطبي وابن كثير، فتوسعت معرفتي بمطاعن القصة، ولكن ما قاله القرطبي لا يشفي لأن ابن جرير وابن كثير ساكتان. ثم عدنا إلى ترجمة الرجل في الاستيعاب وأسد الغابة، والاصابة فتحقق لدينا ـ جميعاً ـ أن القصة ليست بصحيحة ولكنهما لم يوافقاني على أنها باطلة منكرة، واكتفيا بتضعيفها ، والضعيف يستشهد به في الترغيب والترهيب ؟!

ولما أثرت قضية الصحبة، وما علمته في تلك الجلسة من أنه بدري وأنه استشهد في أحد ـ كما ذكر بعضهم ـ وأنكرت أن ينسب إلى صحابي شيء من هذا؛ أقرّا(٩) بذلك، وأعتقد أن الخطيبين قد نُبّها على ذاك الغلط فيما بعد.

وبعد أكثر من عامين، حضرت خطبة لأحد الخطباء في مدينة (الجهراء) من دولة الكويت، فشرق الخطيب وغرب، وهو يلعن ثعلبة، ويكرر هذه الجملة (فنافق فألقي في النار) ولما قضيت الصلاة استأذنته، فأذن لي بالكلام فأثنيت على ما جاء في خطبته من خير، ثم انطلقت أفنّد ما تكلم به حول ثعلبة وعذرته ـ في أثناء كلامي ـ واوردت ما كنت قد حفظته من جلسة (عمّان).

ولكن الرجل غضب، وأثار علي المشايخ هناك(١٠)،واتهمني بأنني أحرض عليه الناس، وأنني أحاول قطع رزقه، وهو أب لأولاد، ورب أسرة.

وكتبت مقالة عن قصة ثعلبة وأرسلتها إلى مجلة المجتمع في البريد ولكنها لم تنشر.

ثم غادرت الكويت إلى مكة المكرمة، وصلّيت مرّة في أحد مساجدها عام أربعمائة وألف من الهجرة، فقام الخطيب المفوّه ـ جداً ـ وتناول ثعلبة بعرض أخاذ وصوّره بأنه ذلك الرجل الخسيس المارق، المتنكر لأبسط قوانين الأخلاق، وأول مراتب الوفاء.

وبعد الصلاة كلمته، فاعتذر إلي بمنتهى الأدب، وأخبرني بأنه قرأ هذه القصة في

---

(٩) وهما أستاذان في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية بعمّان.

(١٠) حتى غدت قصة ثعلبة على ألسنة كثير من عامة أهل الجهراء، وراجعني فيها كثيرون، مستفسرين عن حقيقة هذه القصة، والمراجع التي تعرفهم على بطلانها

تفسير ابن كثير وغيره. ووعد بأن يصحح في الجمعة القادمة.

ومرت جمعة قادمة، وثانية، وخامسة، ثم تناول الموضوع ثانية بأعنف مما تناوله في المرة الأولى، وأشار إلى أن ابن كثير والطبري والبيضاوي والنسفي أوردوا هذه القصة محتجين بها، وكأنه يقول: فمن الناس بعدهم؟

يومها شمرت عن ساعد الجد، وشرعت في إعداد هذا البحث، حتى أينع وأثمر فكان منه كتاب (ثعلبة بن حاطب. الصحابي المفترى عليه) الذي تم إنجازه بفضل الله وتوفيقه في ليلة القدر من رمضان المبارك عام واحد وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

أسباب ذيوع هذه القصة ورواجها

ثمة عدد من الأسباب القوية التي أدت إلى انتشار هذه القصة، يمكن إيجازها فيما يأتي:

١ـ صياغة هذه الحكاية بقالب قصصي مشوق مما ساعد على تماسكها في الأذهان لا سيما وهي تحمل الكثير من مقومات القصص الناجح، ولها من واقع الناس وتجربتهم ما يؤيدها، ويؤكد انطباعها في نفوسهم وترددادها على ألسنتهم.

وقد درج الكثيرون على إلف الغرائب، واستحباب الخيالات، وفي هذه القصة وأمثالها، ما يرضي رغباتهم تلك، ويعزّيهم في حرمانهم، ويرغبهم في القناعة، بدلاً من غنى يؤدي إلى نفاق أو ردّة.

٢ـ ذكرُ كثير من الكتّاب المشهورين لها في كتبهم، واحتجاجهم بها أو استشهادهم بما جاء فيها، فالامام الغزالي ـ رحمه الله ـ قد ذكرها في إحياء علوم الدين. وهو كتاب ذائع الصيت واسع الانتشار، ويتمتع بثقة كبيرة لدى كثير من العلماء. وهو عمدة العبّاد، وبخاصة الذين يستروحون التزهّد والتصوف، وهؤلاء أكثر الناس حبّا للغرائب، وبخاصة تلك التي تُعنى بالترغيب والترهيب.

وطبيعي أن تترسّخ هذه القصة الغريبة في أذهان جمهرة القراء، فينقلوها إلى غيرهم، فتعم وتطم!.

ولقد تفطن الحافظ العراقي إلى هذا المعنى وغيره ـ والله أعلم ـ فعمد إلى تخريج الأحاديث التي أوردها الغزالي في (الإحياء)، فكشف النقاب عن مئات الأحاديث الواهية والضعيفة والموضوعة، فخدم الكتاب والقراء خدمة جليلة، جزاه الله خير الجزاء.

أسباب شيوع هذه القصة ورواجها

ثمة عدد من الأسباب القوية التي أدت إلى انتشار هذه القصة، يمكن إيجازها فيما يأتي:

١ـ صياغة هذه الحكاية بقالب قصصي مشوق مما ساعد على تماسكها في الأذهان لا سيما وهي تحمل الكثير من مقومات القصص الناجح، ولها من واقع الناس وتجربتهم ما يؤيدها، ويؤكد انطباعها في نفوسهم وتردادها على ألسنتهم.

وقد درج الكثيرون على إلف الغرائب، واستحباب الخيالات، وفي هذه القصة وأمثالها، ما يرضي رغباتهم تلك، ويعزّيهم في حرمانهم، ويرغبهم في القناعة، بدلاً من غنى يؤدي إلى نفاق أو ردّة.

٢ـ ذكرُ كثير من الكتّاب المشهورين لها في كتبهم، واحتجاجهم بها أو استشهادهم بما جاء فيها، فالامام الغزالي ـ رحمه الله ـ قد ذكرها في إحياء علوم الدين. وهو كتاب ذائع الصيت واسع الانتشار، ويتمتع بثقة كبيرة لدى كثير من العلماء. وهو عمدة العبّاد، وبخاصة الذين يستروحون التزهّد والتصوف، وهؤلاء أكثر الناس حبّا للغرائب، وبخاصة تلك التي تُعنى بالترغيب والترهيب.

وطبيعي أن تترسّخ هذه القصة الغريبة في أذهان جمهرة القراء، فينقلوها إلى غيرهم، فتعم وتطم!.

ولقد تفطن الحافظ العراقي إلى هذا المعنى وغيره ـ والله أعلم ـ فعمد إلى تخريج الأحاديث التي أوردها الغزالي في (الإحياء)، فكشف النقاب عن مئات الأحاديث الواهية والضعيفة والموضوعة، فخدم الكتاب والقراء خدمة جليلة، جزاه الله خير الجزاء.

هل تنبه إلى بطلان هذه القصة أحد من قبل؟

ظن بعض الناس بأن قولي:(وبحثي هذا يعد أول بحث كتب في هذا الموضوع) يعني أنني أول من تنبه إلى بطلان قصة ثعلبة.

ومعاذ الله أن أدعي ذلك، وكيف أدعي شيئاً يكذبه الواقع، وتشهد على بطلانه نصوص كتابي ذاته؟

ذكرت قصتي سابقاً مع الكتاب. وأعتقد أنني لم أعلم ببطلان هذه القصة قبل انتسابي إلى كلية الشريعة بدمشق عام تسعين وثلاثمائة وألف من الهجرة، وأغلب الظن أنني تنبهت إلى ضعف القصة من أحد أساتذتي في الجامعة.

والقصة معروفة مشهورة - كما قال ابن العربي وغيره - منذ القرون الاسلامية الأولى، فقد أخرجها الطبري (٣١٠هـ) وابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) والطبراني (٣٦٠هـ) وهم من أعيان علماء القرن الرابع الهجري، وأنا أكاد أجزم بأنهم كانوا يعرفون بطلانها، لأنهم من علماء الجرح والتعديل، الذين يُعوّل على أقوالهم في نقد الروايات. وعدم وقوفنا على أقوالهم لا يعني عدم وجودها في حقيقة الأمر.

ثم رواها البيهقي (٤٥٨هـ) في دلائل النبوة ونبه على ضعفها، كما نبه على بطلانها ابن حزم (٤٥٦هـ) وابن عبد البر (٤٦٣هـ). وابن الأثير (٦٣٠هـ) في أسد الغابة والهيثمي (٨٠٧هـ) في مجمع الزوائد، والحافظ ابن حجر (٨٥٨هـ) في مواضع من كتبه، والسيوطي (٩١١هـ). وغير هؤلاء من العلماء المتقدمين والمتأخرين، قد نبهوا في ثنايا كتبهم على بطلان هذه القصة، وعدم الاعتداد بها.

وكثير من المعاصرين قد تنبهوا اليها أيضا منهم علامة مصر المحدث أحمد محمد

شاكر في تعليقه على تفسير الطبري، وشيخي في هذا العلم الشريف العلامة المحدث محمد الحافظ التّجاني المصري، وقد تنبه إليها المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني ونبه على بطلانها في ضعيف الجامع الصغير. وحين كتب الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (الصحيح المسند من أسباب النزول) نبه على هذه القصة وبطلانها.

وكل الذي فعلته - مما لم يفعله غيري - أنني جمعت ما قاله العلماء المتقدمون وأحصيت روايات القصة - حسب قدرتي واطلاعي - ودرست أسانيدها وناقشت متنها.

وقد أفدت من جهود كل من سبقني - وعاصرني - في كتابة هذا البحث فلهم جميعاً عاطر شكري، وعظيم امتناني. وجزى الله الجميع - على جهودهم - كل خير.

أما بحثي هذا في صياغته، ودراسته، وتحريره، فهو محض فضل الله علي.

فالحمد لله على نعمائه وتوفيقه.

البواعث على كتابة هذا الكتاب

إن ثمة أسباباً ودوافع جعلتني أسارع في كتابة هذا البحث المتواضع لعل من اهمها:

١ ـ تردد هذه القصة على ألسنة الخطباء، والوعاظ، بل وعلى ألسنة كثير من العلماء وذكرهم إياها، وكأنها حقيقة مسلّم بها وترى بعضهم يذهب في تحليلها مذهباً عجباً ويستنبط الآخر منها الأحكام التربوية، والفلسفات الغريبة.

وكان من جراء ذلك كله أن تلقفتها العامة، واستقرت في نفوسهم وتشربتها عقولهم، وتحقق لديهم أن اسم "ثعلبة بن حاطب" علم على منافق من أعتى المنافقين وجشع نهم من افظع أرباب الجشع والطمع في حياة المسلمين.

حتى إن بعض الكتّاب المعاصرين (١١) جعل من هذا الصحابي الجليل شعاراً للسعار المادي الممقوت، دون أن يتنبه إلى أنه يسب صحابياً من أهل بدر، ومن غير أن يتفطن إلى أنه ينسف مبدأ اسلاميا عظيماً، هو إجبار مانعي الزكاة على دفعها حتى لو ادى ذلك إلى حربهم.

٢ ـ التنبيه إلى أن كتب التفسير(١٢) كُلّها، ليست مصدراً موثوقاً للقصص الصحيح، إلا إذا ذكر المفسر من أخرج هذه القصة من الأئمة المحدّثين، وحكم بصحتها، أو نص على ذلك العلماء المحققون من أهل الحديث، بغية التأكد من وقوع هذه القصة في عهد رسول الله ﴿ﷺ﴾، لما يترتب على ذلك من الأحكام الشرعية المستنبطة منها.

---

(١١)ـ المنافقون كما يصورهم القرآن الكريم (ص ١٠٤ ـ ١١٠) د. محمد جميل غازي.

(١٢) يستثنى من ذلك كتب التفسير المضمنة في الكتب الحديثة التي اشترط فيها أصحابها الصحّة

فشيوع مثل هذه القصة في كتب التفسير، وبخاصة المعتمدة منها، يوهم القراء بأن القصة صحيحة. حتى إن عدداً من العلماء وأساتذة الجامعات قالوا: أليست القصة موجودة في تفسير ابن كثير وقد أوردها فيه ولم يعقب عليها بشيء؟ فهل يجهل ابن كثير أن القصة باطلة؟ وإذا كان لا يجهل فلم ذكرها في (تفسير القرآن العظيم)؟

لذا فقد تعين التنبيه، ولزم التوكيد على ضعف هذه القصة وبطلانها، حتى لا يُحتج علينا بإيراد ابن كثير لها في تفسيره.

٣- الذب عن صحابة رسول الله ﴿ﷺ﴾، والتأكيد على عدالتهم،والتنويه بعظيم مقامهم لاسيماإذا كانوا من الخلفاء الراشدين، أو العشرة المبشرين بالجنة، أو السابقين الأولين، أو أهل بدر، وبيعة الرضوان الذين ظفروا ببشارة النبي ﴿ﷺ﴾

ولا يخفى أنه قد ورد في فضل أهل بدر أحاديث كثيرة سنذكر بعضها فيما بعد إن شاء الله تعالى

وثعلبة بن حاطب رضي الله عنه بدري باتفاق أهل السير والتواريخ والتراجم فلزم التذكير بمقامه والذود عن عرضه، ودينه.

٤- تذكير المسلمين بحفظ ألسنتهم، وضبط عباراتهم، حتى لا يقعوا في التكفير والتفسيق لمجرد شبهة اعترضت سبيلهم، هذا فيما بينهم فالتحفظ أمام مقام الصحابة رضي الله عنهم من باب أولى.

أما الذين يشككون بصحابة رسول الله ﴿ﷺ﴾، ويطعنون بهم فهم من فرق الروافض والخوارج والزنادقة. وأما أهل السنة فقد قطعوا بعدالة صحابة رسول الله ﴿ﷺ﴾ وسكتوا عما جرى بينهم.

ومما لا يحتاج إلى بيان، أن التشكيك بهم هو زعزعة الثقة بهذا الدين، وإتيانه من القواعد لأن صحابة رسول الله ﴿ﷺ﴾ هم حملته ونقلته إلينا، ولا فرق في الطعن بين صحابي وآخر، إذ التجرؤ على واحد منهم باب للولوج في استباحة الطعن فيهم جميعاً، وهذا هدم لدين الله تعالى.

أثر الأحاديث الموضوعة في كتب العلم

كان للأحاديث والقصص الواهية بالغ الأثر السيء على الأمة المسلمة، ولعل أسوأها أثراً ما يتعلق بالعقائد والعبادات، لأن ذلك أورث الأمة عقائد، لم يأت بها الشرع، وأوقعهم فريسة أوهام كثيرة يتنافسون في تحصيلها، والقيام بها، مع أنها مما لم يأذن به الله في كتابه، ولا جاء على لسان نبيه ﴿ﷺ﴾

ولقد تأثرت كتب العقائد بهذه الموضوعات، وأدرج بعض الكتاب في العقيدة أحاديث باطلة، اعتمدها من جاء بعدهم من أتباعهم، أو أنصار فكرتهم.

كما تأثرت بذلك بعض كتب الفقه والأصول والحديث والتفسير والتاريخ، وشتى فنون المعارف الاسلامية.

والذي يعنيني في بحثي هذا[13] ما يتعلق بكتب العقائد والتفسير والتاريخ والتراجم، حيث إن هذه المباحث ذات صلة مباشرة بموضوعنا الذي نتناوله بالبحث.

١- الأحاديث الموضوعة في كتب تراجم الرجال والتواريخ:

هناك قصص وحكايات موضوعة، ليس لها رصيد من الصحة، ولا سند من الواقع، تشترك في روايتها أو ذكرها كتبُ علومٍ شتى من التاريخ والتفسير والتراجم وغيرها

---

(١٣) كتب الباحث الأستاذ عماد عبد الحليم عبيد فصلاً ماتعاً عن أثر الوضع السيء في كتب العلوم في رسالته (الماجستير) (الوضع في الحديث وآثاره السيئة على الأمة) ص ٣٨٨ - ٤٠١، تحدث فيها عن أثر الوضع في كتب العلوم عامة وسأشير إلى ما أنقله منها

فقصة عوج بن عنق ذكرها الامام الطبري في تاريخه(١٤)مسندة إلى قائلها، بينما نقلها الحافظ ابن كثير في كتابه وفندها من حيث السند ومن حيث المتن أيضاً.

ولا تثريب على الامام الطبري ـ رحمه الله ـ في صنيعه هذا، إذ هو يقول(١٥):

(وليعلم الناظر في كتابي هذا: أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار، التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مُسندها إلى رواتها فيه.

فما يكن في كتابنا هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين، مما يستنكره قارئ او يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة، ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يُؤت في ذلك من قِبَلنا، وإنما أُتي من بعض ناقليه إلينا، وأنّا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا).

وهذا النص الواضح يفيد أمرين:

١ـ الأول: أن ابن جرير نفسه يقر بوجود المستبشع والمستنكر في تاريخه، فلا يلومنه إنسان على منهجه.

٢ـ والثاني: أن وجود الحدث في تاريخ الطبري لا يدل على صحته عند الطبري ولا في نفس الأمر.

فلا يجوز لانسان أن يحتج علينا بوجود الحدث أو القصة أو الخبر في تاريخ الطبري لأن ذلك ليس بحجة ما لم يكن مسنداً إلى قائله. فإذا وجد سنده إلى صاحبه نظرنا:

فإن كان النص حديثاً شريفاً طبقنا عليه قواعد النقد الحديثي، ونظرنا. هل هو متصل او منقطع، موقوف أو مرفوع، مستقيم أو شاذ، او منكر؟

وإذا كان النص خبراً عن حادثة ما، نظرنا: هل كان الراوي لهذا الحدث معاصراً له، أو ليس بمعاصر، وإذا كان ليس بمعاصر، فعمن يروي؟ ومن أين يستقي معلوماته؟

---

(١٤) تاريخ الرسل والملوك للطبري ١/١٨٥ وانظر البداية والنهاية لابن كثير ١/١١٤

(١٥) تاريخ الطبري ١/٧ ـ ٨

فإذا عرفنا أنه يروي عن الأمم السابقة مثلاً، ويستقي معلوماته من كتب أحبارها وكتّابها،طبقنا عليها ما رواه عبدالله بن عمرو بن العاص أن النبي ﴿ﷺ﴾ قال(١٦): «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا علي ومن كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار».

وتطبيق هذا الحديث على أخبار السابقين، قد فسره الحافظ ابن كثير بقوله(١٧): (هذا محمول على الاسرائيليات المسكوت عنها عندنا، فليس عندنا ما يصدقها ولا ما يكذبها، فيجوز روايتها للاعتبار.

فأما ماشهد له شرعنا بالصدق، فلا حاجة بنا إليه، استغناء بما عندنا،(١٨) وماشهد له شرعنا بالبطلان، فذلك مردود لاتجوز حكايته، إلاّ على سبيل الانكار.

وقد ذكر المسعودي علي بن الحسين (ت ٣٤٦هـ) (١٩) أن عمر الدنيا سبعة آلاف سنة؛ وقد مضت منها ستة آلاف سنة. وهو حديث باطل موضوع (٢٠)

ومما ذكرت كتب التراجم أيضاً أن طلحة بن عبيدالله بن مسافع بن عياض نزل

---

(١٦) أخرجه البخاري في الأنبياء، باب ما ذكر عن بني اسرائيل رقم (٣٤٦١) الفتح ٦/٤٩٦ والترمذي في العلم رقم (٢٦٦٩) وغيرهما

وانظر صحيح الجامع الصغير رقم (٢٨٣٤).

(١٧) البداية والنهاية ١/٦، وتفسير القرآن العظيم له ١/٤، وانظر معالم السنن ٤/٦٩ - ٧٠

وانظر ما فسره به ابن الاثير في جامع الأصول ٨/١٩

(١٨) قلت: لكنّنا في عصرنا هذا قد نحتاج إلى هذا وذلك من أجل إقامة الحجّة على أتباع الديانات السابقة، فنحن حين نُطَبِّق حدّ الرجم مثلاً، يستفظعه أعداء الاسلام في كل مكان، ولكننا حين نبرهن لهم أنه شرع الله الذي أرسل به موسى، فإننا نُقيم عليهم الحجة بما يدعون الايمان به

ونحن حين ننادي بتطبيق شرع الله في تحريم الربا فإننا نقيم الحجة على أن الديانات السابقة السماوية تحرمه أيضاً من باب الالزام فقط، وإلا فإنني أعتقد أن عامة نصارى اليوم، لا دين لهم.

(١٩) - أخبار الزمان للمسعودي ص/ ٢٥

(٢٠) - انظر المنار المنيف لابن القيم ص ٨٠. والوضع في الحديث للأستاذ نهاد عبيد ص ٨٠

فيه قول الله تعالى: (٢١) ﴿ وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله، ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً ﴾.

وذلك أنه قال: (لئن مات لأتزوجن عائشة)، فغلط لذلك جماعة من أهل التفسير فظنوا أنه طلحة بن عبيد الله الذي من العشرة، لما رأوه طلحة بن عبيدالله التيمي القرشي - وهو صحابي -) (٢٢)

قال الحافظ: (ذكره أبو موسى في الذيل عن ابن شاهين بغير إسناد، وقال: إن جماعة من المفسرين غلطوا، وظنوا أنه طلحة أحد العشرة قال: وكان يقال له: طلحة الخير أيضا كما كان يقال لطلحة أحد العشرة.

وقال الحافظ: قد ذكر ابن مردويه في تفسيره عن ابن عباس القصة المذكورة، ولم يُسَمِّ القائل؟)

قال السيوطي(٢٣) (وقد كنت في وقفة شديدة من صحة هذا الخبر، لأن طلحة أحد العشرة، وهو أجلّ من أن يصدر منه. ثم رأيت بعد ذلك أنه رجل آخر، شاركه في اسمه واسم أبيه ونسبه، فإن طلحة المشهور الذي هو أحد العشرة هو:

طلحة بن عبيدالله بن عثمان وصاحب القصة هو طلحة بن عبيدالله بن مسافع.)

قلت سواء صرح باسم الرجل أو لم يصرح فماذا يفيد التصريح أو التلميح، إذا لم يكن ثمة إسناد صحيح، أو أسانيد محتملة يعضد بعضها بعضاً؟!

ولاريب أن توقف السيوطي في الحكم على الحديث هو الصواب، وهذا الذي سموه طلحة بن عبيدالله بن مسافع، لم يترجمه البخاري ولا ابن حبان ولا الطبراني في الصحابة وتفرد بذكره أبو موسى في الذيل على كتاب ابن شاهين في الصحابة بغير إسناد.

---

(٢١) - الأحزاب: ٥٣.

(٢٢) - أسد الغابة لابن الأثير ٢/١٧٢، والإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر ٢/٢٣٠

(٢٣) - الحاوي في الفتاوي ٢/٩٦ - ٧٧.

وذكر ابن كثير(٢٤) (أن السُّدي قال: بلغنا أن الذي عزم على ذلك طلحة بن عبيدالله.

وحكى النحاس عن معمر أنه طلحة ولا يصح. وقال أبو العباس القرطبي: وقد حُكي هذا القول عن بعض فضلاء الصحابة. وحاشاهم عن مثله وإنما الكذب في نقله، وإنما يليق مثل هذاالقول بالمنافقين الجهال).

وانني - وإن كنت لا أنازع في إمكان صدور الكبائر من الصحابة - فإنني لا أقول بالاثبات إلا بدليل مثل الشمس، أما النقل عن قيل وقالوا، وحُكي وزعموا، فإنه لا يفيدنا شيئاً في المسائل العلمية. وإنما يوغر صدور الجهال على صحابة رسول الله ﴿ﷺ﴾، ويقود إلى الطعن فيهم، مع أننا منهيّون عن سباب أي مسلم!

وإذا كان طلحة بن عبيدالله بن مسافع، صاحب القصة - كما زعموا - صحابياً فما الفرق بينه وبين طلحة بن عبيدالله بن عثمان - أحد العشرة - من جهة الصُحبة؟

وتفاوت منزلة الصحبة لا يغير من الحكم العام، بأن الصحابي عدل؟

ومن ثم فإن في هذه القصة مطعنين آخرين، سوى وَهْي سندها:

١- الأول: أن القصة التي لم تُسمِّه، قالت هو من سادات أهل مكة وهو من المهاجرين، وسياق الآيات يدل على أنه منافق، وليس في أهل مكة منافقون، وإنما كان النفاق في أهل المدينة.

٢- والثاني: أن ثمة تشابها كبيرا بين هذه القصة، وقصة (ثعلبة) التي سنأتي على مناقشتها، وهي أن الرجل ندم وتاب، (وأعتق رقبة، وحمل على عشرة أبعرة في سبيل الله، وحج ماشياً من كلمته؟). (٢٥)

٢ - الأحاديث الموضوعة في كتب العقائد: إن الأحاديث الموضوعة التي غزت كتب العقائد كثيرة جداً، وقد كان لها آثار سيئة على المجتمعات الاسلامية في جوانب

---

(٢٤) - تفسير القرآن العظيم ٣/٥٠٦. والقرطبي ١/٢٢٨، والدر المنثور ٥/٢١٤ وأسباب النزول للواحدي ص ٣٧٩ تحقيق لستاذنا السيد احمد صقر. ولباب النقول ص ١٧٨

(٢٥) - الدر المنثور ٥/٢١٥

عديدة، بل إن منها ـ كان ولا يزال ـ يؤثر تأثيراً عجيباً في قلوب المفتونين بها.

ويكفي في عُجالتنا هذه أن تنبه إلى بعض الأحاديث، حتّى يكون القارىء على بينة من أمره، فلا يقبل عقيدته إلا من الأحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي ﴿ﷺ﴾ التي يؤكد له أهل الاختصاص على صحتها، ويشرحون له مدلولاتها، إن لم يكن من أهل العلم. ومن هذه الأحاديث

١ ـ **الحديث الأول** ذكر صاحب شرح العقيدة الطحاوية (٢٦) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﴿ﷺ﴾: (عَلّم الناس سنتي وإن كرهوا، وإن أحببت أن لا توقف على الصراط طرفة عين، حتى تدخل الجنة؛ فلا تحدثن في دين الله، حدثاً برأيك). أورده القرطبي. أ. هـ. وهو حديث باطل منكر.

قلت: أورده القرطبي في كتابه (التذكرة) (٢٧) وساق إسناد الحافظ السجزي (٢٨) في (الابانة) وهو حديث باطل منكر.

ولا أريد الإطالة عند هذا الحديث، فقد يكون أثره غير كبير من الناحية العملية.

٢ ـ **الحديث الثاني**: أقدمية النبي ﷺ في الخلق: أورده كثير من المفتونين بالغرائب والمبهورين بعقائد النصارى من أن النبي ﴿ﷺ﴾ أول الرسل في الخلق وآخرهم في البعث. ومثله حديث النور الباطل. (٢٩)

---

(٢٦) ـ شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٠٩ تحقيق الشيخ شعيب الارناؤوط، ولم يُشر هو، ولا الشيخ الألباني إلى سندالحديث عند السجزي انظر الطحاوية بتخريج الشيخ الألباني ص ٤٧١ ـ ٤٧٢ وسلسلة الضعيفة رقم ٢٦٥ـ كما لم يشيرا إلى القرطبي الذي أورده، ولا أين؟ انظر الوضع في الحديث ص ٣٩٣.

(٢٧) ـ التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ص ٣٣٦، وقال السجزي هذا غريب الاسناد والمتن حسن قلت: بل هو منكر السند والمتن وانظر للشيخ الألباني كلاماً وافياً في السلسلة الضعيفة رقم (٢٦٥).

(٢٨) ـ هو الحافظ عبيدالله بن سعيد بن حاتم الوائلي (ت ٤٤٤ هـ) وهو صاحب (الابانة الكبرى). انظر ترجمته ومظانها في النبلاء ١٧ / ٦٥٤

(٢٩) وقد أفردت هذين الحديثين وغيرهما بدراسة مستقلة طبعت بعنوان (النور المحمدي بين هدي الكتاب المبين، وغلوّ الغالين).

٣ـ الأحاديث الموضوعة في كتب التفسير:

قال الامام أحمد: (ثلاثة أمور ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي)(٣٠)

وقال ابن تيمية (٣١) رحمه الله في توجيه قول الامام أحمد: (لأن الغالب عليها المراسيل، مثل ما يذكره عروة بن الزبير والزهري، والشعبي ونحوهم في المغازي).

وقال ابن طاهر المقدسي (٣٢): (قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير).

وقال الخطيب البغدادي: (وهذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة، غير معتمد عليها، لعدم عدالة ناقليها وزيادة القصّاص فيها).

وأما كتب الملاحم فجلّها على هذه الصفة، فليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة، والفتن المنتظرة غير أحاديث عديدة، وأما كتب التفسير المعنية فأشهرها تفسير ابن الكلبي، ومقاتل بن سليمان. وقد قال الامام أحمد في تفسير الكلبي: (من أوله إلى آخره كذب (٣٣) قيل له: فيحل النظر فيه؟ قال: لا).

وقد أعطى شيخ الاسلام صورة واضحة عن كتب التفسير، يحسن أن ننقلها لك ها هنا.

قال رحمه الله (٣٤): (وهذه الكتب التي يسميها كثير من الناس كتب التفسير، فيها كثير من التفسير منقولات عن السلف، مكذوبة عليهم، وقولٌ على الله ورسوله بالرأي

---

(٣٠) ـ لسان الميزان ١/١٣

(٣١) ـ تفسيرات ابن تيمية (ص ١٥).

(٣٢) ـ تذكرة الموضوعات (ص ٢٤٩-٢٥٠).

(٣٣) ـ ولا يخفى ان مقصود الامام أحمد المبالغة والتنفير من تفسير الكلبي والا ففيه آيات وأحاديث صحيحة، ولكن لما كانت ظاهرة الاختلاق غالبة فيه عبّر عنه بهذا التعبير المنفّر فهو عام مخصوص، لأن الكذوب قد يصدق.

(٣٤) ـ مجموع فتاوى ابن تيمية (٦ ٣٨٩)

المجرد بل بمجرد شبهة قياسية أو شبهة أدبية، ومعلوم أن في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب الشيء الكثير من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره فلا بد من تصحيح النقل لتقوم الحجة،فلتراجع كتب التفسير التي يحرر فيها النقل، مثل تفسير محمد بن جرير الطبرى الذى ينقل فيه كلام السلف بالاسناد، وليعرض عن تفسير مقاتل والكلبي، وقبله تفسير بقي(٣٥) بن مخلد الأندلسي، وعبدالرحمن بن دحيم بن ابراهيم الشامي، وعبد بن حميد الكشي، إن لم يصعد إلى تفسير الامام اسحاق بن راهوية، وتفسير الامام أحمد وغيرهما من الأئمة الذين هم أعلم أهل الأرض بالتفاسير الصحيحة، عن النبي ﴿ﷺ﴾ وآثار الصحابة والتابعين).

فالعمدة في قبول القصص والأثار هي صحة الاسناد ، أما مجرد كون القصة في كتب التفسير فليس فيه دلالة على صحتها.

وحتى تكون الصورة أكمل، فإنني سأورد نماذج من الموضوعات في تفسير الطبري وغيره، حتى يتبين أن قول شيخ الاسلام في تفسير الطبري (الذى ينقل فيه كلام السلف بالاسناد) لا يعني صحة ما يورده الطبري، وإنما يعني:إمكانية معرفة الصحيح من غيره ما دامت سلسلة الاسناد قائمة.

لقد اختلق نوح(٣٦) بن أبي مريم حديث فضائل القرآن سورة، سورة، ووضع له إسناداً عن ابن عباس رضي الله عنهما، وحين سئل عن ذلك قال: رأيت الناس قد شغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن اسحاق، فوضعت هذا الحديث حِسْبة(٣٧).

---

(٣٥) - يعني. وقبل تفسير الطبري فتنبه.

(٣٦) - نوح بن أبي مريم المعروف بالجامع قال فيه ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال.

(٣٧) - التبصرة والتذكرة ١/٢٦٨ فما بعد. وانظر ترجمته في ضعفاء العقيلي ٤/٣٠٤. والجرح والتعديل ٨/٤٨٤، وضعفاء النسائي رقم /٦٢١/ والمجروحين ٣/٤٨ ، والكامل ٧/٢٥٠٥، والميزان ٤/٢٧٩ والتهذيب ١٠/٤٨٦، والتقريب ٢/٣٠٩. وقال. كذبوه وقال ابن المبارك يضع.

وقال الامام عبدالرحمن بن مهدي : قلت لميسرة بن عبد ربه في هذا الحديث الذي حدثت به في فضائل القرآن، أيش هو؟ قال : وضعته أرغب الناس في القرآن. (٣٨)

وهذا الحديث أورده من المفسرين الثعلبي والواحدي والزمخشري، وقال الشيخ ابن تيمية : موضوع باتفاق أهل العلم (٣٩).

- واختلق غيره قصة الغرانيق، (٤٠) وذكرها ابن جرير الطبري في تفسيره.

- وغيره اختلق قصة هاروت(٤١) وماروت، وذكرها الامام أحمد في مسنده وأوردها الحافظ ابن كثير في تفسيره.

- كما ذكر الحافظ ابن كثير(٤٢) قصة أيوب عليه السلام، وأنه مرض مرضاً منفراً حتى آل به الأمر إلى أن ألقي على مزبلة من مزابل البلدة تسرح الهوام والحشرات في جسمه.

- وأورد القرطبي(٤٣) حديث (إن الله يحب الشجاعة ولو على قتل حية) وهو موضوع.

---

(٣٨) - ضعفاء العقيلي ٤/٢٦٣ - ٢٦٤ والمجروحين ١/٦٤ وانظر ترجمة ميسرة بن عبد ربه في العقيلي ٤/٢٦٣ فما بعد، والمجروحين ٣/١١، والكامل ٦/٢٤٢٢، والميزان ٤/٢٣٠، واللسان ٦/١٣٨

(٣٩) - مقدمة في أصول التفسير ص ٧٥ - ٧٦. والوضع في الحديث وآثاره ص ٣٩٤.

(٤٠) - قصة الغرانيق باطلة منكرة جداً انظر للوقوف عليها تفسير الطبري (٧ ١٣٤) ط/ الحلبي، وتفسير ابن كثير (٣ ٢٢٩ - ٢٣٠) وأحكام القرآن لابن العربي (٣ ١٢٢٨٨) وانظر بحث المؤلف (دعاوي النسخ في القرآن الكريم)، (ص: ٣٩٩ - ٤٠٢) وانظر خطأ الحافظ في الفتح ٨/٤٣٩ والوضع وأثره ٧٢-١٢٠

(٤١) - قصة هاروت وماروت تراجع في مسند الامام أحمد (٥ ١٢٣) بتحقيق وتخريج المرحوم أحمد شاكر، والبداية والنهاية لابن كثير (١ : ٣٧)، وانظرها مطولة في تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١ ١٣٧ - ١٤٣) وانظر بحثنا (رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل) (ص ١٠٧) وهي قصة باطلة بالصورة التي يصورونها.

(٤٢) - تفسير ابن كثير ٤/٤٩

(٤٣) - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٢٦٨ وتنزيه الشريعة لابن عراق ٢/١٢٩

ـ وملأ الشيخ (٤٤) الطبرسي الشيعي كتابه بأحاديث موضوعة في فضائل آل البيت، ومنها حديث (إن الله تعالى خلق الأنبياء من أشجار شتى، وخلقت أنا وعلي من شجرة واحدة، فأنا أصلها، وعلي فرعها، وفاطمة لقاحها، والحسن والحسين ثمارها، وأشياعنا أوراقها). وهو موضوع،ما أقل ذوق واضعه!!

هذه الحكايات كلها موضوعة، وهي محشوة في كتب التفسير المتداولة، وبعضها قد نبه مؤلفه على بطلان القصة، وبعضها ـ وهو الأكثر لم ينبه عليه.

وقد أوردت هذا القدر من الأحاديث والحكايات الواهية التي تضمنتها كتب التفسير حتى يتيقن من لم يكن له بصيرة في كتب التفسير، بأنها تحوي الغث والسمين، وعلى قارىء التفسير أن يعود في اختيار ما يقرأ منها، إلى عَالِمٍ بالكتاب والسنة.

(٤٤) ـ مجمع البيان للطبرسي ٥/٣٩٦ وانظر فيما سبق كله. الوضع في الحديث وآثاره ص/٣٩٦

حكم رواية الأحاديث الموضوعة والضعيفة

الحديث الموضوع: هو الحديث الكذب المختلق المصنوع. اخترعه أحد أصحاب الاهواء، أو أحد علماء السوء، وألصقه بالنبي ﴿ﷺ﴾ ونسبه إليه ـ زوراً وافتراءً عليه

فما حكم رواية مثل هذا الحديث، والعمل به؟

قال الامام مسلم في مقدمة صحيحه(٤٥):

(أعلم ـ وفقك الله تعالى ـ أن الواجب على كل أحد، عرف التميز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين من المتهمين، ألا يرويَ منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي ما كان منها عن أهل التهم، والمعاندين من أهل البدع.

ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن، على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﴿ﷺ﴾: (من حدث عني بحديث يُرى(٤٦) أنه كذب فهو أحد الكاذبين(٤٧)

قال الحافظ ابن حجر: (وكفى بهذه الجملة، وعيداً شديداً في حق من روى الحديث، فظن أنه كذب، فضلا عن أن يتحقق ذلك ولا يبيّنة، لأنه ﴿ﷺ﴾ جعل

---

(٤٥) ـ صحيح مسلم ١/٨ ـ ٩

(٤٦) ـ قال الحافظ في النكت ٢/٨٣٩ (يُرى ـ مضمومة الياء ـ بمعنى: يظن)

(٤٧) ـ في النكت ٢/٨٣٩: وفي الكاذبين روايتان، إحداهما بفتح الباء على إرادة التثنية، والأخرى بكسرها على صيغة الجمع.

المحدث بذلك، مشاركاً لكاذبه في وضعه) (٤٨).

قال الامام الترمذي (٤٩) عقب إخراجه الحديث السابق:

(سألت أبا محمد عبدالله بن عبدالرحمن - يعني الدارمي - عن هذا الحديث، قلت له: من روى حديثاً، وهو يعلم أن إسناده خطأ، أيُخاف أن يكون قد دخل في حديث النبي ﴿ﷺ﴾؟ أو إذا روى مرسلاً فأسنده بعضهم، أو قلب إسناده، يكون قد دخل في هذا الحديث؟

فقال: لا إنما معنى هذا الحديث: إذا روى الرجل حديثاً، ولا يُعرف لذلك الحديث عن النبي ﴿ﷺ﴾ أصل، فحدث به، فأخاف أن يكون قد دخل في هذا الحديث).

وقال ابن حبان (٥٠): فالمحدث إذا روى ما لم يصح عن النبي ﴿ﷺ﴾ مما تقوّل عليه، وهو يعلم ذلك يكون كأحد الكاذبين. ذلك أنه ﴿ﷺ﴾ قال: (وهو يرى أنه كذب) ولم يقل: أنه يتيقن أنه كذب.

فكل شاك فيما يرى أنه صحيح، أو غير صحيح، داخل في ظاهر خطاب هذا الخبر.

ولا أريد الاطالة في هذا الموضوع، فقد سبقني إلى الحديث عنه كثيرون (٥١) من المتقدمين والمعاصرين، وانما أحببت أن ألفت نظر القارىء الكريم الى خطورة الأمر وضرورة التثبت في الحديث.

---

(٤٨) - أخرجه الامام مسلم في صحيحه ١/٩ والترمذي في العلم رقم (٢٦٦٢) وابن ماجه في المقدمة رقم (٣٨)

(٤٩) - سنن الترمذي ٥/٣٧

(٥٠) - كتاب المجروحين ١/٧ فما بعد.

(٥١) - انظر على سبيل المثال مسلم في مقدمة صحيحه، والترمذي ٥/٣٧، والنووي على مسلم ١/٦٩-٧٢ والحافظ في النكت على ابن الصلاح ٢/٨٣٩ فما بعد، وابن الصلاح في علوم الحديث ص ٨٩. والخلاصة للطيبي ص ٤٤، ومحاسن الاصطلاح للبلقيني ١/١٢٤-١٢٥، ١٤٢، والحافظ في شرح النخبة ص ٤٥ والوضع في الحديث للدكتور عمر حسن فلاته ١/٣٣٢ فما بعد. والوضع في الحديث وآثاره للأستاذ جهاد عبدالحليم عبيد ص ٣٣٨ فما بعد، وتحذير الخواص للسيوطي ص ١٢٧ - ١٤٧

قال الامام النووي (٥٢)

(تحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً، أو غلب على ظنه وضعه، فمن روى حديثاً، علم أو ظن وضعه، ولم يبين حال روايته، وضعه، فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﴿ﷺ﴾).

وقال قبل ذلك(٥٣) (لا فرق في تحريم الكذب عليه ﴿ﷺ﴾ بين ما كان في الأحكام، وما لا حكم فيه، كالترغيب والترهيب والمواعظ، وغير ذلك، فكله حرام من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين).

وقال الحافظ ابن حجر: (٥٤) (واتفقوا على أن تعمد الكذب على النبي ﴿ﷺ﴾ من الكبائر، وبالغ أبو محمد الجويني، فكفّر من تعمّد الكذب على النبي ﴿ﷺ﴾.

واتفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقروناً ببيانه).

وحيث إن كثيراً من القصص والحكايات يتعذر علينا الحكم بوضعها، وغالباً ما يحكم عليها بالضعف أو النكارة، فإنه يتعين بيان حكم رواية الحديث الضعيف.

وقد عقدت فصلاً مطولاً لبيان حكم رواية الحديث الضعيف في غير هذا الكتاب(٥٥) أجتزىء هنا بما يوضح القصد، ويفي بالغرض.

قال الامام الزركشي في نكته(٥٦) على ابن الصلاح:

(حكم الحديث الموضوع أنه لا تحل روايته، إلا لقصد بيان حال راويه، لقوله ﴿ﷺ﴾: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين).

أما الضعيف فيجوز بشروط:

١ـ أحدها: أن لا يكون في الأحكام والعقائد. ذكره النووي في الروضة والأذكار.

---

(٥٢) ـ المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي ٧١/١

(٥٣) ـ ما سبق ٧٠/١.

(٥٤) ـ شرح النخبة ص/ ٤٥

(٥٥) ـ في كتابي (العيوب الخَلقية وأثرها على عقد النكاح) ص/ ٢٢ ـ ٤٨ / يسر الله إتمامه

(٥٦) ـ نقلاً عن تحذير الخواص للسيوطي ص ١٣٥ فما بعد

٢ـ الثاني: أن يكون له أصل شاهد لذلك، ذكره الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في (شرح الالمام).

٣ـ الثالث: ألا يعتقد ثبوت ما فيه.

فإن قيل: لم جوزتم العمل بالضعيف مع الشاهد القوي، ولم تجوزوه بالموضوع مع الشاهد؟

قلنا: لأن الضعيف له أصل في السنة، وهو غير مقطوع بكذبه، ولا أصل للموضوع أصلاً، فشاهده كالبناء على الماء، أو على جرف هار. (.)

ولا يخفى أن ما ذكره البدر الزركشي إنما هو في حق من يعلم الموضوع من الضعيف ويعرف له شاهداً عاماً من الكتاب أو السنة، ومع هذا فإنه لا يعتقد ثبوته عن النبي ﴿ﷺ﴾.

فكم في عصرنا ـ يا ترى ـ من يعرف هذا؟ وكم ممن يعرف يلتزم بهذه القيود؟

إن عامة من يدّعون العلم، ويتزيّون بزي أهله ـ اليوم ـ ينقلون حديث رسول الله ﴿ﷺ﴾، من غير معرفة بالصحيح والسقيم)(٥٧)

قال الحافظ (٥٨) زين العراقي ـ رحمه الله ـ.

(وان اتفق أنه نقل حديثاً صحيحاً، كان آثماً في ذلك، لأنه ينقل ما لا علم له به وإن صادف الواقع، كان آثماً بإقدامه على مالا يعلم.

ولو نظر أحدهم في بعض التفاسير المصنفة، لا يحل له النقل منها، لأن كتب التفاسير فيها الأقوال المنكرة والصحيحة، ومن لا يميز صحيحها من منكرها، لا يحل له الاعتماد على الكتب.

وليت شعري، كيف يقدم من هذه حاله على تفسير كتاب الله، وأحسن أحواله أنه لا يعرف صحيح التفسير من سقيمه؟

---

(٥٧) ـ نقلاً عن تحذير الخواص للسيوطي ص ٢٣٠

(٥٨) ـ لخصته من الفصل الذي لخص فيه السيوطي كتاب (الباعث على الخلاص) للعراقي، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢، دون تصرف في العبارة

فلا يحل لأحد ممن هو بهذا الوصف، أن ينقل حديثاً من الكتب، بل ولو في الصحيحين (٥٩) ما لم يقرأه على من يعلم ذلك من أهل الحديث.

ومن آفاتهم أنهم يحدثون كثيراً من العوام بما لا تبلغه عقولهم، فيقعوا في الاعتقادات السيئة، هذا لو كان صحيحاً، فكيف إذا كان باطلاً؟ فلو أمسكوا عن الكلام وآفاته لكان خيراً لهم).

لكل ما سبق أرى في نفسي ميلاً شديداً إلى تحريم رواية (٦٠) الحديث الضعيف وتحريم العمل به إلا وفق الشرائط المحددة، باضافة شرط رابع هو بيان أنها ضعيفة وتعريف السامع أن الضعيف لا يحتج به، وأنه إنما يستأنس به استئناساً عند عدم وجود دليل مخالف، وَوُجد له شاهد، أو اندرج تحت أصل عام من مقاصد الشريعة.

أما رواية الحديث الضعيف في العقائد والحلال والحرام، فهذا مما لا يجوز قطعاً ولو وُجد في ألف كتاب وكتاب، وكان أصحابها من العلماء والمشهورين.

ألا ترى نسبة المنكرات إلى مثل طلحة بن عبيد الله، وتضليل الجد بين قيس ومعتّب بن قشير، ونبتل بن الحارث؟ وثعلبة بن حاطب، رضي الله عنهم جميعاً؟

وهل تعلم كيف جوّزوا نسبة الضلال والمنكر، بل والكفر إليهم؟ قالوا: ذكرهم ابن الكلبي في كتابه (المنافقين)!

وابن الكلبي هذا وضّاع كذاب في الحديث، يحتاج إلى تزكية من هو دون هؤلاء الأكابر، وما هو بواجد.

---

(٥٩) - حيث إن البخاري قد أخرج في صحيحه المعلّقات والبلاغات وتراجم الأبواب، فمن لا يفقه هذا العلم الشريف. يظن ان كل حرف في البخاري صحيح، بل ربما قال: أخرجه البخاري. وأخرج الامام مسلم كثيراً من الأحاديث الضعيفة في المتابعات والشواهد، كما أخرج في المقدمة ما ليس على شرط الصحيح، فكلام الحافظ العراقي غاية في الدقة

(٦٠) - بل إن الامام مسلم - كما تقدم - وغيره حرّموا رواية الضعيف والعمل به مطلقاً. قال ابن حبان: ولسنا نستجيز ان نحتج بخبر لا يصح من جهة النقل في شيء من كتبنا، لان فيما يصح من الأخبار - بحمد الله - يغني عنا عن الاحتجاج في الدين بما لا يصح منها) المجروحين ١/٢٥

ومما ينبغي التذكير به أن الحكم على مسلم بأنه منافق أو مرتد، يدخل في باب العقائد، فكيف إذا كان من الصحابة رضي الله عنهم، بل ومن أصحاب بدر؟

كن على ذكر من هذا، حتى تصل إلى قصة ثعلبة بن حاطب الصحابي الجليل المفترى عليه.

ومما لايخفى على أهل العلم أن صحابة رسول الله ﷺ كلّهم عدول ـ عند أهل السنّة والجماعة ـ وفضل الصحبة يشملهم أجمعين والأدلة على عدالتهم أكثر من أن تحصى في هذه العجالة فلتنظر في مظانها (٦١)

---

(٦١) عقدت في الطبعة الثانية فصلاً كاملاً تحدثت فيه عن تعريف الصحابي وفضله وأدلة عدالته، ثم رأيت أن الأليق بمثل هذا الفصل نقله إلى كتابي (منهج ابن حبان في الجرح والتعديل) يسر الله طبعه

قصة ثعلبة بن حاطب
في كتب السيرة والمغازي والتراجم

ليس في الجزء المطبوع من سيرة ابن اسحاق ذكر لثعلبة بن حاطب وقصته، ولعل السبب في ذلك يعود إلى فقدان الأجزاء التي تتحدث عن غزوة بدر، وأواخر عهد النبي ﴿ﷺ﴾.

أما ابن هشام(٢١٨هـ) فإنه ذكر ثعلبة أول مرة في سيرته عند حديثه على المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، إذ قام المنافقون من أهل المدينة يتحالفون مع يهودها.

قال تحت ترجمة (٦٢) (من اجتمع إلى يهود من منافقي الأنصار..) ومن بني ضبيعة: أبو حبيبة بن الأزعر، وكان ممن بنى مسجد الضرار، وثعلبة بن حاطب ومعتّب بن قشير، وهما اللذان عاهدا الله لئن آتانا من فضله لنصدقن، ولنكونن من الصالحين..) الخ القصة.

ومعتب الذي قال يوم أحد: (لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ها هنا..) والحارث بن حاطب.

---

(٦٢) ـ السيرة النبوية لابن هشام ١/٥٢٢ـ وقد ذكرهم في السيرة ١/٦٨٨ فيمن شهد بدراً. وذكر أن الحارث بن حاطب وأبا لبابة بن عبدالمنذر ردهما الرسول ﴿ﷺ﴾ من الروحاء وأمّر أبا لبابة على المدينة. وضرب لهما بسهميهما مع أصحاب بدر.

ثم قال ابن هشام: (معتب بن قشير، وثعلبة والحارث ابنا حاطب ـ وهم من بني أمية بن زيد ـ من أهل بدر، وليسوا من المنافقين، فيما ذكر لي من أثق به من أهل العلم. وقد نسب ابن اسحاق ثعلبة والحارث في بني أمية بن زيد في أسماء أهل بدر).

ثم ذكر (٦٣) ثعلبة بن حاطب ومعتب بن قشير، ونبتل بن الحارث في بناة مسجد الضرار وسكت.

فلا أدري: أسكت اعتماداً على ما ذكره أولاً من أنهما ليسا من المنافقين، أم لسبب آخر؟

وقال ابن سعد (٦٤): (هو ثعلبة بن حاطب بن عمرو بن عبيد بن أمية بن زيد. وأمه أمامة بنت الصامت بن خالد بن عطية بن حوط بن حبيب بن عمرو بن عوف.

وكان لثعلبة من الولد: عبيد الله وعبدالله، وعمير. وأمهم من بني واقف ورفاعة وعبدالرحمن، وعياض وعميرة، وأمهم لبابة بنت عقبة بن بشير من غطفان. ولثعلبة ابن حاطب اليوم عقب في المدينة وبغداد وآخى رسول الله ﴿ﷺ﴾ بين ثعلبة بن حاطب، ومعتب بن الحمراء من خزاعة حليف بني مخزوم، وشهد ثعلبة بن حاطب بدراً وأحداً).

ثم ترجم ابن سعد لأخيه الحارث بن حاطب، وذكر أنه حضر إلى بدر، فأمره رسول الله ﴿ﷺ﴾ بشيء ذهب به إلى بني عمرو بن عوف، فضرب له رسول الله ﴿ﷺ﴾ بسهم مثل سهام من شهد بدراً، وشهد الحارث أحداً والخندق والحديبية وخيبر، وقتل يوم خيبر شهيداً. (٦٥)

وترجم له ابن حبان في الثقات (٦٦) وقال: بدري مات في خلافة عثمان، ولم يذكر عن القصة شيئاً.

---

(٦٣) ـ سيرة ابن هشام ٢/٥٣٠

(٦٤) ـ الطبقات الكبرى ٣/٤٦٠

(٦٥) ـ ما سبق ٣/٤٦١

(٦٦) ـ الثقات ٣/٣٦

وقد ترجم له البغوي (٦٧) في معجم الصحابة، وساق هذه القصة بإسناده من طريق معان بن رفاعة عن علي بن يزيد. أن ثعلبة قال: يارسول الله ادع الله أن يرزقني مالاً، فقال النبي ﴿ﷺ﴾: (قليل تؤدي شكره، خير من كثير لا تطيقه) ولم يزد على ذلك.

وترجمه ابن قانع (٦٨) في معجم الصحابة، وذكر مثل ما ذكر البغوي وبمثل إسناده.

أما الامام الطبراني فقد ترجم لثعلبة في المعجم الكبير (٦٩) فقال: (ثعلبة بن حاطب الأنصاري: بدري).

حدثنا الحسن بن هارون بن سليمان الاصبهاني ثنا محمد بن اسحاق المسيبي ثنا محمد بن فليح عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب في تسمية من شهد بدراً من الانصار من الأوس ثم من بني عمرو بن عوف، ثم من بني أمية بن يزيد: ثعلبة بن حاطب) أ. هـ

وقال ابن عبدالبر (٧٠): (ثعلبة بن حاطب بن عبيد بن أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف آخى رسول الله ﴿ﷺ﴾ بين ثعلبة هذا، ومعتب بن الحمراء، شهد بدراً واحداً، وهو مانع الصدقة. فيما قال قتادة وسعيد بن جبير في حديث طويل ذكره سنيد عن الوليد بن مسلم عن معان بن رفاعة باسناده سواء). وسكت.

ولكنه قال في كتابه الدرر (٧١): ولعل قول من قال في ثعلبة أنه مانع الزكاة الذي نزلت فيه الآية، غير صحيح، والله أعلم.

---

(٦٧) ـ معجم الصحابة للبغوي (ق. ٦٠/ب) مكروفيلم في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى

(٦٨) ـ الصحابة لابن قانع (ق ١٨ب، ١٩أ)

(٦٩) ـ المعجم الكبير للطبراني ٢/٨٢.

(٧٠) ـ الاستيعاب على هامش الاصابة ١/٢٠٠

(٧١) ـ الدرر في اختصار المغازي والسير ص/١٢٢ ـ ١٢٣.

وذكــره ابن حزم (٧٢) في عداد بني أمية بن زيد، فقــال: (ومنهم ثعلبـة بن حاطـب، بدري).

وذكره الواقدي (٧٣) في تسعة من بني أمية بن زيد، شهدوا بدراً.

وقال ابن الأثير (٧٤): (ثعلبة بن حاطب بن عمرو بن عبيد بن أمية بن زيد. الأنصاري الأوسي. شهد بدراً قاله محمد بن اسحاق وموسى بن عقبة.

وهو الذي سأل النبي (ﷺ) أن يدعو الله أن يرزقه مالاً

وساق الحديث باسناده. ثم قال:

(أخرجه الثلاثة - يعني ابن منده وأبا نعيم وابن عبدالبر - وكلّهم قالوا: إنه شهد بدراً وقال ابن الكلبي شهد بدراً وقتل يوم أحد.

فإن كان هذا الذي في هذه الترجمة، فإما أن يكون ابن الكلبي قد وهم في قتله أو تكون القصة غير صحيحة، أو يكون غيره، وهو هو لا شك فيه؟)

أما الحافظ ابن حجر، فقد ترجم لاثنين: ثعلبة بن حاطب، وثعلبة بن أبي حاطب. فقال في ترجمة ابن حاطب (٧٥): ثعلبة بن حاطب بن عمرو بن عبيد بن أمية ابن زيد الأوسي الانصاري. ذكره موسى بن عقبة وابن اسحاق في البدريين. وكذا ذكره ابن الكلبي، وزاد أنه قتل يوم أحد).

وقال في ترجمة ثعلبة بن أبي حاطب (٧٦): ذكره ابن اسحاق فيمن بنى مسجد الضرار. ثم قال: روى الباوردي وابن السكن وابن شاهين وغيرهم في ترجمة الذي قبله - يعني ثعلبة بن حاطب - وذكر القصة باختصار ثم قال:

(وفي كون صاحب هذه القصة - إن صحّ الخبر، وما أظنه يصح - هو البدري المذكور قبله نظر.

---

(٧٢) - جمهرة أنساب العرب ص/ ٣٣٤.

(٧٣) - مغازي الواقدي ١/ ١٥٩ انظر المغازي ٣/١٠٤٥، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٨ لكنه رجع فاتّهم ثعلبة بتهم عديدة لاتخرج عن التهم المذكورة هنا.

(٧٤) - أسد الغابة ١/ ٢٨٣ - ٢٨٥

(٧٥) - الإصابة ١/ ١٩٨

(٧٦) - الإصابة ١/ ١٩٨

وقد تأكدت المغايرة بينهما بقول ابن الكلبي : أن البدري استشهد باحد .

ويقوي ذلك أيضاً أن ابن مردويه روى في تفسيره من طريق عطية عن ابن عباس في الآية المذكورة قال: وذلك أن رجلاً يقال له ثعلبة بن أبي حاطب ـ من الأنصار ـ أتى مجلساً فاشهدهم ، فقال: لئن آتاني الله من فضله . فذكر القصة بطولها ، فقال: إنه ثعلبة بن أبي حاطب . والبدري اتفقوا على أنه ثعلبة بن حاطب .

وقد ثبت أن النبي ﴿ﷺ﴾ قال: لا يدخل النار أحد شهد بدراً والحديبية (٧٧)

وحكى عن ربه أنه قال لأهل بدر: (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم) (٧٧)

ومن يكون بهذه المثابة ، كيف يعقبه الله نفاقاً في قلبه ، وَيَنزل فيه ما نزل؟ فالظاهر أنه غيره . والله أعلم؟؟

وقال الحافظ(٧٨)في الفتح : (وحكى الواحدي أنه ثعلبة بن حاطب الأنصاري الذي نزل فيه قوله تعالى : ﴿ ومنهم من عاهد الله ﴾ . ولم يذكر مستنده ، وليس بدرياً أيضاً؟؟!

نعم ذكر ابن اسحاق في البدريّين ثعلبة بن حاطب ـ وهو من بني أمية بن زيد ، وهو عندي غير الذي قبله ، لأن هذا ، ذكر ابن الكلبي أنه استشهد بأحد ، وذاك عاش إلى خلافة عثمان)

والكلام مع الحافظ في عدة نقاط :

١ـ النقطة الأولى : أن الحافظ قال : (وما أظن الخبر يصح) هنا ، بينما قال في تخريج أحاديث الكشاف عن حديث القصة : ضعيف جداً ، وقال في الفتح : حديث ضعيف لا يحتج به ـ كما سيأتي ـ

٢ـ النقطة الثانية : أن حديث ابن عباس المذكور باطل ـ كما سيأتي ـ ومن ثم ففيه أن اسمه ثعلبة بن حاطب ـ كما أخرجه الطبري بالاسناد الذي أشار إليه الحافظ ـ فلا أدرى كيف قوّى الحافظ المغايرة بحديث واه؟

٣ـ النقطة الثالثة : ما دام الحافظ يرى أن القصة لا تصح ، فلماذا يفترض هذه

---

(٧٧) ـ الحديثان صحيحان وسيأتي تخريجهما في موضعه

(٧٨) فتح الباري ٥/٣٥

الافتراضات التي لا تقوم على دليل؟

٤ـ النقطة الرابعة : هل يثبت وجود رجل ما ـ منافقاً كان أو مسلماً ـ دون دليل معقول ومقبول؟

قال الحافظ (٧٩) في مقدمة الاصابة : (الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابياً) وذلك بأشياء :

١ـ أولها أن يثبت بطريق التواتر انه صحابي.

٢ـ ثم بالاستفاضة والشهرة.

٣ـ ثم بأن يُرْوَى عن أحد من الصحابة أن فلاناً له صحبة مثلاً. وكذا عن آحاد التابعين، بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح.

٤ـ ثم بأن يقول هو: إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة: أنا صحابي.)

فهل تواتر أو استفاض أو اشتهر ـ الشهرة الحديثية ـ أن ثمة صحابيَّين أحدهما: ثعلبة بن حاطب، والثاني: ثعلبة بن أبي حاطب؟

وإذا لم يثبت هذا، فهل ثبت لكليهما العدالة والمعاصرة؟ أو المعاصرة فحسب؟

وإذا كان الحافظ ـ رحمه الله ـ يقول عن القصة بأنها ضعيفة جداً، ولا يحتج بها فلماذا البحث عن خيوط أو هي من خيوط العناكب، لاثبات شخصية منافقة تلصق بها هذه القصة الموهومة؟

٥ـ النقطة الخامسة : إذا كانوا قد اتفقوا على أنّ اسم البدري ثعلبة بن حاطب والثاني مجهول لا يعرف من هو ولا حاله ولا نسبه، وليس لدينا إسناد مقبول، فكيف نفترض وجودَه لنغاير بين الرجلين؟.

٦ـ النقطة السادسة : إذا كانت عمدة الحافظ في ميله إلى المغايرة ذكر ابن اسحاق ثعلبة بن أبي حاطب في بناة مسجد الضرار، فإن ابن هشام من أعرف الناس بابن اسحاق، ولم يردْ في سيرته اسم ثعلبة بن أبي حاطب، بل الذي ذكره في بناة مسجد الضرار هو ثعلبة بن حاطب ـ كما تقدم قريباً ـ.

(٧٩) ـ الاصابة ٨/١

لما سبق كله، فإننا نثبت ما أجمع عليه أهل العلم بالمغازي، ونرد دعوى وجود ثعلبة بن أبي حاطب، لأنها إنما نشأت - والله أعلم - خوفاً من إلصاق تهمة النفاق بالبدري. وما دامت القصة كلها واهية - كما سيأتي - فلا حاجة بنا إلى الافتراضات والتمحلات التي ليس لها مستند ولا جاءت بسند

وترجم له الذهبي في تجريد أسماء الصحابة (٨٠) فقال: (ثعلبة بن حاطب ابن عمرو الانصاري الدوسي. بدري، قال يا رسول الله، ادع الله أن يرزقني مالاً فذكروا حديثاً طويلاً منكراً بمرة، وقيل قتل يوم أحد).

وذكره ابن سيد الناس (٨١) فيمن شهد بدراً من بني أمية بن زيد.

وذكر السيوطي القصة في الخصائص الكبرى (٨٢) دليلاً على استجابة دعاء النبي ﴿ﷺ﴾، وسكت مع أنه ضعفها في موضعين من كتبه - كما سيأتي -.

ومن أطرف ما وقفت عليه في الاعراض عن تسمية من نزلت فيه الآية، قول ابن الدَّيْبَع في حدائق الأنوار (٨٣): (فلما بلغ تبوك - وهي أدنى بلاد الروم - أقام بها بضع عشرة ليلة، ولم يلق عَدُوّاً، وصالح جملة من أهل تلك الناحية على (الجزية).

ثم رجع إلى المدينة، وجاءه المنافقون، يعتذرون إليه لتخلفهم عنه. وقد سماه الله جيش العسرة، وحلفوا له بالكذب، فقبل عذرهم، ووكل سرائرهم إلى الله تعالى ففضحهم الله بما أنزل في سورة براءة، كقوله:

﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين. . ﴾ الأيات (٨٤). وغير ذلك فسميت (الفاضحة).

وقد تبين مما سبق أن ثعلبة بن حاطب صحابي بدري بإجماع أهل السير والمغازي فمن أين ليسته هذه القصة؟

---

(٨٠) - تجريد أسماء الصحابة للذهبي ١/ ٦٦

(٨١) - عيون الأثر لابن سيد الناس ١/ ٢٧٥

(٨٢) - الخصائص الكبرى للسيوطي ٢/ ١٧٣ - ١٧٤ وانظر الحاوي للفتاوي ٢/ ٩٦. ولباب النقول ص/ ١٢١

(٨٣) - حدائق الأنوار ومطالع الأسرار ١/ ٧١

(٨٤) - براءة ٧٥ - ٧٧

قصة ثعلبة في كتب التفسير

إن مما لا خلاف فيه بين أهل العلم بالتفسير، أن لأسباب النزول دوراً كبيراً في تفسير القرآن الكريم. وفوائد كثيرة نذكر منها:

١ـ معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم الوارد في الآية.

٢ـ الوقوف على معنى الآية وفهم المراد منها. قال الشيخ أبو الفتح القشيري: (بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمر تحصّل للصحابة بقرائن تَحُفُّ بالقضايا).

٣ـ ومن هذه الفوائد أيضاً: دفع توهم الحصر. قال الامام الشافعي رحمه الله في معنى قوله تعالى: ﴿قل لا أجد فيما أوحي إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً، أو لحم خنزير، فإنه رجس. ﴾ (٨٥) الآية. قال: (إن الكفار لما حَرَّموا ما أَحلَّ الله، وأحلّوا ما حرّم الله، وكانوا على المضادّة والمحادّة، جاءت الآية الكريمة مناقضة لغرضهم، فكأن الله تعالى قال: لا حلال إلا ما حرمتموه، ولا حرام إلا ما أحللتموه نازلاً منزلة من يقول: لا تأكل اليوم حلاوة، فتقول. لا آكل اليوم إلا الحلاوة، والغرض: المضادّة لا النفي والاثبات على الحقيقة، فكأنه قال: لا حرام إلا ما حللتموه من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهلّ لغير الله به، ولم يقصد حلّ ما وراءه، إذ القصد إثبات التحريم، لا إثبات الحل) (٨٦).

---

(٨٥) ـ الأنعام ١٤٥

(٨٦) ـ البرهان للزركشي (١ ٢٤) وقد ذكر الشافعي قريب من هذا المعنى في الرسالة الفقرات ٥٥٥، ٥٥٩، ٦٤٦ وفي مناقب الشافعي للبيهقي (١ ٢٩٣).

فإذا كان لمعرفة أسباب النزول مثل هذه الفوائد، فقد غدا لزاماً على كل متصدر، للتفسير أن يعرف هذه الأسباب، حتى يتوصل إلى مقصد الشارع، وحكمته في تشريع الحكم.

وهذه الآية الكريمة التي تتحدث عن المنافقين ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن، ولنكونن من الصالحين﴾. تشير إشارة قطعية إلى أن بعض المنافقين قد قال ذلك فعلاً، وأن الله قد آتاه مالاً، ولكنه لم يوف بوعده، فبخل وتولى، سواء كان قد قاله سراً أو علناً.

وقد ذكر كثير من المفسرين قصة ثعلبة هذه سبباً لنزول هذه الآيات الكريمة وسأعرض ذلك مشيراً إلى أبرز ما انفرد به كل منهم عن الآخر - إن وجد -.

مذكّرا بأنني سأترك ذكر كتب التفسير التي تروي ما أثر عن السلف بالاسناد إلى مبحث مستقل.

وإن مما يذكر للامام أحمد بن علي الرازي (٨٧) المعروف بالجصاص (ت ٣٧٠هـ) أنه أغفل هذه القصة إغفالاً تاماً، ولم يُذِن قلمَه منها من قريب أو بعيد. وراح يستنبط منها الأحكام الفقهية الخاصة بالنذر، فانظرها هناك، فإنها جيلة وبديعة.

أما الكيا الهراسي الطبري (ت ٥٠٤هـ) فإنه في كتابه أحكام القرآن (٨٨) قد ذكر سببين لنزول هذه الآيات أحدهما في حاطب بن أبي بلتعة. والثاني: قيل: نزل ذلك في شأن المنافقين الذين عاهدوا ثم أخلفوا).

أما الزمخشري (ت٥٣٨) في الكشاف فقد قال: (رُوي أن ثعلبة بن حاطب قال: يارسول الله: أُدع الله أن يرزقني مالاً) وذكر القصة بطولها ولم يعقّب. وقال الحافظ في تخريج الكشاف: ضعيف جداً. ولا يَرِدُ على قولي هذا (لم يعقّب) بأن صيغة (رُوي) للتمريض والتضعيف، فإن المتقدمين - عامة - لا يتقيدون بما اصطلح عليه المتأخرون. وكثيراً ما يقول الزمخشريّ في نقل أحاديث الصحيحين (رُوي)؟

---

(٨٧) - أحكام القرآن للجصاص ٤/ ٣٥٠

(٨٨) - تفسير الكشاف ٢/ ٢٠٣

وقال أبوبكر بن العربيّ المالكي (ت ٥٤٣هـ) هذه الآية اختُلف في شأن نُزوها على ثلاثة أقوال

(أ) الأول: أنها نزلت في شأن مولى لعمر. قتل حمياً لثعلبة، فوعد إن وصل إلى الدية أن يخرج حق الله فيها فلما وصلت إليه الدية لم يفعل.

(ب) الثاني: أن ثعلبة كان له مال بالشام فنذر إن وصل من الشام أن يتصدق منه فلما قدم له لم يفعل.

(جـ) الثالث: وهو أصح الروايات ان ثعلبة بن حاطب الأنصاري المذكور قال للنبي ﴿ﷺ﴾ (ادع الله أن يرزقني مالاً) وذكر القصة ثم قال (وهذا الحديث مشهور) (٨٩).

وذكر ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) اربعة أقوال في سبب نزول الآية: (٩٠) فكان ثعلبة بن حاطب، ومعتب بن قشير، ونبتل بن الحارث، ضمن ضحايا هذه الأسباب.

وذكر الفخر الرازي (٩١) أنها نزلت في حاطب بن أبي بلتعة، غير أنه قال: والمشهور في سبب نزول هذه الآية أن ثعلبة بن حاطب قال: يا رسول الله. ادع الله أن يرزقني مالاً ثم قال: (ظاهر الآية يدل على أن بعض المنافقين عاهد الله في أنه لو آتاه مالاً، لصرف بعضه الى مصارف الخير، ثم إنه تعالى آتاه المال، وذلك الانسان ما وفى بذلك العهد).

وأما الامام القرطبي (٩٢) (ت ٦٧١هـ) فقد ذكر عن قتادة أن أحد الأنصار هو الذي عاهد الله فما وَفى، وذكر قول ابن عبدالبر وتشكّكه ثم قال:

---

(٨٩) - احكام القرآن لابن العربي ٢/ ٩٨١

(٩٠) - زاد المسير لابن الجوزي ٣/١٧٢

(٩١) - مفاتيح الغيب للرازي ١٦/١٣٨

(٩٢) - الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٨/٢٠٩ فما بعد

(وثعلبة بدري أنصاري، وممن شهد له الله ورسوله بالايمان، فما رُوي عنه غير صحيح). ثم نقل عن الضحاك. أن الآية نزلت في رجال من المنافقين: نبتل بن الحارث، وجد بن قيس، ومعتب بن قشير، وقال: وهذا أشبه بنزول الآية فيهم.)

ومع تقديرنا لتحقيق القرطبي في ردّه للقصة، وحكمه بعدم صحتها إلا أننا نخالفه فيما ذهب إليه من أن الآيات نزلت في نبتل بن الحارث،وجد بن قيس، ومعتب بن قشير. ولا نرتضي وصفهم بالنفاق، لأن الثلاثة من صحابة رسول الله ﴿ﷺ﴾، وقد دخلوا في الاسلام - حسب الظاهر - دخولاً حقيقياً، فلا يجوز الحكم على أحدهم بالنفاق حتى يثبت لدينا عن الشارع الحكيم ذلك،أو تكون ثمّة أدلة إثبات مُعتد بها.

وسأفيض في الحديث عن هؤلاء الثلاثة - فيما بعد - فانظره في موضعه.

على أن مما ينبغي التذكير به ها هنا أن القصة لا تثبت من حيث السند عن أيّ واحد معينْ، سواء كان مسلماً أو منافقاً، أو مرتداً. وإنما تُثبت أن بعض المنافقين قال ذلك. أو نواه بنفسه.

وذكر الامام علاء الدين (٩٣) الخازن (ت ٦٧٨هـ) عدة أسباب، ثم نقل كلام الرّازي المتقدم. ولم يَزِد.

وقال الامام البيضاوي (٩٤) (ت ٦٩١هـ): نزلت في ثعلبة بن حاطب، ولم يعقّب بشيء.

أما الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) وتفسيره من أشهر التفاسير، وأكثرها اعتماداً بين العلماء وطلبة العلم فإنه قال (٩٥): (ذكر كثير من المفسرين منهم ابن عباس والحسن البصري، أن سبب نزول هذه الآية الكريمة في ثعلبة بن حاطب الأنصاري قد ورد فيه حديث رواه ابن جرير ههنا - أي في التوبة - وابن أبي حاتم من حديث مُعان بن رفاعة عن علي بن يزيد، عن القاسم مولى عبدالرحمن بن يزيد بن معاوية

---

(٩٣) - تفسير الخازن ١٢٦/٣

(٩٤) - تفسير البيضاوي ٧٥/٣ وقال في حاشية الشهاب ٣٤٦/٤ وهو الصحيح في أسباب النزول

(٩٥) - تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣٧٣/٢

عن أبي أمامة الباهلي. وذكر القصة بنحو من رواية الطبراني ولم يعقب، مع أنه ذكر ثعلبة بن حاطب في البدريين في كتابه (البداية والنهاية) (٩٦). وسكوته غريب في هذا الموضع! وبخاصة أن الروايتين باطلتان عن ابن عباس والحسن.

وتناول الحافظ السيوطي (٩١١هـ) هذه القصة في عدد من مصنفاته (٩٧). فقد نقل في الدرّ المنثور ما ورد عن أهل العلم في ذلك، ولم يتكلّم شيئاً واستنبط منها في (الاكليل) أحكاماً عديدة، أما في (لباب النقول) فإنه قال عن سندها: ضعيف وفي (الجامع الصغير) رمز إلى صحتها؟ وردّها في (الحاوي للفتاوي) بدعوى التشابه في الأسماء، وقد بيّنت ذلك فيما تقدم.

والغريب أن الامام أبا السعود (٩٥١ هـ) قد ذكر القصة بتمامها، (٩٨) رغم وَجَازة تفسيره. ثم قال: قيل: نزلت في ثعلبة بن حاطب، وقيل نزلت في نبتل بن الحارث، ومعتب بن قشير، والأول أشهر).

وكلام الشيخ الألوسي يشبه كلام الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي

فقد ذكر (٩٩) في أسباب نزول هذه الآية أسباباً عديدة، وذكر روايتين تنصّان على ثعلبة ابن حاطب وتقول إحداهما بأنه كان حمامة المسجد لكثرة عبادته، وتردُّده إلى بيت الله واجتهاده في الذكر والنسك ولكنّه كان فقيراً، فطلب من النبي ﴿ﷺ﴾ أن يدعو له بالغنى وكرّر طلبه، حتى دعا له رسول الله ﴿ﷺ﴾ الخ.

---

(٩٦) - البداية والنهاية ٣/٣١٦

(٩٧) - الدر المنثور ٣/ ٢٦٠ والاكليل في استنباط الأحكام من التنزيل ص/١٢١ والجامع الصغير مع شرحه الفيض ٤/٥٢٧. والحاوي للفتاوي ٢/٩٦ - ٩٧. ومما ينبغي التذكير به أن الامام المناوي في شرحه الجامع الصغير قد بيّن ضعف القصّة، ونقل كلام البيهقي - وسيأتي - فلا يغترّ أحد برمز السيوطي إلى الصحة، وقد بيّن الشيخ الألباني ذلك بياناً شافياً في مقدمته لصحيح الجامع وضعيف الجامع

(٩٨) - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٤/٨٥.

(٩٩) - روح المعاني للألوسي ١٠/١٤٣ فما بعد.

والثانية هي القصة المشهورة، التي قدّمت موجزها في بداية الكتاب، ثم قال:

(والآية نزلت في ثعلبة بن حاطب ـ ويقال: ثعلبة بن أبي حاطب ـ وهو من بني أمية بن يزيد وليس هو البدري، لأنه قد استشهد بأحد رضي الله عنه).

ثم ذكر الألوسي عدة أسباب أخرى لنزول الآية، ورجّح أنها نزلت في ثعلبة بن حاطب فقال: (والأول أشهر، وهو الصحيح في أسباب النزول) أ. هـ.

وكلام الألوسي ـ رحمه الله ـ فيه نظر من جهات عديدة:

١ـ الأولى: أنه سمّاه ثعلبة بن حاطب ـ أو ابن أبي حاطب ونصّ على أنه من بني أمية بن زيد ونفى أن يكون هو البدريَّ؟

وكلام الشيخ لا يحتمل سوى معنيين اثنين:

الأول: أن ثمة رجلين من بني أمية بن زيد بهذا الاسم أحدهما بدري، والآخر ليس ببدريّ

وهذه دعوى لم يأت الشيخ ـ رحمه الله ـ عليها بأيّ دليل. ولا يستطيع أحد البتة إقامة دليل على ذلك وقد تقدمت مناقشة الحافظ في هذا

أو أن يكون ثعلبة بن حاطب البدريُّ من بني أمية بن زيد، وهناك ثعلبة بن حاطب، أو ابن أبي حاطب ليس بدرياً، وليس من بني أمية بن زيد ـ وهذا ما فهمه بعض من قرأ الكتاب !

ولو سلّمنا بهذا الفهم، فمن أين لنا ذلك؟ وما السبيل إلى إقامة الحجة على وجود الرجل الثاني ـ غير البدري.

إن كتب الصحابة لا تذكر سوى البدري، ومن ذكر سواه فإنما ذكره بصيغة قيل ثم رَجَّح أنه هو؟ ـ كما تقدم في مناقشة الحافظ ـ رحمه الله ـ

إن الاحتمالات لا تقوم بها أحكام، ولا يؤمن عاقل بأن مجرد الادعاء يثبت الدعوى.

قال الذهبي في التجريد (١٠٠) (أظن أن المذكورين في كتابي هذا يبلغون ثمانية آلاف نفس،وأكثرهم لا يعرفون)أ. هـ. وقد حاول الذهبي استقصاء أسماء الصحابة الرواة وغير الرواة. وقد ذكر (١٠١) ثمانية وعشرين صحابياً عن اسمه (ثعلبة)، لم يذكر فيهم إلا ثعلبة بن حاطب واحداً، ونصّ على أنه صاحب القصة، ووصفها بقوله (منكرة بمرة)!!.

فمن أين جاء غير البدري؟ وكيف؟

٢ـ والجهة الثانية: أن الجزم بوفاة ثعلبة البدريّ في أحد، لا يقوم عليه أدنى دليل إلا عند من يعتبر مجرد ذكر الشيء دليلاً؟ بل إن كثيراً من المتقدمين ذكروا أنه عاش إلى خلافة عثمان، وله عَقِب.

٣ـ الجهة الثالثة: أن جزمه بصحة القصّة يثير العجب، فقد سبقه عدد من الحفاظ الذين حكموا عليها بالوهن أو الضعف، ولم يُنقل عن حافظ واحد أنه صححها؟

ثم إن أسانيدها بين أيدينا، فكيف تَمّ له هذا التصحيح؟

لا ريب أن الألوسي ـ رحمه الله ـ يعلم ما ورد في حق أهل بدر من الثناء، والوعد بالمغفرة، فأراد أن يبرّىء ثعلبة بن حاطب، ويُلصق القصّة المشهورة بغيره، فوجد أمامه ما نقله الحافظ ابن حجر من التفريق بين ثعلبة بن حاطب، وابن أبي حاطب واستبعاد الكثيرين من أن تكون هذه القصة جارية مع البدري، فجعلها في ثعلبة غير البدري وصححها؟

بيد أن فعله هذا ـ رحمه الله ـ لا يُثبت وجود الشيء المدّعى عليه فضلاً عن إثبات قصّة تَلحقه. والله أعلم

---

(١٠٠) ـ مقدمة التجريد / ج.

(١٠١) ـ التجريد رقم ٦١٩ ـ ٦٤٦

وقد أورد القصة (١٠٢) دون تعقيب الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ومحمد صديق خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ) وكأن طرافة القصة ـ أدبيًا ـ جعلت الشيخ جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) يرتاح إلى هذه القصة، وراح يعلّل فعل النبي (ﷺ) مع ثعلبة في ثلاث صفحات من تفسيره، مع أنه أشار إلى ضعفها.

بقي رجلان من المفسرين تناولا هذه القصة بشيء غير قليل من التشكيك.

فقد ذكر السيد محمد رشيد رضا، قصة ثعلبة هذه بتمامها ـ كما في رواية الطبراني وغيره ـ ثم عقّب عليها بقوله: (وفي الحديث إشكالات تتعلق بسبب نزول الآيات وبعدم قبول توبة ثعلبة، وظاهر الحديث ـ ولا سيما بكاؤه ـ أنها توبة صادقة. وكان العمل جارياً على معاملة المنافقين بظواهرهم، وظاهر الآيات أنه يموت على نفاقه ولا يتوب عن بخله وإعراضه؟ وأن النبيّ (ﷺ) وخليفتيه عاملوه بذلك، لا بظاهر الشريعة وهذا لا نظير له في الاسلام) (١٠٣)

وأورد الشهيد سيد قطب ـ رحمه الله ـ هذه القصة، سبباً لنزول الآيات المذكورة ثم قال:

(وسواء كانت هذه الواقعة مصاحبة لنزول الايات، أو كان غيرها، فإن النص عام، وهو يصور حالة عامة، ويرسم نموذجًا مكررًا للنفوس التي لم تستيقن ولم يبلغ الايمان فيها أن يتمكن.

وإذا كانت الرواية صحيحة في ربط الحادثة بنزول الآيات فإن عِلْمَ رسول الله (ﷺ) أن نقض العهد والكذب على الله،قد أورث المخالفين نفاقاً في قلوبهم الى يوم يلقونه، يكون هو الذي منعه من قبول صدقة ثعلبة وتوبته التي ظهر بها، ولم يعامله بحسب ظاهر الشريعة، إنما عامله بعلمه بحاله الذي لا شك فيه، لأنه إخبار من العليم الخبير وكان تصرفه ـ عليه السلام ـ تصرفا تأديبيا برد صدقته، مع عدم عدّه

---

(١٠٢) ـ فتح القدير للشوكاني ٢/ ٣٨٥ وفتح البيان للقنوجي ٤/ ١٦٧ ومحاسن التأويل للقاسمي ٨/ ٣٢٠٨ وروح المعاني للألوسي ١٠/ ١٤٣ وانظر تفسير الجواهر ٢/ ١٦٥ لطنطاوي جوهري وغير ذلك

(١٠٣) ـ تفسير المنار لمحمد رشيد رضا ١٠/ ١٨٤

مرتدا فيؤخذ بعقوبة الردة ، ولا مسلماً فتقبل زكاته، ولا يعني هذا إسقاط الزكاة عن المنافقين شريعة.

إن الشريعة تأخذ الناس بظاهرهم فيما ليس فيه علم يقيني - كالذي في الحادث الخاص فلا يقاسُ عليه (١٠٤)

لقد شكك الشهيد سيّد في صحة هذه الرواية، وَعدَّ الآية عامة تُصوّر نفوساً مريضة تكرر صورها في كل عصر ومصر. وأن هذه الحادثة - إن صحت - لم يعامل صاحبها حسب ظاهر الشريعة وهي قبول توبته وصدقته، وإنما كانت درساً تأديبياً له ولا يصحّ أن يعامل أحد مانعي الزكاة بمثل هذه المعاملة على فرض التسليم بصحتها. هذا ما يريده سيد رحمه الله.

هذه هي التفاسير التي رجعت إليها لمعرفة مواقف أصحابها تجاه قصة ثعلبة وقد رأيت من المفسرين من أعرض عن القصة نهائياً، ولم يذكرها في تفسيره، ومنهم من ذكرها وذكر غيرها وسكت - وهم الأكثر - وقليل منهم من نقل تضعيف القصة أو ضعّفها، وهذا يدلّك على أن المتأخر ينقل عن المتقدم، ومنشأ الغلط واحد، هو عدم العودة إلى المصادر الأصلية - بالنسبة للكثيرين - وثقة المتأخر بما عند المتقدم.

وقد انفرد القرطبي - فيما وقفت عليه - بتضعيف هذه القصة - في المتقدمين - من المفسّرين ولكنه أخطأ فجنح إلى إلصاقها بنبتل بن الحارث وجدّ بن قيس، ومعتّب بن قشير بدون دليل.

أما الشيخ محمد رشيد رضا وسيد قطب فإنهما قد شككا بالقصة، لمخالفتها لنظم الشريعة وأخلاق المصطفى ﴿ﷺ﴾، وسلوكه في معاملة المنافقين، فضلاً عن المذنبين التائبين.

ولو اطّلعا على تضعيف القصّة عند البيهقيّ وغيره لكان لهما مع القصة شأن آخر - والله أعلم - .

---

(١٠٤) - في ظلال القرآن ١٦٨/٣

قصة ثعلبة في كتب الرواية

كُتُبُ الرواية هي الكتب التي تنقل آثار السابقين بالسند ـ بغضّ النظر عن صحة السند أو عدم صحته ـ

وكتب الرواية التي أخرجت القصة في حدود ما اطّلعت عليه هي:

تفسير الطبري (١٠٥) (٣١٠هـ) ومعجم الصحابة للحافظ عبدالله بن محمد البغوي (٣١٧هـ)، وتفسير عبدالرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ) وكتاب الصحابة لعبدالباقي بن قانع (٣٥١هـ) والمعجم الكبير للطبراني (٣٦٠هـ)، ودلائل النبوة للبيهقي (٤٥٨) وأسباب النزول للواحدي (٤٦٨هـ).

وقد عنّ لي أن أتتبع كل ما يمكن من كتب الرواية، بيد أنني وجدت الحفّاظ السابقين كابن كثير وابن حجر والسيوطي قد نَصّوا على أن هذه القصة قد أُخرجت من طريقين: عن ابن عباس، وعن أبي أمامة. وكلا الطريقين فرد، ولا يصح، فرأيت أن البحث عن مصادر الرواية الأخرى، ضياع للجهد والوقت في غير طائل. وحيث إن الطبري أوسع من تكلم على هذه القصة، وأقدمهم إسناداً، فقد اعتمدت على رواياته وأسانيده، حيث إن جميع الأسانيد تلتقي في معان بن رفاعة؟

ولا يتسرع امرؤ فيعيب على الامام الطبراني والبيهقي وغيرهما، إخراج هذه القصة فقد أوضح كل منهما منهجه في بداية كتابه.

---

(١٠٥) ـ انظر تفسير الطبري ١٤/٣٦٩ ـ ٣٨٠، ومعجم الصحابة للبغوي (ق ٦٠/ب). وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (٥/٧١/ب ـ ٧٣/أ) وكتاب الصحابة لابن قانع (ق ١٨/ب ـ ١٩/أ) والمعجم الكبير للطبراني ٨/٢٦٠ رقم ٧٨٧٣ من حديث أبي أمامة. ودلائل النبوة للبيهقي ٥/٢٨٩ ـ ٢٩٢ من حديث ابن عباس، وأبي أمامة المطول وأسباب النزول للواحدي ص ٢٥٢ من حديث أبي أمامة المطول

قال الطبراني رحمه الله في خطبة (١٠٦) كتابه : (هذا كتاب ألّفناه، جامع لعدد من انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله ﴿ﷺ﴾ من الرجال والنساء على حروف (أ ب ت ث) بدأت فيه بالعشرة لأنه لا يتقدمهم احد غيرهم خرّجت عن كل واحد حديثاً أو حديثين، أو ثلاثة، وأكثر من ذلك، على حسب كثرة روايتهم وقلتها، ومن كان من المقلين خرجت حديثه أجمع)، وكثيراً ما يعقد الطبراني فصلاً خاصاً لصحابي يذكر فيه (ومن غرائب حديث فلان) (١٠٧).

أما أحاديث أبي أمامة، فقد تعهّد بإخراجها كُلِهّا. لذلك قال (وما أسند أبو أمامة وذكر جملة ما وصل إليه من حديثه المسند.

فالطبراني ألف كتابه لإحصاء كل من روى الحديث عن رسول الله ﴿ﷺ﴾ من الصحابة من المقلين أو المكثرين، وترجم لكل صحابي على قدر ما يتناسب وخطته في كتابه ثم ذكر له عدة أحاديث، وبخاصة مما انفرد به هذا الصحابي أو من غرائبه سواء كان الاسناد إليه صحيحاً أو غير صحيح.

لذا، فلا ضير على الامام الطبراني في صنيعه هذا، ولا لوم. بل جزاه الله كل خير فقد حفظ لنا من الغرائب والأفراد مالا يكاد يوجد مجموعاً في كتاب مسند سواه. وما أكثر الأحاديث التي تفرد بإخراجها الطبراني بأسانيده في هذا المعجم، ومن أراد معرفة ذلك فعليه بمجمع الزوائد للامام الهيثمي الذي أشار إلى هذه المفاريد وبيّن درجتها. وليس الامام الطبراني بدعاً في ذلك، بل إن كلّ أئمة الحديث ـ خلا الذين اشترطوا الصحة في كتبهم ـ قد أخرجوا الصحيح والحسن والضعيف، بل وكثير منهم أخرج الموضوعات أيضاً، دون تنبيه عليها في كثير من الأحيان معتمدين في ذلك على أن وجود الاسناد كاف للخروج من العهدة في عصر كانت معرفة الرواة شائعة عند طلبة علم الحديث.

---

(١٠٦) ـ المعجم الكبير (١ ٣)

(١٠٧) ـ كما في اختياره احاديث ابي ذر (٢ ١٥٩)، واحاديث جابر بن عبدالله (٢ ١٩٧)

وأما الامام البيهقي فقد قال (١٠٨):

(وعادتي في كتبي المصنّفة في الأصول والفروع: الاقتصار من الأخبار على ما يصح منها، دون مالا يصح أو التمييز بين ما يصح ومالا يصح، ليكون الناظر فيها من أهل السنة على بصيرة، مما يقع الاعتماد عليه، ولا يجد من زاغ قلبه من أهل البدع عن قبول الأخبار، مغمزاً فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار).

وقال أيضا (١٠٩): (ويعلم أن كل حديث أوردته فيه، قد أردفته بما يشير إلى صحته، أو تركته مبهماً ـ وهو مقبول في مثل ما أخرجته ـ وما عسى أوردته بإسناد فيه ضعف أشرت إلى ضعفه، وجعلت الاعتماد على غيره).

وأخرج حديث ابن عباس، ثم أردفه بحديث أبي أمامة وقال (١١٠):

(هذا حديث مشهور بين أهل التفسير، وإنما يُروى موصولاً بأسانيد ضعاف. فإن كان امتناعه من قبول توبته وقبول صدقته محفوظاً، فكأنه عرف نفاقه قديماً وموته عليه ثم أنزل الله تعالى عليه من الآية حديثاً،فلم ير كونه من أهل الصدقة، فلم يأخذها منه. والله أعلم).

وأما الطبري فلم يشترط إخراج الصحيح، واشترط ابن أبي حاتم إخراج أصح ما يجده في الباب (١١١)، وهذا لا يعني الصحة في نفس الأمر. وأما الواحدي (١١٢) فقد ملأ كتابه بالبواطيل؟

---

(١٠٨) ـ دلائل النبوة ١/٤٧

(١٠٩) ـ ما سبق ١/٤٦

(١١٠) ـ ما سبق ٥/٢٩٢

(١١١) ـ مقدمة تفسيره، تحقيق الدكتور أحمد عبدالله الزهراني.

(١١٢) ـ انظر مقدمة أسباب نزول القرآن لأستاذنا السيد أحمد صقر

الروايات التي نصت على ذكر ثعلبة وغيره

قال الامام الطبري (١١٣) - رحمه الله -

القول في تأويل قوله ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين(٧٥) فلما آتاهم من فضله بخلوا به، وتولوا وهم معرضون، (٧٦) فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون﴾

قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: ومن هؤلاء المنافقين الذين وصفت لك، يا محمد، صفتهم - (من عاهد الله)، يقول: أعطى الله عهداً، - (لئن آتانا من فضله)، يقول: لئن أعطانا الله من فضله، ورزقنا مالاً، ووسّع علينا من عنده (لنصدقن) يقول: لنخرجن الصدقة من ذلك المال الذي رزقنا به، (ولنكونن من الصالحين)، يقول: ولنعملنّ فيها بعمل أهل الصلاح بأموالهم، من صلة الرحم به وإنفاقه في سبيل الله. يقول الله تبارك وتعالى: فرزقهم الله وآتاهم من فضله - (فلما آتاهم الله من فضله بخلوا به)، بفضل الله الذي آتاهم، فلم يصّدقوا منه، ولم يصلوا منه قرابة، ولم ينفقوا منه في حق الله - (وتولّوا) يقول: وأدبروا عن عهدهم الذي عاهدوه الله - (وهم معرضون) عنه، - (فأعقبهم الله) (نفاقا في قلوبهم)، ببخلهم بحق الله الذي فرضه عليهم فيما آتاهم من فضله، وإخلافهم الوعد الذي وعدوا الله، ونقضهم عهده في قلوبهم، - (إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه)، من

(١١٣) - جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ١٤/ ٣٦٩ - ٣٧٠ والآيات من سورة التوبة ٧٥ - ٧٧

الصدقة والنفقة في سبيله - (وبما كانوا يكذبون)، في قيلهم.وحرَمهم التوبة منه، لأنه جل ثناؤه اشترط في نفاقهم أنه أعْقِبُهُموه إلى يوم يلقونه، وذلك يوم مماتهم وخروجهم من الدنيا.

واختلف أهل التأويل في المعنّي بهذه الآية:

قال بعضهم: عُني بها رجل يقال له: (ثعلبة بن حاطب)، من الأنصار.

* ذِكْرُ من قال ذلك:

١- حدثني محمد بن سعد قال، حدثني أبي قال، حدثني عمي قال، حدثني أبي، عن ابن عباس قوله: (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله)، الآية، وذلك أن رجلاً يقال له: (ثعلبة بن حاطب)، من الأنصار، أتى مجلساً فأشهدهم فقال: لئن آتاني الله من فضله؛ آتيت منه كل ذي حق حقه، وتصدقت منه، ووصلت منه القرابة، فابتلاه الله فآتاه من فضله، فأخلف الله ما وعده، وأغضب الله بما أخلف ما وعده. فقص الله شأنه في القرآن: (ومنهم من عاهد الله)، الآية إلى قوله (يكذبون) (١١٤).

أ- محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة، أبو جعفر العَوفي.

قال الدارقطني (١١٥): لا بأس به، وقال الخطيب البغدادي (١١٦): (كان ليّناً في الحديث. وروى له حديثاً في لبس الصوف، ثم قال: تفرد به محمد بن سعد عن روح، وتفرد به ابن كامل عن محمد بن سعد، وهو وهْمٌ. توفي سنة سبعين ومائتين).

(١١٤) - تفسير الطبري ١٤/ ٣٧٠. وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير ٥/٧١/ب - ٧٢/أ بمثله سنداً ونحوه متناً، والبيهقي في الدلائل ٥/ ٢٨٩

(١١٥) - سؤالات الحاكم رقم (١٧٨).

(١١٦) - تاريخ بغداد ٥/ ٣٢٢ - ٣٢٣

وتفرّد مثله نكارة، لأن لين الحديث إذا خالف أمثال الحارث بن أبي أسامة وأحمد بن حنبل وغير واحد (١١٧) فإن حديثه منكر بلا خلاف بين أهل العلم بالحديث . . . لأن تفرد مثله لا يحتمل.

ب ـ أبوه: سعد بن محمد بن الحسن العوفي، قال الأثرم (١١٨): قلت لأبي عبدالله يعني أحمد بن حنبل: أخبرني اليوم إنسان بشيء عجيب، زعم أن فلاناً أمر بالكتاب عن سعد بن العوفي، وقال: هو أوثق الناس في الحديث، فاستعظم ذلك أبو عبدالله جدا، وقال: لا إله إلا الله، سبحان الله، ذاك جهمي، . ثم قال أبو عبدالله: ولو لم يكن هذا أيضاً، لم يكن ممن يستاهل أن يُكتب عنه، ولا كان موضعاً لذلك) .أ.هـ.

ج ـ عمّ أبيه: هو الحسين بن الحسن بن عطية أبو عبدالله العوفي. (١١٩) قيل لابن معين: كتبت عنه؟ قال: لا ونقل عنه ابن الجنيد والعقيلي وابن عدي أنه قال فيه: ضعيف.

أما ابن حبان فقد قال فيه: يروي أشياء لا يتابع عليها، كأنه كان يقلبها. وربما رفع المراسيل، وأسند الموقوفات، لايجوز الاحتجاج بخبره.

وقال ابن عديّ: وللحسين بن الحسن أحاديث عن أبيه عن الأعمش، وعن أبيه وعن غيرهما، وأشياء مما لا يتابع عليها.

وروى الخطيب عن ابن معين أنه قال: (كان العوفي ضعيفاً في القضاء، ضعيفاً في الحديث كما روى عن النسائي أنه قال فيه: ضعيف) وقال أبوحاتم الرازي:

---

(١١٧) ـ كما نصّ عليه الحافظ في لسان الميزان ٥/ ١٧٤

(١١٨) ـ تاريخ بغداد ٩/ ١٢٦ ونقل الحافظ في اللسان ٣/ ١٨ كلام أحمد وارتضاه.

(١١٩) ـ الدوري عن ابن معين رقم (٢٤٠٦) ورواية ابن الجنيد رقم ٢٣٣ كما أشار المحقق، والجرح والتعديل ٣/ ٤٨، وضعفاء العقيلي ١/ ٢٥٠، والمجروحين لابن حبان ١/ ٢٤٦، والكامل ٢/ ٧٧٣، وتاريخ بغداد ٨/ ٢٩ فما بعد. وطبقات ابن سعد ٧/ ٣٣١. واللسان ٢/ ٢٧٨

ضعيف. وقال الجوزجاني: واهي الحديث، وقال ابن سعد: سمع سماعاً كثيراً، وكان ضعيفاً في الحديث.

د ـ أبو الحسين بن الحسن: هو الحسن بن عطية بن سعد العوفي الكوفي. (١٢٠)

قال ابن حبان: (منكر الحديث، فلا أدري البلية في احاديثه منه أو من أبيه، أو منهما معاً، لأن آباه ليس بشيء في الحديث، وأكثر روايته عن ابيه، فمن هنا اشتبه أمره، ووجب تركه).

وقال البخاري: ليس بذاك، وقال أبوحاتم الرازي: ضعيف، واعتمد قولَ أبي حاتم الحافظُ في تهذيبه والتقريب.

هـ ـ وأبوالحسن هذا: هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي. (١٢١)

قال الامام أحمد: ضعيف الحديث، وكان هُشيم والثوري وابن معين يضعّفون حديثه، نقل ذلك كلّه العقيليُ وابنُ عدي. وختم ترجمته بقوله: وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان من شيعة الكوفة.

واتهمه ابن حبان بتعمّد التدليس، وقال: لا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجّب. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبوداود: ليس بالذي يعتمد عليه.

وانفرد ابن سعد بقوله: كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به.

وقال الحافظ: صدوق يخطيء كثيراً ويدلّس.

فإسناد هذا الحديث كما ترى لا يقوم به حجة. وإذا قيل عن رواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر بأنها سلسلة الذهب، فهذه سلسلة العوفيين سلسلة العجب!

---

(١٢٠) ـ التاريخ الكبير ٢/٣٠١. الجرح والتعديل، المجروحين ١/٢٣٤، ٣٨٢ الميزان ١/٥٠٣، التهذيب ٢/٢٩٤، التقريب ١/١٦٨

(١٢١) ـ ضعفاء العقيلي ٣/٣٥٩ والمجروحين ٢/١٧٦، الكامل ٥/٢٠٠٧، النسائي رقم (٥٠٥) الميزان ٣/٧٩، التهذيب ٧/٢٢٤، التقريب ٢/٢٤

كلهم ضعفاء، وبعضهم أشد ضعفاً من بعض، ولا يثبت بمثل هذا الاسناد ثمن باقة بقل، فضلاً عن إثبات إيمان، أو نفيه، أو إثبات الردّة والنفاق !!

وقال الطبريّ أيضاً:

٢ـ حدثني المثنى قال: حدثنا هشام بن عمار قال، حدثنا محمد بن شعيب قال حدثنا معان بن رفاعة السُّلمي، عن أبي عبدالملك علي بن يزيد الألهاني: أنه أخبره عن أبي أمامة الباهلي، عن ثعلبة بن حاطب الأنصاري: أنه قال لرسول الله ﴿ﷺ﴾: أدع الله أن يرزقني مالاً، فقال رسول الله ﴿ﷺ﴾: ويحك يا ثعلبة. قليلٌ تؤدّي شكرَه، خيرٌ من كثير لا تطيقه، قال: ثم قال مرّة أخرى، فقال: أما ترضى أن تكون مثل نبيّ الله، فوالذى نفسي بيده، لو شئت أن تسير معي الجبال ذهباً وفضة لسارت قال: والذي بعثك بالحق لئن دعوت الله فرزقني مالاً، لأعطينّ كل ذي حق حقه فقال رسول الله ﴿ﷺ﴾: اللهم ارزق ثعلبة مالاً، قال: فاتخذ غنماً فَنَمت كما ينمو الدّود، فضاقت عليه المدينة، فتنحىّ عنها، فنزل واديا من أوديتها، حتى جعل يصلي الظهر والعصر في جماعة، ويترك ماسواهما. ثم نَمَت وكثرت، فتنحى حتى ترك الصلوات إلا الجمعة، وهي تنمو كما ينمو الدود، حتى ترك الجمعة فطفق يتلقى الركبان يوم الجمعة، يسألهم عن الأخبار، فقال رسول الله ﴿ﷺ﴾: ما فعل ثعلبة؟ فقالوا: يارسول الله، اتخذ غنما فضاقت عليه المدينة، فأخبروه بأمره، فقال: يا ويح ثعلبة، يا ويح ثعلبة، قال: وأنزل الله (خذ من أموالهم صدقة) (سورة التوبة ١٠٢)الآية، ونزلت عليه فرائض الصدقة، فبعث رسول الله ﴿ﷺ﴾ رجلين على الصدقة، رجلاً من جهينة، ورجلاً من سليم، وكتب لهما كيف يأخذان الصدقة من المسلمين وقال لهما: مُرّا بثعلبة، وبفلان، رجل من بني سليم، فخذا صدقاتهما فخرجا حتى أتيا ثعلبة، فسألاه الصدقة، وأقرآه كتاب رسول الله ﴿ﷺ﴾ فقال: ما هذه إلا جزية، وما هذه إلا أخت الجزية، وما أدري ما هذا، انطلقا حتى تفرغا ثم عودا إلي. فانطلقا. وسمع بهما السُّلمي، فنظر إلى خيار أسنان إبله، فعزلها للصدقة ثم استقبلهم بها. فلما رأوها قالوا: ما يجب عليك هذا، وما نريد أن نأخذ هذا منك

قال: بل فخذوه! فإن نفسي بذلك طيبة، وإنما هي لي، فأخذوها منه. فلما فرغا من صدقاتهما رجعا حتى مرّا بثعلبة، فقال: أروني كتابكما، فنظر فيه، فقال: ما هذه إلا أخت الجزية، انطلقا حتى أرى رأيي. فانطلقا حتى أتيا النبي ﴿ﷺ﴾ فلما رآهما قال: يا ويح ثعلبة، قبل أن يكلماه، ودعا للسلمي بالبركة، فأخبراه بالذي صنع ثعلبة، والذي صنع السلمي، فأنزل الله تبارك وتعالى فيه: (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين) إلى قوله: (وبما كانوا يكذبون)، وعند رسول الله ﴿ﷺ﴾ رجل من أقارب ثعلبة، فسمع ذلك، فخرج حتى أتاه، فقال: ويحك يا ثعلبة، قد أنزل الله فيك كذا وكذا، فخرج ثعلبة حتى أتى النبي ﴿ﷺ﴾ فسأله أن يقبل منه صدقته، فقال: إن الله منعني أن أقبل منك صدقتك، فجعل يحثي على رأسه التراب، فقال رسول الله ﴿ﷺ﴾: هذا عملك، قد أمرتك فلم تطعني، فلما أبى أن يقبض رسول الله ﴿ﷺ﴾ صدقته رجع إلى منزله، وقُبض رسول الله ﴿ﷺ﴾ ولم يقبل منه شيئاً. ثم أتى أبابكر حين استخلف، فقال: قد علمت منزلتي من رسول الله ﴿ﷺ﴾، وموضعي من الأنصار، فاقبل صدقتي، فقال أبوبكر: لم يقبلها رسول الله ﴿ﷺ﴾ وأنا أقبلها؟ فقُبض أبوبكر، ولم يقبضها. فلما ولي عمر، أتاه فقال: يا أمير المؤمنين، اقبل صدقتي، فقال: لم يقبلها رسول الله ﴿ﷺ﴾ ولا أبوبكر، وأنا أقبلها منك؟ فقُبض ولم يقبلها. ثم ولي عثمان رحمة الله عليه، فأتاه فسأله أن يقبل صدقته فقال: لم يقبلها رسول الله ﴿ﷺ﴾ ولا أبوبكر ولا عمر رضوان الله عليهما وأنا أقبلها منك؟ فلم يقبلها منه. وهلك ثعلبة في خلافة عثمان رحمة الله عليه) (١٢٢).

---

(١٢٢) - تفسير الطبري ١٤/ ٣٧٠ - ٣٧٢ وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره. ٥/ ٧١ ب ٧٢ ب وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٥/ ٢٩٠ - ٢٩٢

وفي شعب الايمان، والطبراني في المعجم الكبير ٨/ ٢٦٠، والبغوي في التفسير ٣/ ١٢٦ مع الخازن والبغوي في الصحابة (ق/ ٦٠ ب) وابن قانع في الصحابة (ق ١٨ ب، ١٩أ) والواقدي في المغازي ١/ ١٥٩ وابن السكن وابن شاهين والباوردي وابن منده وأبونعيم في الصحابة، والعسكري في الأمثال. وابن عساكر في تاريخ دمشق، وابن المنذر وابن مردويه وأبو الشيخ بن حيّان في التفسير. والحسن بن سفيان في مسنده. والواحدي في أسباب النزول، ص ٢٥٢ تحقيق السيد أحمد صقر

هذه القصة الطويلة المحبوكة، قد شارك الطبريَّ في روايتها أئمة أعلام، كما تقدم ذكرهم، ونوضيحُ سبب إخراج هذه القصة في مصنفاتهم.

ويحسن أن نستعرض رجال هذه القصة، ونبين منزلتهم في الحديث، ومدى الاعتماد على مروياتهم، حتى لا يغتر من لا خبرة له بعلم الحديث. بأن كل خبر مسند يكون مقبولاً

١- المثنى بن إبراهيم الآملي (١٢٣) يروي عنه الطبريّ كثيراً في التفسير والتاريخ ولم اظفر بترجمة له، ويبدو أنه من علماء بلده.

٢- هشام بن عمار الدمشقي (١٢٤) قال الذهبي:

هو الامام العلامة شيخ الاسلام.. خطيب دمشق ومفتيها.. قال عنه أبو زرعة الرازي: من فاته هشام بن عمار يحتاج أن ينزل - يعني في إسناده - في عشرة آلاف حديث.

ولخصّ الحافظ في مقدمة الفتح ما جاء فيه، فنقل عن النسائي أنه قال: لا بأس به، وقال أبوداود: حدّث بارجح من أربعمائة حديث ليس لها أصل. وقال أبو حاتم: صدوق ولما كبر تغير حفظه، وكل ما دفع إليه قرأه، وكل ما لقن تلقن، وكان قديماً أصحّ، كان يقرأ من كتابه.

وذكر الحافظ أن البخاري خرج عنه حديثين مسندين بمتابعة، وحديثاً معلقاً، وهو من شيوخه الذين خَبر حديثهم. وقال الحافظ: صدوق مقرىء كُبر فصار يتلقّن، فحديثه القديم أصحّ).

٣- محمد بن شعيب بن شابور الأموي - مولاهم - الدمشقي (١٢٥):

---

(١٢٣) - صرح باسم أبيه في تاريخه ١/ ٣٧ وانظر كلام أحمد شاكر في التفسير ١/ ١٧٦

(١٢٤) - تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٥٠ وهدي الساري ص ٤٤٨. والتهذيب ١١/ ٥١ والتقريب ٢/ ٣٢٠. وما قاله أحمد شاكر في تعليقه على التفسير ١٤/ ٣٧٢ من أنه ثقة، فعلى الأعم من مدلول كلمة (ثقة) فتنبّه.

بيد أن مما يجب التذكير به: هو أن هذا الحديث قد توبع عليه، فبرىء من عهدته

(١٢٥) - تذكرة الحفاظ ١/ ٣١٦، التهذيب ٩/ ٢٢٢، التقريب ٢/ ١٧٠

قال الذهبي: الامام المحدث، وقال الحافظ أحد الكبار، وفي التقريب: صدوق صحيح الكتاب من كبار التاسعة.

٤ـ معان بن رفاعة السلمي الدمشقي (١٢٦)

اختلف النقاد في معان بن رفاعة فذهب إلى توثيقه علي بن المديني ودُحيم، وقال أحمد ومحمد بن عوف وابو داود: ليس به بأس. وقال الدوري عن ابن معين: ضعيف وقال أبوحاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتجّ به، وقال الجوزجاني ليس بحجة، وقال يعقوب بن سفيان: لينٌ الحديث. وقال ابن عديّ عامة ما يرويه لا يتابع عليه وذكره العقيلي في الضعفاء، ونقل تضعيفه عن ابن معين أيضاً.

وقال ابن حبان: منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن أقوام مجاهيل لا يشبه حديثُه حديثَ الثقات، فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب، استحق ترك الاحتجاج به. وقال الحافظ ابن حجر: لين الحديث، كثير الارسال، وقال الذهبي: صاحب حديث ليس بمتقن.

أمام هذا الاختلاف في معان بن رفاعة، فإنه يتعين علينا الترجيح بين أقوال الأئمة فيه، وأقلّ ما يمكن قوله في شأنه هو أنه يعتبر بحديثه إذا توبع عليه من الثقات، وإلاّ كان حديثه منكراً.

٥ـ علي بن يزيد الألهاني الشامي (١٢٧):

قال البخاري: منكر الحديث، وقال مرة ضعيف، ومرة أخرى: يُضعّف.

وقال الترمذي تكلم بعض أهل العلم في علي بن يزيد وضعّفه، وقال مرة أخرى: ضعيف، وقال النسائي: متروك الحديث. وترجمه العقيلي في الضعفاء، ونقل قول البخاري: منكر الحديث، وروى له حديثاً وعقّب عليه بقوله: لايعرف إلا به.

---

(١٢٦) ـ الضعفاء للعقيلي ٤/٢٥٦، الكامل ٦/٢٣٢٩، الميزان ٤/١٣٤، التهذيب ١٠/٢٠١، التقريب ٢/٢٥٨.

(١٢٧) ـ ترجمته في الضعفاء للبخاري رقم (٢٥٥) الكامل ٥/١٨٢٥، المجروحين ٢/١١٠ الميزان ٣/١٦١، التهذيب ٧/٣٩٦، التقريب ٢/٤٦ وضعفاء الدارقطني رقم (٤٠٨)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/٣٢. وانظر ابن كثير ٣/٣٧٣ والدر المنثور ٣/٢٦٠ وجامع الترمذي، ٣/٥٧١، ٤/٥٧٥، ٥، ٧٦، ٣٤٦.

ونقل ابن عديّ عن السعديّ قوله: علي بن يزيد أبو عبدالملك، رأيت غير واحد يـكر أحـاديثه التي يرويها عنه عبيدالله بن زحر، وعثمان بن أبي العاتكة، ثم رأينا أحاديث جعفر بن الزبير، وبشر بن نمير، يرويان عن القاسم أحاديث تشبه تلك الأحاديث، وكان القاسم خياراً فاضلاً. وأظن أُتيا من قِبل علي بن يزيد، على أن بشر بن نمير، وجعفر بن الزبير، ليسا ممن يُحتج بهما على أحد من أهل العلم؟

ثم ختم ابن عدي ترجمته بقوله: هو في نفسه صالح إلاّ أن يروي عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف. وقال الدارقطني متروك

ولخص ابن حبان حاله تلخيصاً جيّداً فقال: (روى عنه عبيدالله ومطرح بن يزيد منكر الحديث جداً فلا أدري التخليط في روايته ممن من هؤلاء،في إسـناده ثلاثة ضعفاء سواء.

وأكثر روايته عن القاسم أبي عبدالرحمن، وهو ضعيف في الحديث جداً، وأكثر من روى عنه عبيدالله بن زحر، ومطرح بن يزيد، وهما ضعيفان واهيان، فلا يتهيأ إلزاق الجرح في علي بن يزيد ـ وحده ـ لأن الذي يروي عنه ضعيف، والذي روى عنه واه ولسنا ممن يستحل إطلاق الجرح على مسلم من غير علم، عائذ بالله من ذلك

وعلى جميع الأحوال يجب التنكب عن روايته، لما ظهر لنا عمن فوقه ودونه من ضد التعديل.) أ. هـ.

فأحسن أحوال الرجل أنه يُتوقف عن الاحتجاج به، حتى توجد متابعة الثقات له، وهذا مستحيل في هذا الحديث.

بيد أن مما يجب الاشارة إليه، هو أن الضعيف إذا تفرد برواية حديث، فحديثه منكر، لأن مثله لا يحتمل منه التفرد. ومن ثم قال النقاد فيه: منكر الحديث.

وقول الحافظ فيه: ضعيف لا ينفي هذا بل يؤكده. قال في نكته (١٢٨) على ابن الصلاح (وأما اذا انفرد المستور او الموصوف بسوء الحفظ او المضعَّف في بعض مشايخه

---

(١٢٨) ـ النكت ٢/٦٧٥

دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر. وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني. .)

والحديث الذي بين أيدينا شاهده عن ابن عباس واه كل رواته ضعفاء، ومثله هو وقد خولف (١٢٩) بما ورد في فضل أهل بدر، فالحديث منكر على القسمين كما ترى.

٦ـ القاسم بن عبدالرحمن (١٣٠) أبو عبدالرحمن الدمشقي مولى آل معاوية.

قال البخاري والترمذي: ثقة. وقال البخاري أيضاً: روى عنه العلاء بن الحارث وابن جابر وكثير بن الحارث وسليمان بن عبد الرحمن أحاديث مقاربة.

وأما من يُتكلَّم فيه مثل: بشر بن نمير، وجعفر بن الزبير، وعلي بن يزيد وغيرهم ففي حديثهم عنه مناكير واضطراب.

ولكن الامام أحمد كان شديد الحمل عليه. قال: قال بعض الناس: هذه الأحاديث المناكير التي يرويها عنه جعفر بن الزبير، وبشر بن نمير، ومطرح. ولكن يقولون: هذه من قبل القاسم في حديث القاسم مناكير ما يرويها الثقات، يقولون: من قبل القاسم!.

وحمل الامام أحمد مرة عليه وقال: يروي علي بن يزيد هذا عجائب، وتكلم فيها وقال: ما أرى هذا الأمر إلا من قبل القاسم... إنما ذهبت رواية جعفر بن الزبير لأنه إنما كانت روايته عن القاسم. وقال: لما حدّث بشر بن نمير عن القاسم، قال شعبة ألحقوه به؟

وروى له العقيلي حديثاً وقال: لا يُعرف إلاّ به.

وقال ابن حبان: يروي عن أصحاب رسول الله (ﷺ) المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمّد لها، ونقل عن أحمد

---

(١٢٩) ـ انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٤، والنكت للحافظ ١٠٨/١ فما بعد لتقف على من يصلح للمتابعة ممن لا يصلح من الرواة

(١٣٠) ـ جامع الترمذي رقم ٤٢٨، ٢٣٤٧، والعلل الكبير رقم (٢٠٠) وضعفاء العقيلي ٤٧٦/٣، والمجروحين ٢١١/٢، والميزان ٣٧٣/٣، التهذيب ٣٢٢/٨، التقريب ١١٨/٢ والتاريخ الكبير للبخاري ١٥٩/٧.

قوله: منكر الحديث، ما أرى البلاء إلا من قبل القاسم.

وقول الحافظ فيه: (صدوق) غريب جداً، لأن منهجه الاحتجاج بالصدوق فكيف يحتج بمن هذا حاله؟

قال ابن حبان(١٣١) (إذا اجتمع في إسناد خبر عبيدالله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبوعبدالرحمن، لايكون متن ذلك الخبر، إلا مما عملت أيديهم).

وقال أيضا(١٣٢) (عبيدالله بن زحر، وعلي بن يزيد، كلاهما ضعيفان، وإنما رواية علي بن يزيد وعبيدالله بن زحر عن القاسم، والقاسم واه).

وإذا حسُنَا الظنُّ بالقاسم بن عبدالرحمن لزهده وتقشفه، وتوثيق البخاري والترمذي له، فيمكن أن يعتبر من حديثه ما وافق فيه الثقات

على أن كلمة (ثقة) عند البخاري هنا عامة؟ لأنه قيدّها في التاريخ حيث قال: (يروى عنه الثقات أحاديث مقاربة) فهو مقارب الحديث، ومقارب الحديث يعتبر بحديثه في الشواهد والمتابعات، ولا يحتج بانفراده.

فإسناد هذا الحديث - حديث أبي أمامة الباهلي - فيه معان بن رفاعة وعلي بن يزيد والقاسم بن عبدالرحمن وقد تفرّد به القاسم عن أبي أمامة، وتفرد به علي بن يزيد عن القاسم، وتفرد به معان عن علي بن يزيد. فالحديث منكر جداً، إذ لا يقبل تفرُّد واحد منهم.

قال العلامة أحمد شاكر معلقا على هذا الخبر (١٣٣): (وهو ضعيف كلّ الضعف ليس له شاهد من غيره، وفي بعض رواته ضعف شديد.)

---

(١٣١) - المجروحين ٢/ ٦٣

(١٣٢) - ما سبق ٣/ ٢٧

(١٣٣) - تفسير الطبري ١٤/ ٣٧٣

وقال الامام الطبري (١٣٤)

وقال آخرون: بل المعني بذلك رجلان: أحدهما ثعلبة، والآخر معتب بن قشير

ذِكْرُ من قال ذلك:

٣- حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة، عن ابن اسحق، عن عمرو بن عبيد عن الحسن: (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله) الآية، كان الذي عاهد الله منهم، ثعلبة بن حاطب، ومعتب بن قشير، وهما من بني عمرو بن عوف.

أ- ابن حميد: (١٣٥) هو محمد بن حميد بن حيان - أبو عبدالله - الرازي الحافظ نقل العقيلي عن البخاري قوله. فيه نظر. وأن أبا زرعة ترك الرواية عنه.

وقال ابن عدي وتكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه وقال الحافظ ابن حجر: حافظ ضعيف، وذكر ابن حبان قصة تضعيفه في المجروحين.

ولا يظنَّنّ امرؤ أن كلمة (حافظ) هنا ذات فائدة، غايتها أن الرجل يعلم بهذا الفن، وجمع حديثاً كثيرا، وهذا لا يمنع من كونه ضعيفاً لا يحتجّ به، ولا يعتمد على روايته.

ب- سلمة بن الفضل الأبرش (١٣٦)، قاضي الريّ، وراوي المغازي عن ابن اسحاق قال النسائي: ضعيف، وقال البخاري عنده مناكير. وقال أبو حاتم، صالح محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، لايمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا. يكتب حديثه ولا يحتجّ به.

وقال الحافظ: صدوق كثير الخطأ

والصدوق إذا كثر خطؤه، لا يحتج به إلا إذا توبع على حديثه، لأن المتابعة دلالة حفظه للحديث.

---

(١٣٤) - تفسير الطبري ١٤/ ٣٧٤

(١٣٥) - ضعفاء العقيلي ٤/ ٦١، الكامل ٦/ ٢٢٧٧ المجروحين ٢/ ٣٠٣ الميزان ٣/ ٥٣٠ التهذيب ٩/ ١٢٧ التقريب ٢/ ١٥٦

(١٣٦) - التاريخ الكبير للبخاري ٤/ ٨٤، الجرح والتعديل ٤/ ١٦٨ الضعفاء للعقيلي ٢/ ١٥٠، ضعفاء النسائي (٢٥٣)، الميزان ٢/ ١٩٢، التهذيب ٤/ ١٥٣

أما إذا غلب خطؤه على صوابه ترك حديثه الذي توبع عليه، فضلاً عن غيره!

بيد أن مما يجب التنبيه عليه هنا، أن سلمة هو راوي كتاب المغازي عن ابن اسحاق فيحتمل الضعف والخطأ في رواية الكتب وقد ذكر غير واحد من العلماء أن ابن اسحاق ذكر قصة ثعلبة في مغازيه.

ج - ابن اسحاق: (١٣٧) هو الامام الحافظ مصنف المغازي محمد بن اسحاق بن يسار، مولى قيس بن مخرمة، حدث عن أبيه وعمه موسى، والقاسم وعطاء

وحدث عنه جرير بن حازم والحمادان وسلمة بن الفضل الأبرش.

كان أحد أوعية العلم، حبراً في معرفة المغازي والسير، وليس بذاك المتقن، فانحط حديثه عن رتبة الصحة، وهو صدوق في نفسه، مرضي قال يحيى بن معين هو ثقة وليس بحجة وقال أحمد بن حنبل: حسن الحديث وقال علي بن المديني حديثه عندي صحيح، وقال النسائي ليس بالقوي، وقال الدارقطني: لا يُحتجّ به، وقال شعبة هو أمير المؤمنين في الحديث.

قال الذهبي والذي تقرّر العمل عليه أن ابن اسحاق إليه المرجع في المغازي والأيام النبوية مع أنه يشذ بأشياء، وأنه ليس بحجة في الحلال والحرام، نعم ولا بالواهي، بل يستشهد به. مات سنة إحدى وخمسين - وقيل سنة اثنتين وخمسين ومائة - رحمه الله تعالى. وقال في الميزان هو صالح الحديث عندي. وقال الحافظ: صدوق يدلّس.

د-عمرو بن عبيد بن باب أبوعثمان البصري المعتزلي القدري مع (١٣٨) زهده وتألّهه، قال ابن معين: لا يُكتب حديثه، وقال النسائي متروك الحديث، وقال أيوب ويونس: يكذب، وقال حميد: يكذب على الحسن، وقال ابن حبان. كان يكذب

---

(١٣٧) - تذكرة الحافظ ١٧٢/١، ميزان الاعتدال ٤٦٩/٣ التهذيب ٣٨٩/٩. التقريب ١٤٤/٢

(١٣٨) - الضعفاء للعقيلي ٢٧٧/٣، الكامل ١٧٥٠/٥. ضعفاء النسائي رقم ٤٦٩، المجروحين ٦٩/٢، ضعفاء الدارقطني رقم ٤٠١ الميزان ٢٧٣/٣، التهذيب ٧٠/٨ التقريب ٧٤/٢

في الحديث وهماً لا تعمّداً. وقال الدارقطني ضعيف. وقال الحافظ: كان داعية إلى بدعته واتهمه جماعة.

هـ - الحسن بن أبي الحسن البصري: (١٣٩)الامام الزاهد، رأس الطبقة الوسطى من التابعين، حدّث عن جمع غفير من الصحابة. قال ابن سعد: كان جامعاً عالماً رفيعاً، ثقة، حجة، مأموناً. إلى أن قال: (وما أرسله، فليس بحجة قلت: وهو مدلس فلا يحتج بقوله (عن) فيمن لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه، ويسقط ما بينه وبينه، والله أعلم ولكنه حافظ علامة، من بحور العلم، فقيه النفس، كبير الشأن عديم النظير) وقال الحافظ: ثقة فقيه فاضل مشهور. روى له الجماعة.

وهذا الأثر كما ترى موقوف على الحسن البصرى من قوله، فهو لو صحّ إليه، لما كان فيه حجة، إذ هوقول تابعي، وهذا الأمر دين، ولا حجّة بقول أحد دون رسول الله ﴿ﷺ﴾ إذا اصطدم بأصل صحيح من أصول الدين.

وإذا نحن استثنينا - في هذا الأثر - الحسن البصرى وابن اسحاق رحمهما الله تعالى فإنه لا تقوم حجة بمن سواهما، على خلاف فيما ينفرد به ابن اسحاق أيضاً فهذا الأثر ضعيف، وإذا أخذنا بقول المتشددين في عمرو بن عبيد، فيكون الأثر موضوعاً منه على الحسن، فكيف نقرّر به أمراً خطيراً فيه الطعن على صحابي بدري جليل؟ بل على بدريّين اثنين؟ ثعلبة بن حاطب، ومعتب بن قشير؟

---

(١٣٩) - تذكرة الحافظ ١/٧٠ التهذيب ٢/١٢٦٣ - ٢٧٠ التقريب ١/١٦٥

الروايات التي لم تنص على ذكر ثعلبة ولا غيره

أورد الامام الطبري روايتين عن قتادة ومجاهد، إحداهما تذكر أن رجلاً من الأنصار قال هذا القول، والثانية: أن رجلين هما اللذان قالا ذلك.

ثم أورد عن عاصم بن ثابت أن هؤلاء المنافقين قد أسرّوا شيئاً في أنفسهم، فهم ليسوا واحداً، وليسوا اثنين؟

الرواية الأولى:

قال الامام الطبري (١٤٠):

حدثنا بشر قال، حدثنا يزيد قال، حدثنا سعيد، عن قتادة قوله (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله) الآية، ذُكر لنا أن رجلاً من الأنصار أتى على مجلس من الأنصار، فقال: لئن آتاه الله مالا ليؤدين إلى كل ذى حق حقه، فآتاه الله مالا، فصنع فيه ما تسمعون، قال: (فلما آتاهم من فضله بخلوا به) إلى قوله: (وبما كانوا يكذبون).

١- بشر هو بشر (١٤١) بن معاذ العقدى أبو سهل البصرى الضرير. قال عنه أبوحاتم: صالح الحديث صدوق، وقال الحافظ: صدوق أيضاً، توفي سنة بضع وأربعين ومائتين. وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه.

٢- يزيد بن زريع البصري أبو معاوية التميمي الحافظ (١٤٢):

ثقة ثبت، روى له الجماعة.

---

(١٤٠) - تفسير الطبري ١٤/٣٧٣

(١٤١) - الجرح والتعديل ٢/٣٦٨ التهذيب ١/٤٥٨ التقريب ١/١٠١ الكاشف ١/١٥٧

(١٤٢) - التهذيب ١١/٣٢٥، التقريب ٢/٣٦٤

٣ـ سعيد بن أبي عروبة (١٤٣) ـ مهران ـ اليشكري ـ مولاهم ـ البصري الحافظ صاحب التصانيف لكنه كثير التدليس، واختلط في آخره، وكان أثبت الناس في قتادة روى له الجماعة.

٤ـ قتادة بن دعامة السدوسي: (١٤٤) ثقة ثبت، هو رأس الطبقة الرابعة. وأخرج له الجماعة.

وهذا إسناد حسن، فرجاله رجال الشيخين، خلا بشر بن معاذ وهو صدوق. وإن مما تجدر ملاحظته أن رواية الطبري ـ هذه ـ عن قتادة ليس فيها ذكر لثعلبة بن حاطب، ولا لغيره وإنما فيها: أن رجلاً من الأنصار، ومعلوم أن الأنصار وصف يطلق على أهل المدينة. ولا يبعد أن يكون بينهم منافقون، بل قد كان فعلاً

قال الله تعالى. **﴿وممن حولكم من الأعراب منافقون، ومن أهل المدينة مَرَدُوا على النفاق، لا تعلمهم نحن نعلمهم، سنعذّبهم مرّتين ثم يُرَدُّون إلى عذاب عظيم﴾** (١٤٥)

ورواية الطبري هذه تتفق مع سياق الآية ،والسياق(١٤٦) إذ الآيات كلها تتحدث عن صفات المنافقين وأصنافهم، بل لعل منطوق الآية لا يدلّ على غير هذا!! والله أعلم.

الرواية الثانية:

وهي التي تقول: بأنها رجلان خرجا على ملأ قعود، فقالا: لئن رزقنا الله لنصدقن.

حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا أبو عاصم، حدثنا عيسى، عن أبي نجيح عن مجاهد قوله:

١ـ محمد بن عمرو بن العباس ـ أبوبكر ـ الباهلي البصري، قدم بغداد وحدث بها،

---

(١٤٣) ـ التهذيب ٤/٦٣، التقريب ١/٣٠٢

(١٤٤) ـ التهذيب ٨/٣٥٢، التقريب ٢/١٢٣

(١٤٥) ـ التوبة ١٠١

(١٤٦) السياق ماسبق النص المفسر ولاحقه، ولذي يطلق بالوحدة هو ماسبق النص الذي يراد تفسيره

قال عبدالرحمن بن يوسف: كان ثقة، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين بالبصرة. (١٤٧)

٢- أبو عاصم: هو الضحّاك بن مخلد بن الضحّاك بن مسلم الشيباني - أبوعاصم النبيل - ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين روى له الجماعة. (١٤٨)

٣- عيسى بن ميمون الجرشي، ثم المكي، أبوموسى، يعرف بابن داية، ثقة من السابعة، روى له أبوداود في الناسخ والمنسوخ (١٤٩) (وثقة أبو حاتم وأبوداود، وزاد أبوداود. قال ابن معين: ليس به بأس، أخذ عن مجاهد، وقيس بن سعد وابن أبي نجيح، روى عنه ابن عيينة وأبوعاصم)(١٥٠)

٤- ابن أبي نجيح: هو عبدالله بن أبي نجيح، يسار المكي - أبو يسار - الثقفي مولاهم، صاحب التفسير، أخذ عن مجاهد، وعطاء، وهو من الأئمة الثقات، رمي بالقدر، وربما دلّس، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة أو ما بعدها، روى له الجماعة. (١٥١)

٥- مجاهد بن جبر: هو الامام الحبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة، إمام في التفسير، وفي العلم، من الثالثة مات سنة إحدى ومائة وقيل غير ذلك. خرّج له الجماعة (١٥٢) فالاسناد صحيح رجاله كلهم ثقات أئمة

وإن مما يجب التفطن إليه، والتذكير به، أن هذه الروايات الخمس التي أوردها الطبري في سبب نزول هذه الآية تنقسم إلى مجموعتين:

(١) المجموعة الأولى: التي صرّحت باسم ثعلبة وشملت رواية ابن عباس وأبي

---

(١٤٧) - تاريخ بغداد (٣ ١٢٧)

(١٤٨) - تقريب التهذيب (١ ٣٧٣)

(١٤٩) - التقريب (٢ ١٠٢)

(١٥٠) - ميزان الاعتدال (٣ ٣٢٧).

(١٥١) - تقريب التهذيب (١ ٤٥٦) ميزان الاعتدال (٢ ٥١٥)

(١٥٢) - تقريب التهذيب (٢ ٢٢٩)

أمامة والحسن وهذه الروايات الثلاث ضعيفة جداً، أو موضوعة لا يصح شيء منها عن واحد من هؤلاء الثلاثة.

(٢) والمجموعة الثانية: التي لم تذكر ثعلبة شملت رواية مجاهد، وهي صحيحة النسبة إليه. ورواية قتادة، وهي حسنة الاسناد، وهما كما لا يخفى موقوفتان على قتادة ومجاهد من تفسيرهما ورأيهما. وإحدى هاتين الروايتين ذكرت أن رجلاً جاء على قوم، والثانية ذكرت أنهما رجلان جاءا على مجلس، فقالا: لئن رزقنا الله لنصدقن. ولم تذكر أيتهما شيئاً عن ثعلبة أو غيره بالاسم.

وقد يقال: إن روايتي قتادة ومجاهد مجملتان، ساكتتان عن اسم الرجل، والروايات الأخرى بيّنت هذا الاجمال. وأوضحت من المسكوت عليه!؟

والجواب على هذا أن نقول: إن هذا يصح لو كانت الرواية المفسرة للمبهم، أو المبينة للمجمل صحيحة ثابتة إلى قائلها، أما أن تكون موضوعة أو ضعيفة جداً، فهذا مما لا يمكن معه تفسير أو بيان. على أنه لو صحت الرواية عن ابن عباس، أو أبي أمامة لما عرّجنا على سكوت قتادة ومجاهد. فالعلم يؤخذ من علٍ!.

ولعل عدم صحة شيء من الروايات المصرحة باسم ثعلبة، هي التي جعلت الطبري ـ رحمه الله ـ يفسر الآية تفسيراً عاماً، بعيداً عن كل تسمية أو تعيين أحد، فعقب على هذه الروايات بقوله: (في هذه الآية: الابانة من الله جل ثناؤه، على علامة أهل النفاق أعني في قوله تعالى: ﴿فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه، بما أخلفوا الله ما وعدوه، وبما كانوا يكذبون﴾ (١٥٣).

وبنحو هذا القول ـ من أن الآية عامة تبين علامات المنافقين. (١٥٤) كان يقول جماعة من الصحابة والتابعين (١٥٥) وأسند عدة أحاديث وآثار في بيان أوصاف المنافقين وعلامات النفاق.

---

(١٥٣) ـ تفسير الطبري (١٤: ٣٧٥) بتحقيق أحمد شاكر.

(١٥٤) ـ زيادة من عندنا للايضاح.

(١٥٥) ـ الطبري (١٤ ٣٧٦ ـ ٣٨٠)

هذه هي الأحاديث والآثار التي اعتمد عليها كل من سمّى ذلك الرجل الذي قيل: إن الآية فيه. وهي كلها واهية لا تصح.

وبعد كل ما تقدم، ختم الطبري تفسيره لهذه الآية بقوله: (١٥٦)

(وقال قوم كان العهد الذي عاهد الله هؤلاء المنافقون عليه، شيئا نووه في أنفسهم، ولم يتكلّموا به.

ثم روى عن المعتمر بن سليمان قصة، وأردفها بقوله: وقال معتمر: وحدّثنا كهمس، عن مصعب بن ثابت قال (١٥٧): قوله: (ومنهم من عاهد الله .) الآية، قال: إنما هو شيء نووه في أنفسهم، ولم يتكلموا به، ألم تسمع إلى قوله: ﴿ألم يعلموا أن الله يعلم سرهم ونجواهم وأن الله علام الغيوب﴾ (التوبة ٧٨). وهذا إسناد حسن إلى نهايته

مما سبق يتبين أنه لا يصح في سبب نزول هذه الآية شيء مرفوعاً. وأن ثعلبة وإخوانه براء.

---

(١٥٦) - ما سبق ١٤/ ٣٨٠

(١٥٧) - في التفسير سعيد بن ثابت. قال الشيخ شاكر محققه (هكذا في المخطوطة، ولم أجد له ذكراً فيما بين يدي من كتب الرجال، وأخشى أن يكون دخله تحريف)

قلت وبالعودة إلى تهذيب الكمال للمزي ٣/ ١١٥١ وجدنا كهمس بن الحسن يروي عن مصعب بن ثابت عن عبد الله ابن الزبير وهو مترجم في التهذيب ١٠/ ١٥٨ ولم نجد في شيوخ كهمس سعيد بن ثابت

كما وجدنا في تهذيب الكمال ٣/ ١٣٣٢ في ترجمة مصعب بن ثابت أنه شيخ كهمس فتحقق لدينا وجود التحريف. فأثبتنا الصواب والله الموفق والهادي

نقد متن هذه القصة

تقدم الكلام على دراسة أسانيد القصة، ونقد رواتها، وبيان نكارتها.

ويحسن الآن أن أضع بين يديك ـ أخي القارىء ـ خلاصة ما وصلت إليه من توهين القصة من حيث نكارة متنها، ومصادمتها لعدد من أصول التشريع الاسلامي مذكراً بأن أئمة الحديث قد عُنوا بنقد المتون عناية فائقة، تدل على الاعتداد بالجانب العقلي والاستنباطي، إلى جانب الرواية، والنظر في الأسانيد.

ويكفي أن أضع بين يديك أنموذجاً واحداً من نقد المتون عند المحدثين، يستدل به على ما وراءه.

في ترجمة(١٥٨) أبان بن سفيان المقدسي، روى ابن حبان من طريقه حديثين أحدهما في الأمر باتخاذ ثنية من ذهب. والثاني في النهي عن الصلاة إلى نائم أو متحدث، ثم قال:

وهذان الخبران موضوعان. وكيف يأمر النبي ﴿ﷺ﴾ باتخاذ ثنية من دهب، وقد قال: إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمتي، وحل لإناثهم؟

وكيف ينهى عن الصلاة إلى النائم، وقد كان يصلي بالليل، وعائشة معترضة بينه وبين القبلة)؟ أ. هـ.

وإليك أبرز ما يوجه إلى متن القصة من نقد:

(١) مصادمة هذه القصة لما تواتر من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم: أخرج

---

(١٥٨) ـ كتاب المجروحين ١ / ٩٩

البخاري ومسلم وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه قال: (بعثنا رسول الله ﴿ﷺ﴾ أنا والزبير والمقداد. فقال (ائتوا روضة خاخ (١٥٩) فإن بها ظعينة (١٦٠) معها كتاب، فخذوه منها) فانطلقنا تَعادى (١٦١) بنا خيلنا فإذا نحن بالمرأة، فقلنا أخرجي الكتاب، فقالت: ما معي كتاب. فقلنا: لَتُخرِجِنَّ الكتاب، أو لَتُلقِينَّ الثياب، فأخرجته من عقاصها (١٦٢) فأتينا به رسول الله ﴿ﷺ﴾، فإذا به: من حاطب بن أبي بلعتة إلى ناس مشركين من أهل مكة، يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﴿ﷺ﴾، فقال رسول الله ﴿ﷺ﴾: (يا حاطب ما هذا؟) قال لا تعجل علي يارسول الله إني كنت امرءاً ملصقاً في قريش (١٦٣) وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهليهم فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم، أن اتخذ فيهم يداً يحمون بها قرابتي، ولم أفعله كفراً ولا ارتداداً (١٦٤) عن ديني، ولا رضا بالكفر بعد الاسلام، فقال النبي ﴿ﷺ﴾: (صدق) فقال عمر دعني يارسول الله أضرب عنق هذا المنافق. فقال: (إنه شهد بدراً وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم) فأنزل الله عز وجل: ﴿يا أيها الذين امنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء. ﴾ (١٦٥)

(١٥٩) ـ روضة خاخ موضع قرب حمراء الأسد بين مكة والمدينة. معجم البلدان (٢ ٣٣٥)

(١٦٠) ـ الظعينة: الهودج. سواء كان فيه امرأة أو لا وسميت المرأة ظعينة لأن زوجها يظعن بها. ويحملها في الهودج، وهو من كنايات العرب اللطيفة لأنهم يتحرجون من ذكر المرأة فيكنّون عنها المصباح المنير (٢ ٣٣)

(١٦١) ـ تَعادَى تجري وتُسرِع المصباح (٢ ٤٦)

(١٦٢) ـ عقاص المرأة: جمع عقيصة. وهو شعرها المضفور المتداخل. المصباح المنير (٢ ٧٢)

(١٦٣) ـ قال سفيان: كان حليفاً لهم، ولم يكن من أنفسهم صحيح مسلم (٢ ١٩٤١)

(١٦٤) ـ وقد اختلف العلماء فيمن فعل ما فعل حاطب أيكفر أم لا؟ بعد أن اتفقوا على أن حاطباً رضي الله عنه مؤمن صحيح الايمان مشهود له بالجنة، إذ الله أخبر نبيّه أنه صادق فيما قال فذكر ابن العربي أن من كان اعتقاده سليماً، وإنما قصد بذلك اعتقاداً دنيوياً، لا يكفر ولكنه يقتل لانه جاسوس قال مالك الجاسوس يقتل لإضراره بالمسلمين، وسعيه بالفساد في الأرض أ. هـ. أحكام القرآن لابن العربي (٤ ١٧٨٣)

(١٦٥) ـ أخرجه الامام البخاري في المغازي، باب غزوة الفتح رقم ٤٢٧٤ (٧ ٥١٩)، ومسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل أهل بدر رقم (٢٤٩٥)

فقد جعل رسول الله ﴿ﷺ﴾ شهود بدر كافياً لغفران الله تعالى الذنوبَ. بل لقد ورد ما هو أوضح من هذا في حديث جابر (أن عبداً لحاطب جاء رسول الله ﴿ﷺ﴾ يشكو حاطباً، فقال يارسول الله ليدخلنّ حاطب النار. فقال رسول الله ﴿ﷺ﴾ «كذبت لا يدخلها فإنه شهد بدراً والحديبية (١٦٦) وقد مرّ سابقاً إجماع المؤرخين على أن ثعلبة أنصاري بدري فكيف يقول رسول الله ﴿ﷺ﴾ «كذبت لا يدخلها فإنه شهد بدراً» ثم يُعارَضُ بقصة واهية تثبت النفاق لأحد الصحابة الذين شهدوا بدراً. والذين حرّم الله عليهم النار، وغفر لهم.

إن هذه القصة لو كانت صحيحة، لوجب تأويلها، بأن المراد منها الزجر والتأنيب، أما أن تكون سبباً لنزول قوله تعالى: ﴿فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه.﴾ الآية فهذا محال. فكيف وهي واهية السند؟!!

(٢) اضطراب أصحاب هذه القصة فيمن نزلت فيه هذه الآية. فقد مر معك أن لهؤلاء أقوالاً عديدة في ذلك. فمن قائل: إنها نزلت في ثعلبة بن حاطب، ومن قائل إنها نزلت في ثعلبة بن أبي حاطب وآخر يقول إنها نزلت في حاطب بن أبي بلتعة، ورابع يجعلها نازلة في نفر من المنافقين هم: نبتل بن الحارث، ومعتب بن قشير، والجد بن قيس. ولا شك أن هذا الاضطراب في تعيين من نزلت بحقه هذه الآيات يوهن هذه القصة ويضعفها ومما يزيد في وَهْنها بأن كل الأسانيد التي نصّت على هذه الآية نزلت في هذا أو هذا ضعيفة لا تقوم بمثلها حجة ـ كما مرّ سابقاً ـ.

(٣) اختلافهم في وفاة ثعلبة رضي الله عنه: يدحض هذه القصة ويردها، ويزيد في وجوب استبعادها، والذود عن عرض صاحبها ودينه، لأن ثعلبة بن حاطب رضي الله عنه لا تُعلم له سنة وفاة على الحقيقة. وقد اختلف في سنة وفاته على أقوال عديدة.

---

(١٦٦) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رقم (١٢٩٥) والترمذي في المناقب باب فيمن سبّ أصحاب النبي ﴿ﷺ﴾ رقم (٣٨٦)

(أ) فأصحاب هذه القصة جعلوه متوفى في خلافة عثمان رضي الله عنه وهذا القول مردود من حيث السند لأنه والقصة أتى بإسناد واحد واه!

(ب) وقيل: إنه استشهد في أحد.

(جـ) وقيل: إنه استشهد في غزوة خيبر.

والقول الثاني ذكره ابن عبدالبر وابن حجر. وسواء كان استشهاده في أحد أو خيبر، فالرجل قد توفي في حياة رسول الله ﴿ﷺ﴾ عند بعضهم وهو معارض للقصة القائلة بأنه هلك في خلافة عثمان. ومادام الاحتمال الأول وارداً مع القصة، وهو ضعيف الإسناد لا يُعتمد عليه، فإنه يتعين علينا المصير إلى الاحتمال الثاني أو الثالث - إذ لم يذكر غيرهما وهما ينسفان القصة نسفاً، ويقتلعان جذورها. أو التوقف في هذا الصدد. إذ لم يتبين لنا ورود خبر صحيح بأحد هذين القولين.

(٤) وهناك سهم آخر يوجه إلى كبد هذه القصة، ويؤكد على تهافتها وهو عدم ورودها في كتب الحديث الصّحاح أو المسانيد، أو السنن حيث إن الحادثة صارت مشتهرة عميمة - كما تقول القصة - وهي ذات شأن وأي شأن لأنها تتعلق بحكم شرعي، هو حكم مانع الزكاة فلو كانت القصة قد وقعت لَنُقلت إلينا نقلاً صحيحاً، وقد نُقِلَ ما هو دونها خطورة وأثراً في كيان المجتمع المسلم. ناهيك عن أن الكتب الصحيحة والسنن، قد نقلت قصصاً أخطأ أصحابها في عهد رسول الله ﴿ﷺ﴾، واتهمهم بعض الصحابة بالنفاق، كقصة حاطب السابقة، وكقصة كعب بن مالك في تخلفه عن غزوة تبوك وحادثة الإفك، وقد كان فيمن تكلّم بها مسطح بن أثاثة وغير ذلك من القصص العديدة التي دافع رسول الله ﴿ﷺ﴾ عن أصحابها، ورضي عذرهم وقبل توبتهم، واستغفر لهم. فما بال ثعلبة المسكين ينفرد بهذا الجفاء الغريب!

(٥) إن رسول الله ﴿ﷺ﴾ قبل أعذار المنافقين الذين تخلّفوا عن الجهاد، ولم يقبل أعذار الثلاثة الذين خُلفّوا من المؤمنين، حتى نزل القرآن بتوبتهم، وثعلبة: إما أن

يكون حاله كحال الثلاثة الذين خلفوا ـ وهذا اللائق به لو صحت القصة لأنه من أهل بدر ـ وإما أن يكون من المنافقين. فإن كانت الثانية فالرسول ﴿ﷺ﴾ لم يكن يقيم للمنافقين وزناً، وكان يقبل أعذارهم دون تردد، لأنه كان حريصاً على المؤمنين دون غيرهم.

وإن كانت الأولى، وهو أن ثعلبة من المؤمنين الذين أخطأوا، فليس أمامنا إلا احتمالان:

فإما أن يكون ثعلبة قد ارتدّ بعد ذلك، وهذا يعوزه الدليل الصحيح إلى جانب كونه مصطدماً مع مكانة أهل بدر.

أو أن يكون قد أخطأ، وندم وهو ما تقوله القصة الواهية ذاتها. وما عُرف أن رسول الله ﴿ﷺ﴾ رفض قبول توبة تائب نادم منيب بل إن هذا يخالف صراحة لما هو معلوم من الدين بالضرورة من قبول توبة العبد إذا تاب.

صحيح قد يتأخر الوحي على رسول الله ﴿ﷺ﴾ ـ كما في قصة الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك. أو قصة الرجل الذى بنى قبة (١٦٧) في داره فأعرض عنه رسول الله ﴿ﷺ﴾ وأشعره بعدم رضاه إلا أنه كان حريصاً جداً على أصحابه محباً لهم، رحيماً بهم.

ولا تنسجم هذه القصة مع خلق رسول الله ﴿ﷺ﴾ أبداً.

(٦) إن أبابكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم لا يستطيعون أن يمنعوا أحداً من عبادة يريد أداءها، وإلا كانوا صادين عن سبيل الله ـ وحاشاهم ـ بل إننا لنعجب من هذا، وأبوبكر رضي الله عنه قد حارب مانعي الزكاة، وعدّهم مرتدين (١٦٨) عن دين الله تعالى وقال «والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﴿ﷺ﴾ لقاتلتهم عليه» (١٦٩)

---

(١٦٧) قصة الرجل الذي بنى قبة في داره فأعرض عنه رسول الله ﴿ﷺ﴾ أخرجها أبوداود في الأدب باب ما جاء في البناء رقم (٥٢٣٧) فانظرها هناك.

(١٦٨) انظر تفصيل حكم مانع الزكاة في المجموع للنووي (٥: ٣٣٤)، المغني لابن قدامة (٢ ٥٧٣)

(١٦٩) انظر شرح هذا الموقف في نيل الأوطار للشوكاني (٤ ١٣١) فما بعد وكتاب فقه الزكاة للقرضاوي (١ ٧٨ـ٨٥)

فكيف ينسجم قتاله لمانعي الزكاة، مع منعه لمريد اخراج الزكاة من ذلك؟
ثم ألم يكن بإمكان ثعلبة أن يخرج زكاة ماله على فقراء المنطقة التي كان يعيش فيها؟ . (١٧٠)

فإن قيل: واضح في القصة أنهم ردوا زكاة ثعلبة، لأن رسول الله ﴿ﷺ﴾ ردها(١٧١)

والجواب: أن رسول الله ﴿ﷺ﴾ إنما كان يرد زكاته ـ جدلاً ـ لغرض تربوي ليزدجر الناس ولما انتقل رسول الله ﴿ﷺ﴾ إلى جنان ربه وجواره، انتهت فائدة ذلك، ومن ثم فإنّ أبابكر وعمر وعثمان لا يوحى إليهم، فمن أين لهم أن يمنعوا أهل الزكاة من الفقراء والمساكين حقهم من مال هذا الرجل الثري المتعطش لإخراج زكاة ماله؟

(٧) إن المعروف من أحكام الاسلام أنه يعامل الناس على ظواهر أحوالهم وتلك هي كانت معاملة رسول الله ﴿ﷺ﴾ للمنافقين، مع معرفته بنفاقهم، بل إن النبي ﴿ﷺ﴾ قد صلّ على عبدالله بن أبيّ بن سلول، وأعطاه (١٧٢) ثوبه ليكفّن فيه، عملاً بما كان يُظهر من إسلامه، مع أن النبي ﴿ﷺ﴾ يعلم أنه في الدرك الأسفل من النار، فأين فعلة ثعلبة من هذا كله؟!

(٨) إن هذه القصة تخالف ما هو معلوم من الدين بالضرورة. وذلك أن إجماع المسلمين قائم على أن الزكاة لا تجب إلا على المسلم لأنها عبادة، وشرط العبادة الاسلام. فإن كان ثعلبة منافقاً ـ كما هو نص القصة ـ فلا تصح منه زكاة وسواء أرسل بها إلى رسول الله ﴿ﷺ﴾ أو منعها؟ ومع ذلك فقد كان رسول الله ﴿ﷺ﴾ يقبل زكاة من يأتيه بها من المنافقين عملاً بالظاهر، فلو أن ثعلبة كان منهم لما كان به حاجة إلى بكائه وندمه، ولما كان من شأن رسول الله أن يتبع أسلوباً تربوياً قاسياً، مع من يفرحه مثل هذا التصرف.

---

(١٧٠) هذه المسألة قد اختلف فيها انظر تفصيل الكلام عليها في فقه الزكاة للقرضاوي (٢ ٧٥٨ ـ ٧٧٦) فالحنابلة يرون جواز إخراج المسلم زكاة ماله بنفسه، وللشافعية قولان كما في الروضة (٢ ـ ٢٠٥) فما بعد.

(١٧١) ازدجر، وانزجر: بمعنى ارتدع.

(١٧٢) قصة إعطاء النبي ﴿ﷺ﴾ ثوبه ليكفن فيه عبدالله بن أبيّ بن سلول المنافق وصلاته عليه. أخرجها البخاري في الجنائز باب الكفن في القميص (٣: ١١٠) ط/ الحلبي. ومسلم في فضائل عمر رقم (٢٤٠٠) وفي صفات المنافقين (٢٧٧٤) وغيرها. وانظر توجيه الحافظ للقصة في الفتح (٨: ٢٥٣) ط/ الحلبي

(٩) إن هذه القصة تخالف أسلوب الرسول ﴿ﷺ﴾، وأسلوب الصحابة في معاملة مانعي الزكاة إذ إن الزكاة حق المال ـ كما سبق وهي حق للفقراء والمساكين وغيرهم، فالإمام مطالب بتحصيلها إذا امتنع الأغنياء من الدفع، وقد سبق معنا كيف حارب الصحابة رضي الله عنهم مانعي الزكاة.

أما رسول الله ﴿ﷺ﴾، فقد قال: «من أعطى زكاة ماله مؤتجرا فله أجرها، ومن منعها، فإنا آخذوها وشطر ماله، عَزْمَة من عَزَمات ربّنا، ليس لآل محمد منها شيء» (١٧٣) .

فضعاف النفوس والبخلاء الجشعون من أصحاب الأموال، ليس من الصواب معهم أن يعاملوا بما يوافق أهواءهم ورغباتهم، بل الحق معاكستهم فيما يرغبون مما هو محرّم، لأنه أصلح لأحوالهم وأعون لهم على نفوسهم وأجدى عائدة على المجتمع المسلم الذي ابتلي بأمثالهم!

قال الشيخ محمد رشيد رضا: «في الحديث إشكالات تتعلق بسبب نزول الآيات. وبعدم قبول توبة ثعلبة، فظاهر الحديث ـ ولا سيما بكاؤه ـ أنها توبة صادقة، وكان العمل جارياً على معاملة المنافقين بظواهرهم.

وظاهر الأيات أنه يموت على نفاقه، ولا يتوب عن بخله وإعراضه وأن النبي ﴿ﷺ﴾ وخلفاءه عاملوه بذلك، لا بظاهر الشريعة وهذا لا نظير له في الإسلام..» (١٧٤)

---

(١٧٣) أخرجه الامام أحمد من حديث بهز بن حكيم عن ابيه عن جده (٥ ٢، ٤) وأخرجه أبو داود في الزكاة باب في زكاة السائمة رقم (١٥٧٥). والنسائي في الزكاة باب عقوبة مانع الزكاة (٥ . ١١) والحديث حسن وذكر ابن الأثير في جامع الأصول أن الشافعي قال في القديم: من منع زكاة ماله أخذت منه وشطر ماله عقوبة على منعه واستدلالاً بهذا الحديث. وقال في الجديد لا تؤخذ منه إلا الزكاة لا غير، واعتبر الحديث منسوخاً، انظر جامع الأصول (٤ : ٥٧٤)، ونقل البيهقي عن الشافعي أنه قال: لو ثبت حديث بهز قلنا به. السنن الكبرى (٤ : ١٠٥) وانظر كلاماً نفيساً للقرضاوي في فقه الزكاة (٢ : ٧٧٩ـ ٧٨٢)

(١٧٤) تفسير المنار (١٠ ٤٨٤).

(١٠) في بعض الروايات ـ كما تقدم ـ أن ثعلبة كان حمامة المسجد زهداً وتقشفاً، فهل تربية المسجد لا تقوى على الموازنة بين حاجات الدنيا، وطريق الآخرة؟

إن المسجد هو المدرسة الأصيلة الكبرى التي يتخرّج منها رجال يؤثرون ما عند الله على حطام الدنيا، ومحال أن تكون تربية المسجد المخلصة سبباً للردة والنفاق والأثرة وتصحيح هذه القصة طعن بتلك التربية المثلى، كما لا يخفى.

خلاصة أقوال النقاد والمحدثين في هذه القصة

ذكرت فيما سبق أن الامام ابن هشام صاحب السيرة نقل عمن يثق به من أهل العلم أن التهمة غير صحيحة، وأن ثعلبة ومعتب بن قشير ونبتل بن الحارث من أهل بدر، وليسوا من المنافقين.

ونقلتُ أقوال البيهقي وابن عبدالبر، وابن الأثير والقرطبي والذهبي، والهيثمي، والسيوطي، في توهين هذه الحكاية وتضعيفها، كما نقلت بعض أقوال الحافظ في الاصابة وأضيف هنا بأنه قال في تخريج أحاديث الكشاف: هذا الحديث ضعيف جداً. وقال في فتح الباري (١٧٥):

(جزم ابن الأثير في التاريخ (١٧٦) بأن أول فرض الزكاة، كان في السنة التاسعة. وقوّى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة لكنه حديث ضعيف لا يحتج به). أ. هـ.

وقال الحافظ العراقي (١٧٧): رواه الطبراني بإسناد ضعيف.

ونقل المناوي (١٧٨) قول البيهقي، وقولَ الحافظ في تضعيف القصة وارتضاهما.

---

(١٧٥) - الفتح ٣/٢٦٦

(١٧٦) - الكامل في التاريخ ٢/١٩٩ قال. وفي هذه السنة فرضت الصدقات، وفرّق رسول الله (ﷺ) فيها عُمّاله على الصدقات

(١٧٧) - تخريج أحاديث الاحياء معه ٣/٢٦٦ حاشية رقم (١).

(١٧٨) - فيض القدير ٤/٥٢٧

وقد ضعف القصة من المعاصرين العلامة أحمد محمد شاكر، وشيخنا العلامة محمد الحافظ التجاني، والشيخ ناصر الدين الألباني (١٧٩)، والسيد محمد رشيد رضا، كما أشار إلى ضعفها ابن حمزة الحسيني (١٨٠).

ولعل أجمع ما وقفت عليه في هذا الصدد، ما ذكره الامام ابن حزم في المحلى (١٨١) قال: (قال تعالى: ﴿ومنهم من عاهد الله لان آتانا من فضله﴾ إلى قوله: (يكذبون) قال: وهذه أيضاً صفة أوردها الله تعالى، يعرفها كل من فعل ذلك من نفسه، وليس فيها نص ولا دليل على أن صاحبها معروف بعينه.

على أنا قد روينا أثراً لا يصح، وفيه أنها نزلت في ثعلبة بن حاطب، وهذا باطل، لأن ثعلبة بدري معروف. وأخرج الحديث من رواية معان بن رفاعة وقال: (وهذا باطل لا شك، لأن الله تعالى أمر بقبض زكوات أموال المسلمين، وأمر عليه السلام عند موته، أن لا يبقى في جزيرة العرب دينان.

فلا يخلو ثعلبة من أن يكون مسلماً، فَفَرْضٌ على أبي بكر وعمر قبضُ زكاته ولا بد. ولا فسحة في ذلك. وإن كان كافراً، فلا يقرّ في جزيرة العرب فسقط هذا الأثر بلا شك.

وفي رواته معان بن رفاعة، والقاسم بن عبدالرحمن، وعلي بن يزيد وهو أبوعبدالملك الألهاني، وكلهم ضعفاء). وهذه لفتة طريفة من ابن حزم رحمه الله تعالى.

ولا يخفى أن ابن حزم قد تناول متن القصة أولاً فأبطله، ثم تناول السند فضعّف رواته، فصار سند القصة ومتنها واهيين، وهذا ما خَلصنا إليه.

---

(١٧٩) ـ قال الشيخ الألباني: ضعيف جداً. ضعيف الجامع الصغير ٤/١٢٥

(١٨٠) ـ أسباب ورود الحديث الشريف ٣/٦٦.

(١٨١) ـ المحلى لابن حزم ١١/٢٠٧ ـ ٢٠٨

وقـد ذكـرت تحت مبحث (هل تنبّه إلى بطلان هذه القصة أحد من قبل) الأئمة الـذين ضعفوا هذه القصة، وحكموا ببطلانها، فراجعْه إن شئت. وبعض ماذكرنا يفي بالغرض، ولكننا قصدنا الاستقصـاء ما أمكن لقطع العذر.

وبذلك نكون قد انتهينا من مناقشة قصة ثعلبة رضي الله عنه ونقدها.

والله وليّ توفيقنـــــا

وصحابة آخرون مفترى عليهم كذلك ؟!

تعددت الأقوال في سبب نزول قوله تعالى : ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن، ولنكونن من الصالحين﴾ (التوبة ٧٥)

ومع تعدد هذه الأقوال، تعدد الأشخاص الذين اتهموا بالنفاق الذي كان سبب نزول الآية، فكان مع ثعلبة بن حاطب ثلاثة آخرون هم : الجدُّ بن قيس السُّلمي الأنصاري، ومعتب بن قشير العوفي الأنصاري، ونبتل بن الحارث العوفي الأنصاري.

وحيث إن أسماءهم تتكرر في مواضع متعددة، مجتمعة ومتفرقة، فإنني آثرت أن أعرف بشخصياتهم، وأناقش كل ما وجه إليهم من تهم، حتى نستبين أحوالهم. وتُعرف أقدارهم، أو يلصق بهم ما يستحقون مما هو ثابت عليهم. ورتبهم على النحو الآتي

الأول . الجد بن قيس الأنصاري

الثاني : معتب بن قشير العوفي الأنصاري.

الثالث : نبتل بن الحارث العوفي الأنصاري

الأول: الجدّ بن قيس الأنصاري

وجّه أهل العلم إلى الجد بن قيس عدة اتهامات خطيرة، وقبل عرض هاتيك التهم يحب أن نُعرّف بشخصية الجد بن قيس ونسبه، ونبذةٍ عن حياته (١٨٢)

هو جدّ بن قيس بن صخر بن خنساء الأنصاري، وهو خال جابر بن عبدالله الأنصاري، وقد أخرج (١٨٣) الطبراني بإسناد رجاله ثقات عن جابر بن عبدالله قال.

حملني خالي جد بن قيس في سبعين راكباً الذين وفدوا على النبي ﴿ﷺ﴾ من الأنصار.

فخرج إلينا رسول الله ﴿ﷺ﴾، ومعه عمّه العبّاس بن عبد المطلب، فقال: ياعم خذ على أخوالك) أ. هـ. إلى آخر ما جاء في بيعة العقبة، قبل هجرة المصطفى ﴿ﷺ﴾.

وهذا الحديث له شواهد ذكر عدداً منها الهيثمي في مجمع الزوائد، وهو يؤكد أن الجد بن قيس كان من أوائل من أسلم من الأنصار بمحض رغبته وإرادته، ولا يُعلَمُ أن أحداً من المنافقين بايع في العقبة؟ إنما أظهر المنافقون الاسلامَ في المدينة حين ظهر واشتدّ عُوده.

قال الحافظ (١٨٤): إسناده قويّ، وقال ابن منده: غريب تفرد به محمد بن عمران ابن أبي ليلى، وكان الجد بن قيس سيد بني سلمة.

وقال ابن حزم (١٨٥): تَكَلَّمَ فيه قلت: إن الغرابة لا تضر، لأن تفرد الثقة مقبول

---

(١٨٢) ـ انظر في ذلك. طبقات ابن سعد ٢/١٠٠، ٣/٥٧١ وسيرة ابن هشام ١/٤٦١، ٥٢٦، ٢/٣١٥، ٥١٦ الاصابة ١/٢٢٨. أسباب النزول للواحدى ص ٢١٦ والدر المنثور ٣/٢٤٧

(١٨٣) ـ المعجم الكبير ٢/٢٠٢ وقال في مجمع الزوائد ٦/٤٩ رجاله ثقات وقال الحافظ إسناده قوي

(١٨٤) ـ الاصابة /٢٨٨

(١٨٥) ـ جهرة أنساب العرب ص ٣٥٩

وقد كان الجد بن قيس بخيلاً في قومه. فقد أخرج البخاري في كتاب الأدب المفرد (١٨٦) من حديث جابر أن النبي ﴿ﷺ﴾ قال: من سيدكم يا بني سلمة؟ قلنا: الجد بن قيس، على أنا نبخّله. قال: (وأي داء أدوى من البخل، بل سيدكم عمرو بن الجموح).

وإسناده حسن عند البخاري، وله شواهد عديدة يتقوى بها

وقد اتُهِم الجدّ بن قيس بِعدَّة تُهَم:

١ـ أولها: عدم مبايعته يوم الحديبية.

أخرج الامام مسلم (١٨٧) من حديث جابر رضي الله عنه قال. لم نبايع رسول الله ﴿ﷺ﴾ على الموت، وإنما بايعناه على ألّا نفرّ. وكنّا ألفاً وأربعمائة).

وأخرج من حديث جابر أيضاً أنه سُئل: كم كانوا يوم الحديبية؟ قال: كنا أربع عشرة مائة، فبايعناه، وعمر آخذ بيده، تحت الشجرة ـ وهي سمرة ـ فبايعناه، غير جد بن قيس الأنصاري، اختبأ تحت بطن بعيره).

والحديث أخرجه مسلم متابعةً وفيه محمد (١٨٨) بن حاتم بن ميمون البغدادي السمين، قال فيه الحافظ: صدوق ربما وهم ـ وهذا يتوقف في حديثه للاختبار بعرض حديثه على أحاديث الثقات هل شذ أو خالف؟

وفيه حجاج (١٨٩) بن محمد الأعور، قال فيه الحافظ. (ثقة ثبت ـ وهو وإن كان من أثبت الناس في ابن جريج، إلا أنه حدّث في اختلاطه). وهذا لايحتج بحديثه إلا إذا توبع عليه أو ثبت أنه من أحاديثه قبل اختلاطه

---

(١٨٦) ـ الأدب المفرد، باب البخل رقم ٢٩٦ ص ١١١ وأخرجه أبو نعيم في الحلية ٧/٣١٧ ورجاله ثقات لكنه مرسل لأن محمد بن المنكدر لم يدرك النبي ﴿ﷺ﴾ ويصلح شاهداً وذكر الهيثمي في المجمع ٩/٣١٤ عدة روايات صحيحة، وانظر ٣/١٢٦ منه أيضاً وذكر معظم تلك الروايات الحافظ في الاصابة ٢/٥٢٩ ولم يحكم عليها بصحة أو ضعف والسيرة لابن هشام ١/٤٦١، إلا أن المفضّل عن الجدّ عنده بشر بن البراء.

(١٨٧) ـ أخرجه مسلم في الامارة باب استحباب مبايعة الامام الجيش. رقم ١٨٥٦/٦٩

(١٨٨) ـ التقريب ٢/١٥٢ (١٨٩) ـ ما سبق ١/١٥٤

وقد وجدت متابعة قوية ـ هي وحدها حجة ، ـ أخرجها (١٩٠) ابن سعد في الطبقات من حديث وهب بن منبه قال: سألت جابراً كم كانوا يوم الحديبية. وساق الحديث بحروفه.

فالحديث إذن صحيح والجدّ بن قيس وحده لم يبايع يوم الحديبية.

وبناء على ما سبق فقد نَزّلوا قوله ﴿ﷺ﴾: (١٩١) (ليدخلن الجنة من بايع تحت الشجرة، إلا صاحب الجمل الأحمر) وقوله: (١٩٢) (كلّكم مغفور له إلاّ صاحب الجمل الأحمر) على الجدّ بن قيس، وأنّه هو المعنيّ بذلك؟!

قال جابر ـ رواي الحديث ـ فأتيناه فقلنا له: تعال يستغفرْ لك رسول الله ﴿ﷺ﴾، فقال: والله لأن أجد ضالتي أحب إلي من أن يستغفر لي صاحبكم. وكان رجلاً ينشد ضالة له) وفي رواية أخرى من حديث جابر: (وإذا هو أعرابي ينشد ضالة له).

وفي هذا التنزيل ـ عندي نظر ـ فقد قال ﴿ﷺ﴾: (ليدخلن الجنة من بايع تحت الشجرة إلا صاحب الجمل الأحمر) فإن كان صاحب الجمل الأحمر ذاك الأعرابي الذي رأى الناس يصافحون النبي ﴿ﷺ﴾، فعل ما فعلوا، فليس الجدُّ بن قيس هو ذاك الأعرابيّ قطعاً، لأنه لم يبايع ولم يصافح يومئذ؟

وما دامت هذه الرواية في صحيح مسلم مجملة ومبيّنة، فلماذا حُملت القصة على الجد بن قيس؟

والاستدلال بحديث الترمذي. (ليدخلنّ الجنة من بايع تحت الشجرة إلا صاحب الجمل الأحمر) فيه نظر أيضاً، لأن ظاهر الحديث يدل على أن واحداً ممن بايع تحت الشجرة، هو صاحب الجمل الأحمر، ليس موعوداً بالجنة، وهذا مجمل يُحمل على رواية مسلم، فلا يتناقض. ولا يمسّ الجدّ شيء للسبب ذاته.

(١٩٠) ـ طبقات ابن سعد ٢/ ١٠٠ وكنت قد توقفت في تصحيح هذا الحديث في الطبعة الأولى، لعدم وقوفي على هذه الرواية يومئذ

(١٩١) ـ أخرجه الترمذي في المناقب رقم (٣٨٦٣) وقال هذا حديث حسن غريب.

(١٩٢) ـ أخرجه مسلم في صفات المنافقين رقم (٢٧٨٠)

والاحتمال الثاني أنه يريد: ليدخلن الجنة من بايع تحت الشجرة، إلا صاحب الجمل الأحمر فإنه ـ وإن حضر ـ لم يبايع، فلا يدخل تحت هذا الوعد الكريم.

وهذا الفهم يتنزل على الأعرابي، لأنه حُدّد في رواية مسلم بأن جمله أحمر، والجدّ ابن قيس اختبأ تحت بطن بعيره، ولكن لم يوصف بعيره بأنه أحمر. وصاحب الجمل الأحمر أعرابي. والجدّ سيد من سادات المدينة؟ والعمل بظاهر النصوص أولى.

ثم إن النصوص القرآنية التي كشفت المنافقين، إنما قصَدَتْ ـ والله أعلم ـ خطورة ظاهرة النفاق، لا أعيان المنافقين أنفسهم. إذ المنافقون في ذلك الحين لم يكونوا كثرة ولا كانوا أقوياء؟. فبعد غزوة تبوك لم يكونوا يزيدون على خمسة عشر رجلا بتصريح حذيفة رضي الله عنه في صحيح مسلم (١٩٣) ؟ وقد عذر النبي ﴿ﷺ﴾ ثلاثة منهم، وصرح عليه الصلاة والسلام بأن في أمته اثني عشر منافقاً؟ (١٩٤)

فإذاً قد ثبت أن الجدّ بن قيس كان بخيلاً، وأنه لم يبايع تحت الشجرة، واختبأ تحت بطن بعيره، فهل عدم مبايعته تدل على النفاق؟

قال ابن اسحاق (١٩٥): (فحدثني عبدالله بن أبي بكر أن رسول الله ﴿ﷺ﴾ قال حين بلغه أن عثمان قتل، قال: لا نبرح حتى نناجز القوم.

فدعا رسول الله ﴿ﷺ﴾ إلى البيعة، فكانت بيعة الرضوان، تحت الشجرة.

ولم يتخلف عنه من المسلمين أحد من المسلمين حضرها إلا الجد بن قيس أخو بني سلمة.) ا. هـ.

إن الرسول ﴿ﷺ﴾ طلب من الناس البيعة على عدم الفرار، فلم يبايع الجد بن قيس، فهل يعني ذلك ارتداداً، او يدل على أثرة، وحبّ للحياة، او امور اخرى؟

---

(١٩٣) ـ مسلم في صفات المنافقين رقم ٢٧٧٩/١١

(١٩٤) ـ ما سبق رقم ٢٨٨٩/٩

(١٩٥) ـ سيرة ابن هشام ٢/٣١٥ ـ ٣١٦

قال تعالى: ﴿ماكان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلّفوا عن رسول الله، ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه. ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله، ولا يطأون موطئاً يغيظ الكفار، ولا ينالون من عدوٍ نيلاً إلا كُتب لهم به عمل صالح. إن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾. (التوبة: ١٢٠)

روى الطبري (١٩٦) عن قتادة أنه قال: إذا غزا نبي الله بنفسه فليس لأحد أن يتخلف وذكر نحو ذلك عن عدد من السلف، ثم رجّح أن التخلف عن النبي ﴿ﷺ﴾ في حال استغنائه، لم يكن محظوراً، إذا لم يكن عن كراهية منه ﴿ﷺ﴾ ذلك. وكذلك حكم المسلمين - اليوم - مع إمامهم، فليس بفرض على جميعهم النهوض معه إلا في حال حاجته إليهم، لما لابد للاسلام وأهله من حضورهم واجتماعهم، واستنهاضه إياهم فيلزمهم حينئذ طاعته).

ولاريب أن رسول الله ﴿ﷺ﴾ قد دعاهم، وقد رغب الجد بن قيس بنفسه عن النبي ﴿ﷺ﴾. ولكن هذا - على كونه كبيرة - لا أعتقد أنه يجعل صاحبه منافقاً، أو مرتداً؟

وهذا كله أقوله حتى لا نرمي صحابياً بالنفاق، وهناك ما يمكن أن يُعذر به، أو يُؤوّل له. والله أعلم.

٢- والتهمة الثانية: أن الجد بن قيس رغب بنفسه عن النبي ﴿ﷺ﴾ في غزوة تبوك، وتعلل بخوفه من فتنة نساء الروم.

أخرج الطبراني (١٩٧) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، عن بشر بن عمارة، عن أبي روق عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس قال:

(لما أراد رسول الله ﴿ﷺ﴾ غزوة تبوك، قال لجد بن قيس: هل لك في بنات بني

---

(١٩٦) - تفسير الطبري ١٣/ ٥٦٣ - ٥٦٤.

(١٩٧) - المعجم الكبير ٢/ ٣٠٨ وقال في المجمع ٧/ ٣٠ رواه الطبراني، وفيه يحيى الحماني وهو ضعيف.

والسيرة لابن هشام ١/ ٥٢٦، ٢/ ٥١٦ والواحدي في أسباب النزول ص ٥٤٦

الأصفر؟ فقال: ائذن لي ولا تفتني.

فأنزل الله عز وجل: ﴿ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتنيّ، ألا في الفتنة سقطوا، وإن جهنم لمحيطة بالكافرين﴾ (التوبة: ٤٩).

وروى الطبري (١٩٨) عن يزيد بن رومان والزهري وعبدالله بن أبي بكر وعاصم بن عمر وغيرهم، أن النبي ﴿ﷺ﴾ قال للجد: هل لك يا جدُّ العامَ في جلاد بني الأصفر؟ فقال: يارسول الله، أوتأذن لي ولا تفتني؟) وساق بقية الخبر.

كما روى عن جابر بن زيد أن الذي نزلت فيه الآية منافق يقال له: الجد بن قيس. وأن بني سلمة قالوا: إنه بخيل جبان..

وهذه كلّها مقاطيع على التابعين، وما رفع منها في كل أثر منه مقال.

وقد عجبت من تفسير الطبري لقوله تعالى: (وإن جهنم لمحيطة بالكافرين) حين يقول: (١٩٩)

(فكفى للجد بن قيس وأشكاله من المنافقين بصليّها خزياً).

وكان قد قال (٢٠٠) في قوله تعالى (ولا تفتِنّي): (يقول: ولا تبتلني برؤية نساء بني الأصفر وبناتهم، فإني بالنساء مُغرم، فأخرَج وآثمُ بذلك. وذكر أن هذه الآية نزلت في الجدّ بن قيس، وبذلك من التأويل تظاهرت الأخبار عن أهل التأويل) أ هـ.

وحديث الطبراني إذا عضده حديث الطبري عن ابن عباس، وموافقة هذه الآثار عن التابعين، يشعر بأن للحديث أصلاً ولعل هذا هو الذي جعل الطبري يجزم ويقول: وبذلك من التأويل تظاهرت الأخبار عن أهل التأويل. فكفى للجد بن قيس وأشكاله من المنافقين بصليّها خزياً

قلت: مع أنني لا أجزم بثبوت هذه القصة، لأن عنعنة ابن اسحاق تخيف.

---

(١٩٨) ـ تفسير الطبري ١٤/٢٨٧ ـ ٢٨٨ وتفسير ابن كثير ٢/٣٦٢ والقرطبي ٨/١٥٨ ـ ١٥٩ وقد نقلها ابن القيم في زاد المعاد ـ عن ابن اسحاق ٣/٥٢٦ وأقرها.

(١٩٩) ـ تفسير الطبري ١٤/٢٨٩

(٢٠٠) ـ ما سبق ١٤/٢٨٦

وحجاج - كما لا يخفى - كان قد اختلط، ورواية الطبراني فيها الحماني، وبعض رواته لا يخلو من مقال.

إلا أنني أقول: إذا ثبتت هذه القصة، فماذا نقول لابن عبدالبر في قوله(٢٠١) يقال: (إنه تاب وحسنت توبته)؟

قلت: هذه القصة تفيد أن الرجل، وإن تقدمت صحبته، إلا أنه لم تكن له استقامة وتضحية مع النبي ﴿ﷺ﴾ بسبب بخله وجبنه والله أعلم.

ولكن يبقى الاشكال قائماً، حيث إن ظاهر حاله أنه شهد بدراً وغيرها من المشاهد، لأنه قديم الاسلام؟.

قال ابن سعد(٢٠٢) في ترجمة ابنه عبدالله بن الجد بن قيس:

(شهد عبدالله بدراً واحداً، وكان أبوه الجد بن قيس، يكنى أبا وهب، وكان قد أظهر الاسلام وغزا مع رسول الله ﴿ﷺ﴾ غزوات، وكان منافقاً.

وفيه نزل حين غزا رسول الله ﴿ﷺ﴾ تبوك: ﴿ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني، ألا في الفتنة سقطوا﴾ وليس لعبدالله عقب، والعقب لأخيه محمد).

وقضيّة النفاق والمنافقين هذه، أفردت لها دراسة(٢٠٣) خاصّة في تحقيقي لأسماء المنافقين الذين أوردهم ابن اسحاق في السيرة. وكان عددهم اثنين وأربعين منافقاً، منهم سبعة من منافقي اليهود، والباقون من منافقي الأنصار.

والذي ينبغي ذكره هنا أن الجزم بنفاق الجدّ بن قيس تسرُّع أربأ بنفسي عنه، فالكبائر لا تجعل صاحبها منافقاً، إلا إذا عُني به (النفاقَ العملي) والله أعلم.

---

(٢٠١) - الاستيعاب على هامش الاصابة ١/ ٢٥٠، والاصابة ١/ ٢٢٨

(٢٠٢) - طبقات ابن سعد ٣/ ٥٧١

(٢٠٣) - المنافقون وقصصهم لمحمد بن اسحاق. دراسة وتحقيق يسر الله إتمامه

الثاني : معتب بن قشير

قال ابن حزم (٢٠٤): هو معتب بن قشـــير بن مُليل بن زيد بن العـطاف بن ضبيعة، من بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس. وذكره ابن حبان (٢٠٥) فيمن شهـد بدراً من الأنصار، أما ابن اسحاق فذكره (٢٠٦) في منافقي بني ضبيعة من الأنصار، واتّهمه ابن اسحاق (٢٠٧) أيضا مأنّه دعي وجماعة في خصومة بينهم وبين بعض المسلمين إلى رسول الله ليحكم بينهم، فأبَوا ودعوهم إلى الكهان، حكام أهل الجاهلية. فنزلت فيهم الآية. وستأتي.

وذكره فيمن (٢٠٨) حضر بدراً من بني عمرو؟ وفي أصحاب (٢٠٩) النفاق وقول السوء يوم الخندق، كما ذكره (٢١٠) في بناة مسجد الضرار وغيره، ولكن ابن هشام اعتذر عن ذلك كله فقال: (٢١١)

(وأخبرني من أثق به من أهل العلم: أن معتّب بن قشير، لم يكن من المنافقين، واحتج بأنه كان من أهل بدر؟)

وقال ابن (٢١٢) ماكولا: (شهد بدراً وهو من أصحاب العقبة، يقال: إنه الذي قال:

(لـو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ها هنا) وقال ابن سعد (٢١٣): شهد بدراً وأُحُداً، وكذلك قال ابن اسحاق.

(٢٠٤) - جمهرة أنساب العرب ص ٣٣٣

(٢٠٥) - الثقات لابن حبان ١/ ١٩١

(٢٠٦) - السيرة لابن هشام ١/ ٥٢٢

(٢٠٧) - ما سبق ١/ ٥٢٦.

(٢٠٨) - ما سبق ١/ ٦٨٨

(٢٠٩) - ما سبق ٢/ ٢٤٧ - ٢٤٨

(٢١٠) - ما سبق ٢/ ٥٣٠

(٢١١) - ما سبق ٢/ ٢٢٢

(٢١٢) - الاكمال ٧/ ٢٨٠ وانظر الاستيعاب على هامش الاصابة ٣/ ٤٦٢ والاصابة ٣/ ٤٤٣. واسد الغابة ٤/ ٣٩٩

(٢١٣) - طبقات ابن سعد ٣/ ٤٦٣.

ويلاحظ أن الاتهامات الموجهة إلى معتب بن قشير، ليست بأقل مما وُجّه إلى الجدّ بن قيس إن لم تكن أكثر واخطر.

فقد نسبوا إليه أنه ممن شارك في بناء مسجد الضرار، وأنه شريك ثعلبة في إخلاف الوعد، وأنه القائل: (لو كان لنا من الأمر شيء ما قلنا ها هنا).

وممن نزل فيه قوله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك، يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت، وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلّهم ضلالاً بعيداً﴾.

وسأعرض هذه الاتهامات ـ باختصار ـ وأبين ما يصحّ منها ـ إن وجد ـ مما لا يصح.

١ـ التهمة الأولى: قال ابن جرير الطبري: (٢١٤)

(القول في تأويل قوله تعالى: ﴿يقولون: هل لنا من الأمر من شيء؟ قل: إن الأمر كلّه لله. يخفون في أنفسهم مالا يبدون لك يقولون: لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا هاهنا﴾. (آل عمران ٥٤).

قال أبوجعفر: يعني بذلك الطائفة المنافقة التي قد أهمتهم أنفسهم.

وَذُكِرَ أنّ ممن قال هذا القول: معتّب بن قشير أخو بني عمرو بن عوف.

حدثنا ابن حميد، قال: قال ابن اسحاق، حدثني يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه ـ عباد ـ عن عبدالله بن الزبير، عن الزبير رضي الله عنه قال: والله إني لأسمع قول معتب بن قشير ـ أخي بني عمرو بن عوف، والنعاس يغشاني ـ ما أسمعه إلا كالحُلُم حين قال ـ لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ها هنا.

حدثني سعيد بن يحيى الأموي قال: حدثني أبي عن ابن اسحاق، قال: حدثني يحيى بن عباد به بمثله). أ. هـ.

أما الاسناد الأول ففيه شيخ الطبري محمد بن حميد الرازي (٢١٥)، وهو ضعيف، وشيخ شيخه سلمة بن الفضل(٢١٥) صدوق كثير الخطأ ـ ولكنه يروي المغازي عن

---

(٢١٤) ـ تفسير الطبري ٣٢٢/٧.

(٢١٥) ـ سبق الحديث عليهما.

ابن اسحاق - وابن اسحاق إمام وقد صرّح بالتحديث. ويحيى بن عباد إلى آخر السند كلهم ثقات، وعبدالله بن الزبير وأبوه صحابيّان، والزبير ممن حضر أُحُداً بلا خلاف. أما ابن حميد - شيخ الطبري - فقد تابعه على حديثه سعيدُ بن يحيى الأموي وهو ثقة ربّما أخطأ، وأبوه صدوق يغرب. وعلى هذا فالاسناد صحيح (٢١٦) من أوله إلى منتهاه، وقد قال ذلك معتّب فعلاً، فهل قوله هذا يجعله من المنافقين؟ وهل كل من قال هذا القول منافق؟ هذا ما قررّه ابن جرير (٢١٧) - رحمه الله - وَصَرَفَ كلّ وجوه التأويل إليه.

بيد أنني أرى - والله أعلم - أن الآية نزلت تصف حال المنافقين، لأن الله سماهم طائفة، ومعتّب فرد وليس بطائفة، فلعلّه سمع القوم يقولون ذلك فردّده، ثم لما علم خطورته استغفر وتاب - وما فعله ليس بأعظم مما فعله حاطب؟ والله أعلم.

٢- التهمة الثانية: قال ابن اسحاق (٢١٨):

(وكان جلاس بن سويد بن الصامت قبل توبته - فيما بلغني - ومعتب بن قشير، ورافع بن زيد، وبشر بن زيد - وكانوا يُدعون بالاسلام، فدعاهم رجال من المسلمين، في خصومة كانت بينهم، إلى رسول الله (ﷺ)، فدعوهم إلى الكهان - حكّام أهل الجاهلية - فأنزل الله عز وجل فيهم:

﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك، يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به، ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً﴾. إلى آخر القصة.

---

(٢١٦) - وقد نقل ابن هشام عن ابن اسحاق نحواً من هذا في السيرة ٢/٢٢٢ وانظر تفسير ابن كثير ٤١٨/١.

(٢١٧) - تفسير الطبري ٣٢٠/٧.

(٢١٨) - سيرة ابن هشام ٥٢٦/١

وقد أخرج القصة (٢١٩) - هذه - ابن أبي حاتم في تفسيره وابن المنذر عن ابن عباس رضي الله عنهما.

فابن اسحاق أخرجها إخراجاً - كما ترى - والعزو إلى ابن أبي حاتم وابن المنذر مفرداً يدلّ على ضعف القصة ووهاء سندها. كما قرّر ذلك الحفّاظ المخرّجون.

أضف إلى هذا أن هذه الآية من أواخر آيات القرآن نزولاً، والقوم سكّان المدينة، فأين كان كهّان الجاهلية هؤلاء؟ وهل كان النبيّ ﷺ يسمح لهم بالاقامة في بلده (طيبة) وهو ينص على أن الكهانة من الشّرك؟

٣- التهمة الثالثة: مشاركته في بناء مسجد الضرار

ذكر ابن اسحاق (٢٢٠) أن قوماً من المنافقين جاؤوا إلى النبي (ﷺ) يخبرونه، بأنّهم قد بنوا مسجدا للضعيف وذي العلّة والليلة المطيرة، وكان يتجهّز لغزوة تبوك، فأخبرهم بأنه على جناح سفر، فإذا عاد صلىّ لهم في مسجدهم - إن شاء الله تعالى - فلما قفل من تبوك أتاه الوحي بأن هذا المسجد (ضرار) لتفريق المسلمين، وشتات كلمتهم، فأمر بعض أصحابه، بهدمه وحرقه. ونزل قول الله تعالى: ﴿والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين، وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل. وليحلفنّ إن أردنا إلاّ الحسنى، والله يشهد إنّهم لكاذبون﴾ (التوبة ١٠٧)

---

(٢١٩) - لم يذكر هذه القصّة ابن كثير أبداً ١/٥١٩ ويذكرها في الدر المنثور ٢/١٧٨ عن ابن اسحاق وابن أبي حاتم وابن المنذر، وقد أشار إلى قصة الاحتكام إلى الطاغوت: الطبري ٨/٥٠٧ - ٥١٣ والشافعي في أحكام القرآن ١/٢٦٨، والواحدي ١/١٥٢، ولم يذكروا معتّب بن قشير أبداً، كما لم يُشر إلى هذه القصة الحافظ في الاصابة ٣/٤٤٣، ولا ابن الأثير في أسد الغابة ٤/٤٤٩ ولم يشر إليها القرطبي في تفسيره ٥/٢٦٣ - ٢٦٤ وسكت السيوطي في لباب النقول ص ٦٧ ط مصطفى الحلبي بينما ذكر قبلها رواية أخرى صحح إسنادها ولم يذكر الشيخ مقبل هذه القصة في كتابه الصحيح المسند من أسباب النزول.

(٢٢٠) - السيرة لابن هشام ٢/٥٣٠ تفسير الطبري ١٤/٤٦٨ أسباب النزول للواحدي ص ٢٦٠ الدر المنثور ٣/٢٧٦ - ٢٧٧ القرطبي ٨/٢٥٣ - ٢٥٤

قال ابن اسحاق: وكان الذين بنوه اثني عشر رجلاً... ذكر فيهم: ثعلبة بن حاطب،ومعتب بن قشير، ونبتل بن الحارث. وبقية الاثني عشر رجلاً.

وأخرجه الطبريّ من طريق محمد بن حميد الرازي عن سلمة بن الفضل الأبرش عن ابن اسحاق عن الزهري ويزيد بن رومان وعبدالله بن أبي بكر وعاصم بن عمر ابن قتادة. وساقه بتمامه.

وفي هذا الخبر علّتان: الأولى عنعنة ابن اسحاق - وهو مدلّس ولم يصرّح بالتحديث. وهو يروي - كثيراً - عن الضعفاء والمتروكين. والعلّة الثانية: أن هذا الخبر قول تابعي وهو لا حجة فيه إذا صح. لأن إثبات الردة، يحتاج إلى دليل يقطع العذر، وليس هاهنا شبهة دليل.

أضف إلى هذا، أن الطبري وغيره قد أوردوا روايات أصح إسناداً، وأعلى رتبة عن ابن عباس وغيره بأن قوماً من الأنصار فعلوا ذلك. وساق الطبري أربع عشرة رواية عن الصحابة والتابعين، ليس فيهن ذكر لأي من هؤلاء الثلاثة.

لذا فإنني احكم بأن ما وُجّه إلى هؤلاء الصحابة: ثعلبة بن حاطب ومعتب بن قشير، ونبتل بن الحارث، في قصة مسجد الضرار. منكر باطل. والله أعلم.. ويكون الذي ثبت في حق معتب بن قشير، أنه قال قولة الطائفة المنافقة:

(لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا هاهنا). وهذه المقولة قالها المنافقون إظهاراً لغضبهم وكرههم مشاركة النبيّ ﴿ﷺ﴾ الغزو معه.

وقد يقولها الانسان المسلم - حين يسمع تردادها - ولا يعني بقولها ما عناه المنافقون، فقد يكون عنى: أننا أُكرِهْنا رسول الله ﴿ﷺ﴾، ونحن لا نعلم ما خُبّيء لنا في الغيب، ولو كان لنا من أمر الغيب شيء، ما أكرهنا رسول الله على المجيء إلى هنا، ليُقتل منا من قُتل، ولكن ليس لنا من الأمر شيء.

هذا الكلام إذا صدر من مسلم، ليس فيه أيّ حرج - والله أعلم - فلعلّ الزبير سمع مُعتّباً يقول هذا، وهو في غشية النعاس، ولم يتحقّق مقصود كلامه، فنقل ما

سمع ـ رضي الله عنه ـ ظناً منه أن قول معتب، كقول المنافقين.

ولذلك قال الحافظ (٢٢١) : (وقيل إنه تاب. وذكره ابن اسحاق فيمن شهد بدراً) ولعلك على ذكر من قول ابن هشام بأن معتب بن قشير بدري، وليس من المنافقين.

الثالث: نبتل بن الحارث

جاء في الاكمال (٢٢٢) : (نبتل بن الحارث من بني لوذان بن عمرو بن عوف من المنافقين قاله ابن اسحاق في رواية ابراهيم بن سعد. وعبدالله بن نبتل بن الحارث كان من أصحاب العقبة (٢٢٣)، وكان منافقاً) وذكره ابن (٢٢٤) اسحاق في المنافقين أيضا، وذكر الحافظ في الاصابة(٢٢٥) عبدالله بن نبتل وقال: (وقيل: إن هذا كان من المنافقين، وذكر الواقدي لولد هذا قصة في عهد عمر).

هذا يدل على أن ثمة من يُسمّى نبتل بن الحارث، وعبدالله بن نبتل. وهما ممن عاصر النبي (ﷺ). لكن هل كانا من المنافقين؟

إن الحافظ ابن حجر يمرّض الرواية كثيراً، فقال عن عبدالله بن نبتل ما سبق وحين ترجم نبتل بن الحارث في الاصابة قال: (٢٢٦)

(نبتل بن الحارث بن قيس بن زيد. العوفي الأوسي الأنصاري.. ذكره أبوعبيد القاسم بن سلام في كتاب النسب مقروناً بأخيه أبي سفيان بن الحارث.

وقد ذكره ابن الكلبي ثم البلاذري في المنافقين، فيحتمل أن يكون أبوعبيد اطلع على أنه تاب.

ولا أدري ماذا يفيدنا قول الحافظ ابن حجر: (فيحتمل)؟ وماقيمة ذكر ابن الكلبي والبلاذري له في المنافقين؟

---

(٢٢١) ـ الاصابة ٣/٤٤٣

(٢٢٢) ـ الاكمال ٧/٣٣١.

(٢٢٣) ـ العقبة المقصودة هنا موضع على طريق تبوك اجتمع فيه المنافقون لكيد النبي (ﷺ). انظر صحيح مسلم ٤/٢١٤٤.

(٢٢٤) ـ سيرة ابن هشام ١/٥٢٢. (٢٢٥) ـ الاصابة ٢/٣٧٥ (٢٢٦) ـ ما سبق ٣/٥٤٩

وذكر ابن اسحاق في السيرة النبوية أنه الذي نزل فيه: (ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون: هو أذن) الآية. أورد ذلك ابن اسحاق في قصة.

وقد ذكرها السُّديّ (٢٢٧) مطوّلة، لكنه لم يذكر هذا فيهم) أ. هـ.

قال ابن اسحاق (٢٢٨) (نبتل بن الحارث، وهو الذي قال له رسول الله ﴿ﷺ﴾ - فيما بلغني - من أحبَّ أن ينظر إلى الشيطان، فلينظر إلى نبتل بن الحارث).

وكان رجلاً جسيماً أذْلَمَ ثائر شعر الرأس، احمر العينين، أسفع الخدين. وكان يأتي رسول الله ﴿ﷺ﴾، يتحدث إليه فيسمع منه، ثم ينقل حديثه إلى المنافقين.

وهو الذي قال: إنما محمد أذن، من حدّثه شيئاً صدّقه. فأنزل الله عزوجل فيه:

﴿ومنهم الذين يؤذون النبيّ ويقولون: هو أذن، قل أذن خير لكم يؤمن بالله، ويؤمن للمؤمنين، ورحمة للذين آمنوا منكم والذين يؤذون رسول الله، لهم عذاب أليم﴾.

قال ابن اسحاق: وحدثني بعض رجال بلعجلان أنه حُدِّث: أن جبريل عليه السلام أتى رسول الله ﴿ﷺ﴾، فقال له: إنه يجلس إليك رجل أذلم، ثائر شعر الرأس، أسفع الخدين، أحمر العينين، كأنهما قِدران من صُفر، كبده اغلظ من كبد الحمار، ينقل حديثك إلى المنافقين فاحذره.

وتلك كانت صفة نبتل بن الحارث فيما يذكرون.

فالخبر الأول ذكره ابن اسحاق بلاغاً، والثاني عن رجل من بلعجلان عمّن حدثه؟ وإني أكاد اذهل لما أقرأ واسمع من حكايات في كتب المغازي والتواريخ والسِّير، وما كان أغنانا عن مثل هذا الهراء السخيف، أن نسوّد به الصحائف، ونَصِمُ به أناساً مجهولةً أحوالهم إلا من هذه الطرق الواهنة، وكان أحسن إلينا وإليهم أن يبقوا في ستر الله لا يُذكرون؟

---

(٢٢٧) - ذكر الواحدي ص ٢٤٩ رواية السُّدّي هذه ولم يذكر نبتلاً في أصحابها؟

(٢٢٨) - السيرة لابن هشام ١/ ٥٢١ - ٥٢٢

وأخرجه الطبري (٢٢٩) عن ابن اسحاق، وعدّه سبب نزول الآية؟

ومن التهم الموجهة إليه أيضاً أنه ممن نزل فيهم قول الله تعالى: (ومنهم من عاهد الله.) الخ قصة ثعلبة.

ذكر ذلك ابن الجوزي في زاد المسير وأبو السعود والقرطبي - كما مَرَّ - ولا يصح في ذلك شيء، كما لا يصحّ في سبب نزول هذه الآية شيء أصلاً. ونبتل بن الحارث هذا: لم يترجم في الصحابة ابن سعد وابن عبدالبرّ والذهبي، ولم يذكره ابن حزم في الجمهرة. فإن صحّ أنه عاصر النبي (ﷺ)، وهو مسلم، فهو صحابي، حتى يثبت غير ذلك بدليل قاطع. وهو محال؟

(٢٢٩) - تفسير الطبري ١٤/٣٢٥ أسباب النزول للواحدي ص ٢٤٨. والدر المنثور ٣/٢٥٣ وتقدم أن ابن اسحاق ذكره في بناة مسجد الضرار. انظر سيرة ابن هشام ٢/٥٣٠

الخاتمة

بعد هذا التطواف في رحلة الذود عن أعراض عدد من صحابة رسول الله ﴿ﷺ﴾، وتحديد ملامح منهج سويّ حيال الصحابة الكرام، وبيان أثر الموضوعات على عقائد الأمة وتشريع الاسلام، يمكن إبراز أهم نتائج هذا البحث فيما يأتي:

١ـ إن هذه القصة مشهورة على ألسنة الوعّاظ منذ القديم، ويتناقلها أهل التفسير. وقد أثبتنا أن الشهرة المعتدُّ بها هي الشهرة الحديثية، دون غيرها مما يطلق عليه ذلك.

٢ـ إن كتب التفسير غير المسند، لا يجوز الاعتداد بأية قصة أو حديث يرد فيها، ما لم يكن المفسرّ من العالمين بالحديث المقتصرين على الصحيح منه، أو الذين ينقلون أقوال النقاد على الأحاديث بدقّة.

٣ـ لم ترد هذه القصة إلا من طرق واهية، لا يصلح بعضها عاضداً للبعض الآخر، فهي قصة منكرة، لتفرّد الضعفاء بها من جهة، ولمخالفتها المتواتر والصحيح وأصول الدين من جهة أخرى، فلا يجوز ذكرها على المنابر، ولا الاستشهاد بها على سوء عاقبة الشحّ والبخل، ولا اعتمادها سبباً من أسباب نزول الآية. وفيما صَحّ من الحديث غنية عن الاحتجاج في الدين بما لا يصح.

٤ـ إن كتب العقائد والتفسير وقصص القرآن وأسباب النزول، وأحكام القرآن، والسير والمغازى والتراجم، لا يدلُّ وجود الخبر فيها على صحته.

٥ـ وأما كتب السنة، فإن منها ما اشترط فيه مؤلفه الصحة كصحاح البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان، ومنتقى ابن الجارود، ووجود الحديث في هذه الكتب

دليل صحته ما عدا بعض الأحاديث في كل كتاب من هذه الكتب، يعرفها الحفاظ والمحدِّثون.

وأما المسانيد والمعاجم والمصنفات، والأجزاء الحديثية، وكتب السنن كلها - باستثناء سنن النسائي - (٢٣٠) فليس وجود الحديث في هذه الكتب دليلَ صحته عند مؤلفه، ولا في نفس الأمر. بل إنّ فيها الصحيح والحسن والضعيف، وفيها أحياناً بعض الموضوعات. فما لم ينصَّ عالمٌ ناقد كالنوويّ والذهبيّ والعراقيّ وابن تيمية والحافظ ابن حجر وأضرابهم على صحة الحديث، فلا يجوز لأحد من غير أهل العلم أن يعتمد أحاديث هذه الكتب في التفريع والتشريع أو الاستشهاد؟

٦- إن هذه القصة المفتراة قد حكم ببطلانها وضعفها ونكارتها جمهرة كبيرة من الحفاظ في القديم والحديث، مع عدم وجود من صحّحها من الحفاظ، أما من صححها من المفسرين فلا عبرة بقوله في هذا الباب

٧- إن ثعلبة بن حاطب، والجدّ بن قيس، ومعتب بن قشير، ونبتل بن الحارث رضي الله عنهم صحابة مؤمنون، لا يجوز الحكم بالنفاق على واحد منه لمجرد وجود شبهة، أو ثبوت معصية، فليست المعاصي - عند أهل الحق - بمخرجةٍ صاحبَها من الأيمان إلى الكفر، إلا بشرائط لا تدلُّ القصة ذاتها على تحقّق واحد منها في ثعلبة أو غيره.

٨- إن صحابة رسول الله (ﷺ) - وبخاصّة الذين ورد في حقّهم ثناء خاص أو بُشرى، - قد دخلوا في الاسلام بيقين، وشهد لهم بذلك الله ورسوله، فلا يجوز إخراج واحد منهم من الاسلام إلا بدليل صريح صحيح يقطع العذر، ويبرىء الذمة أمام الله تعالى.

---

(٢٣٠) - انما استثنيت سنن النسائي، لانه ثبت بالتتبع والدراسة ان الاحاديث الضعيفة فيه قليلة جداً، لا تشكل ادنى نسبة مئوية، وقد فصلت ذلك في كتابي (تاريخ علم الجرح والتعديل) يسر الله طبعه ونشره

والله أسأل أن يحشرني في زمرة عباده الصالحين، وأن يشفع فينا رسول الله ﴿ﷺ﴾ وهؤلاء الصحابة الذين رددنا عنهم فريةً طالما استمرأها الكثيرون، دون تنبه إلى مقام الصحابة الكرام.

والحمد لله أولاً وآخراً. وصلى الله وسلم وبارك على رسوله محمد وعلى آله وصحبه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه / عداب محمود الحمش

مكة المكرمة - الروضة

٢٧ رمضان ١٤٠١هـ

مصـــادر البحـــث

١ ـ القرآن الكريم

ـ الآمدي   سيف الدين أبو الحسن علي بن علي محمد بن سالم التغلبي (٥٥١ ـ ٦٣١هـ)

٢ ـ الاحكام في أصول الاحكام تعليق الشيخ عبدالرزاق عفيفي ط أولى ١٣٨٧هـ.

ـ ابن الأثير الجزري   عزّ الدين أبوالحسن علي بن محمد الجزري (٥٥٥ ـ ٦٣٠هـ)

٣ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة. طـ دار الفكر.

٤ ـ الكامل في التاريخ طـ دار الكتاب العربي ـ بيروت. الرابعة ١٤٠٣هـ

ـ ابن الأثير الجزري: مجد الدين أبوالسعادات المبارك بن محمد الجزري (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ)

٥ ـ جامع الاصول في أحاديث الرسول. تحقيق الشيخ عبدالقادر الأرناؤط طـ دار البيان ١٣٩٢هـ

ـ الأشعري: أبو الحسن علي بن اسماعيل من ذرية أبي موسى الأشعري (٢٧٠ ـ ٣٢٤هـ)

٦ ـ مقالات الاسلاميين واختلاف المصلّين تحقيق محي الدين عبدالحميد. طـ الثانية ١٣٨٩هـ.

ـ الأعظمي: د. محمد مصطفى

٧ ـ منهج النقد عند المحدّثين. طـ ثانية ١٤٠٢هـ. ـ الألباني: الشيخ محمد ناصر الدين

٨ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة. طـ المكتب الاسلامي.

٩ ـ صحيح الجامع الصغير. طـ المكتب الاسلامي عام ١٣٨٨هـ.

١٠ ـ ضعيف الجامع الصغير طـ المكتب الاسلامي عام ١٣٩٩هـ.

ـ الألوسي: شهاب الدين محمود أفندي الألوسي (ت ١٢٧٠هـ).

١١ ـ روح المعاني. طـ دار إحياء التراث ـ بيروت.

ـ بادشاه: محمد أمين الحسيني الحنفي المكي. المعروف بأمير بادشاه.

١٢ ـ تيسير التحرير شرح كتاب التحرير. طـ مصطفى الحلبي ١٣٥٠هـ.

- البخاري: محمد بن اسماعيل ابراهيم بن المغيرة الجعفي - مولاهم - الامام الحافظ. (ت ٢٥٦هـ).

١٣ - الأدب المفرد نشر قصي محب الدين الخطيب. الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ.

١٤ - الجامع الصحيح المسند المختصر. المعروف بصحيح البخاري. تحقيق الدكتور مصطفى البغا. ط أولى.

١٥ - التاريخ الكبير في تراجم الرجال. ط المكتبة الاسلامية بتركيا

- البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود الفرّاء (ت ٥١٦هـ).

١٦ - شرح السنّة. تحقيق الشيخين زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط. نشر المكتب الاسلامي

١٧ - معالم التنزيل في التفسير. ط الحلبي

- البغوي: أبوالقاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز الحافظ (ت ٣١٧هـ)

١٨ - معجم الصحابة: مصورة مكروفيلم في مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة

- البلقيني: سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير الكناني (ت ٨٠٥هـ)

١٩ - محاسن الاصطلاح: تحقيق د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء).

- البيضاوي ناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت ٦٧٥هـ)

٢٠ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ط مؤسسة شعبان - بيروت.

- البيهقي: أبوبكر احمد بن الحسين بن علي الحافظ (٣٨٤ - ٤٥٨هـ)

٢١- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة تحقيق د عبدالمعطي قلعجي توزيع الباز - مكة.

٢٢ - السنن الكبرى. ط دار الفكر - بيروت.

٢٣ - مناقب الشافعي: تحقيق أستاذنا السيد أحمد صقر ط دار التراث ١٣٩١هـ.

- الترمذي: محمد بن عيسى بن سَورة الامام الحافظ (٢٠٩ - ٢٧٩هـ)

٢٤- الجامع لسنن المصطفى. تحقيق الشيخ أحمد شاكر وزملائه، ط - الحلبي ١٣٥٦هـ.

٢٥ - العلل الصغير شرح ابن رجب (يأتي)

٢٦ - العلل الكبير. تحقيق الاستاذ حمزه ذيب مصطفى (رسالة ماجستير).

- تمّام الرازي: أبوالقاسم تمام بن محمد بن عبدالله الحافظ (٣٣٠ - ٤١٤هـ)

٢٧- كتاب الفوائد: تحقيق الدكتور عبدالغني أحمد جبر التميمي (رسالة دكتوراه).

- ابن تيمية. أبو العباس احمد بن عبدالحليم بن عبدالسّلام الحراني الامام (ت ٧٢٨هـ)

٢٨ ـ تفسيرات شيخ الاسلام ابن تيمية جمع وتنسيق إقبال أحمد الأعظمي. طـ علمي بريس ١٣٩١هـ

٢٩ ـ مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية. جمع وترتيب الشيخ العاصمي النجدي طـ الأولى ١٣٩٨هـ

٣٠ـ مختصر كتاب الاستغاثة المعروف بكتاب (الردّ على البكري) طـ الهند

٣١ ـ مقدمة في أصول التفسير. تحقيق أستاذنا الدكتور عدنان زرزور.

ـ الجصّاص. أحمد بن علي الرازي (٣٠٥ ـ ٣٧٠هـ)

٣٢ ـ أحكام القرآن. تحقيق الشيخ محمد الصادق قمحاوي. طـ دار المصحف الثانية ـ القاهرة.

ـ ابن الجوزي: أبو الفرج عبدالرحمن بن عليّ بن محمد التيمي (ت ٥٩٧هـ)

٣٣ ـ تلقيح فهوم الأثر. المطبعة النموذجية بمصر

٣٤ ـ زاد المسير في علم التفسير. تحقيق الشاويش طـ المكتب الاسلامي

ـ الجوهري الشيخ طنطاوي جوهري (١٢٨٧ ـ ١٣٥٨هـ)

٣٥ ـ الجواهر في تفسير القرآن الكريم طـ مصطفى الحلبي الأولى.

ـ ابن أبي حاتم: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي الحنظلي (٣٢٧هـ).

٣٦ ـ تفسير القرآن العظيم: سورة التوبة مصورة مكروفيلم في مركز البحث العلمي ـ جامعة أم القرى.

٣٧ ـ الجرح والتعديل تحقيق الشيخ عبدالرحمن المعلّمي اليماني طـ دار الكتب العلمية. بيروت.

ـ ابن الحاجب. جمال الدين عثمان بن عمر المصري (ت ٦٤٦هـ)

٣٨ ـ منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٦هـ طـ الأولى.

ـ الحاكم النيسابوري أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن البيّع (٤٠٥هـ)

٣٩ ـ سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل. تحقيق الدكتور موفّق عبدالله. طـ مكتبة المعارف ـ الرياض.

ـ ابن حبّان: محمد بن حبّان بن أحمد التميمي البستي الحافظ (ت ٣٥٤هـ)

٤٠ ـ كتاب الثقات من المحدثين طـ دائرة المعارف العثمانية

٤١ ـ كتاب المجروحين من المحدثين. تحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد. طـ دار الوعي بحلب ١٣٩٦هـ.

- ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢هـ).
٤٢ - الاصابة في معرفة الصحابة ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٤٣ - تقريب التهذيب. تحقيق الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف. ط دار المعرفة - بيروت.
٤٤ - تهذيب التهذيب. ط دائرة المعارف النظامية في الهند.
٤٥ - فتح الباري شرح صحيح البخاري. الطبعة السلفية.
٤٦ - لسان الميزان ط دائرة المعارف النظامية في الهند.
٤٧ - المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية. تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ط الأوقاف الكويتية.
٤٨ - نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. نشر المكتبة العلمية في المدينة المنورة ط ثالثة.
٤٩ - النكت على ابن الصلاح. تحقيق د. ربيع بن هادي ط الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة.
- ابن حزم أبومحمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الامام (ت ٣٥٦هـ)
٥٠ - الاحكام في أصول الأحكام: تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. ط الثانية.
٥١ - جمهرة أنساب العرب. تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ط دار المعارف - القاهرة.
٥٢ - المحلّى في الفقه. تحقيق الشيخ احمد شاكر. ط دار الفكر.
- ابن حمزة الحسيني: الشريف إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الدمشقي.
٥٣- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف. ط المكتبة العلمية ١٤٠٠ هـ
- الحمش الحسيني: عداب بن محمود بن إبراهيم بن محمد الحموي.
٥٤ - دعاوي النسخ في القرآن الكريم. مطبوع على الآلة الكاتبة.
٥٥ - رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل. ط الافتاء في الرياض.
٥٦ - العيوب الخَلْقية وأثرها على عقد النِّكاح. مخطوط.
- ابن حنبل: أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الامام (١٦٤ - ٢٤١هـ)
٥٧ - فضائل الصحابة. تحقيق الدكتور وصيّ الله أحمد عبّاس. ط مؤسسة الرسالة توزيع جامعة أم القرى.
٥٨ - مسند الامام أحمد - تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. ط المكتب الاسلامي ودار صادر.
- الخازن: علاء الدين أبوالحسن علي بن محمد بن ابراهيم الشّيحي (ت ٦٧٨هـ)

٥٩ ـ لباب التأويل في معاني التنزيل: مطبوع على هامش معالم التنزيل للبغوي طـ الحلبي.
ـ خان صديق حسن خان القنوجي الهندي الأمير (١٣٠٧هـ)
٦٠ ـ فتح البيان في تفسير القرآن طـ مكتبة العاصمة ـ القاهرة.
ـ الخطابي: أبو سليمان حَمْد بن محمد بن ابراهيم البُستي (٣٨٨هـ)
٦١ ـ معالم السنن شرح سنن أبي داود تحقيق عزت عبيد الدعّاس. طـ حمص ١٣٨٨هـ.
ـ الخطيب: أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)
٦٢ ـ تاريخ مدينة السلام (بغداد). نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت.
٦٣ ـ الكفاية في علم الرواية: مراجعة عبدالحليم محمد عبدالحليم. تقديم المحدّث محمد الحافظ التّجاني طـ أولى
ـ الدارقطني: أبوالحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (٣٠٦ ـ ٣٩٥هـ).
٦٤ ـ الضعفاء والمتروكون. تحقيق الدكتور موفق عبدالله طـ دار المعارف الرياض.
ـ أبوداود السجستاني: سليمان بن الأشعث بن عمرو بن عامر الأزدي (ت ٢٧٥هـ)
٦٥ ـ السنن. إعداد وتعليق عزّت عبيد الدعّاس. طـ حمص.
ـ ابن الدّيبع الشيباني: أبوالفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد اليماني (٨٦٦ ـ ٩٤٤هـ)
٦٦ ـ حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار طبعة قطر.
ـ الذهبي: أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الكردي الدمشقي (٦٧٣ ـ ٧٤٨ هـ)
٦٧ـ تجريد أسماء الصحابة. طـ دار المعرفة بيروت.
٦٨ ـ تذكرة الحفاظ. تحقيق للمعلّمي اليماني. طـ دار إحياء التراث ـ بيروت.
٦٩ ـ سير أعلام النبلاء. تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط. طـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
٧٠ ـ الكاشف في رجال الكتب الستّة. تحقيق عزّت علي عيد وزميله. طـ دار النصر ـ القاهرة.
٧١ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق محمد علي البجّاوي. طـ دار المعرفة ـ بيروت.
ـ الرازي: فخرالدين أبوعبدالله محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني.
(ت ٦٠٦هـ)
٧٢ ـ مفاتيح الغيب. ويسمّى التفسير الكبير. نشر دار الكتب العلمية ـ طهران.
ـ ابن رجب الحنبلي: زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن البغدادي الدمشقي.
(٧٣٦ ـ ٧٩٥هـ)

٧٣ ـ شرح علل الترمذي . تحقيق أستاذنا الدكتور نورالدين عتر طـ دار الملاّح ١٣٩٨هـ.
ـ رضا السيد محمد رشيد رضا.
٧٤ ـ تفسير المنار: طـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.
ـ الزركشي : بدرالدين محمد بن عبدالله بن بهادر (٧٩٤هـ)
٧٥ ـ البرهان في علوم القرآن . تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم طـ عيسى الحلبي الثانية.
ـ الزمخشري : جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)
٧٦ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل. تحقيق محمد الصادق قمحاوي طـ مصطفى الحلبي ١٣٩١هـ.
ـ السخاوي : أبوالخير محمد بن عبدالرحمن الحافظ (٩٠٢هـ)
٧٧ ـ المقاصد الحسنة ـ تحقيق الشيخ عبدالله محمد الصديق. طـ دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ.
ـ ابن سعد : محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري (ت ٢٣٠هـ)
٧٨ ـ الطبقات الكبرى طـ دار بيروت.
ـ أبو السعود : محمد بن محمد العمادي المفسّر (ت ٩٥١هـ)
٧٩ ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم طـ عبدالرحمن محمد ـ القاهرة.
ـ السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر محمد الخضيري الحافظ (ت ٩١١هـ)
٨٠ ـ الاكليل في استنباط التنزيل. تصحيح عبدالله بن محمد الصديق الغماري طـ دار الكتاب العربي ـ القاهرة
٨١ ـ تحذير الخواص من أحاديث القصاص. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ. طـ ـ المكتب الاسلامي.
٨٢ ـ الجامع الصغير تحقيق الشيخ الألباني (تقدّم).
٨٣ ـ الحاوي للفتاوي. طـ دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ
٨٤ ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة. تحقيق الشيخ خليل الميس. طـ دار العربية ١٤٠٤هـ.
٨٥ ـ الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور. طـ دار المعرفة ـ بيروت.
٨٦ ـ لباب النقول في أسباب النزول. طـ دار إحياء العلوم ـ بيروت.
٨٧ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة.
ـ ابن سيّد النّاس: محمد بن محمد اليعمري (ت ٧٣٤هـ)

٨٨ ـ عيون الأثر في المغازي والسّير. طـ دار المعرفة بيروت.
ـ الشافعي: محمد بن إدريس المطّلبي القرشي الامام سيد العلماء (ت ٢٠٤هـ)
٨٩ ـ الرسالة في أصول الاجتهاد. تحقيق الشيخ أحمد شاكر. طـ الأولى.
ـ الشوكاني: محمد بن علي اليماني (ت ١٢٥٠هـ)
٩٠ ـ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. طـ دار الفكر بيروت.
٩١ ـ فتح القدير الجامع بين علمي الرواية والدراية من علم التفسير طـ مصطفى الحلبي الثانية.
٩٢ ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار طـ ـ مصطفى الحلبي الأخيرة.
ـ ابن الصّلاح: أبوعمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري الدمشقي (٥٧٧ ـ ٦٤٣هـ)
٩٣ ـ علوم الحديث. المعروف بمقدمة ابن الصلاح. تحقيق أستاذنا د. نورالدين عتر ١٤٠٤هـ.
ـ الطبرسي الفضل بن الحسن بن الفضل (ت ٥٤٨هـ)
٩٤ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن طـ ـ طهران ١٣٧٣هـ.
ـ الطبري أبوجعفر محمد بن جرير الامام الحافظ (ت ٣١٠هـ)
٩٥ ـ تاريخ الرسل والملوك. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. طـ دار المعارف الثانية ـ مصر.
٩٦ ـ جامع البيان في تأويل آي القرآن. تحقيق الشيخ أحمد شاكر. طـ ـ دار المعارف.
ـ الطبراني. أبوالقاسم سليمان بن احمد اللخمي الحافظ (٢٦٠ ـ ٣٦٠هـ)
٩٧ ـ المعجم الكبير. تحقيق الشيخ حمدي عبدالمجيد السلفي طـ الأوقاف العراقية.
ـ الطِّيبي: الحسين بن عبدالله بن محمد الحافظ (ت ٧٤٣هـ)
٩٨ ـ الخلاصة في أصول الحديث. تحقيق السيد صبحي السامرائي طـ الاوقاف العراقية ١٣٩١هـ.
ـ ابن عبد البرّ أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد النمري الأندلسي (ت ٤٦٣هـ)
٩٩ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب. مطبوع على حاشية الاصابة.
١٠٠ ـ الدرر في اختصار المغازي والسّير. تحقيق د. مصطفى البغا. طـ مؤسسة علوم القرآن الثانية ١٤٠٤هـ.
ـ عبيد: الدكتور نهاد عبدالحليم.
١٠١ ـ الوضع في الحديث وآثاره السيئة على الأمّة (رسالة ماجستير) من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
ـ العجلوني: اسماعيل بن محمد الجرّاحي (ت ١١٦٢هـ)

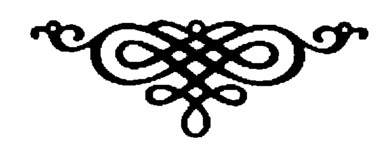
١٠٢ ـ كشف الخفاء ومزيل الالباس . تحقيق أحمد القلاش . نشر مكتبة التراث الاسلامي بحلب
ـ ابن عدي   عبدالله بن محمد بن عديّ الجرجاني الحافظ (٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ)
١٠٣ـ الكامل في ضعفاء الرجال . ط دار الفكر الأولى ١٤٠٤هـ .
ـ العراقي : زين الدين أبوالفضل عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن الكردي المصري (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ)
١٠٤ ـ التبصرة والتذكرة ط دار الكتب العلمية توزيع الباز ـ مكة .
ـ ابن العربي : محمد بن عبدالله المالكي الأندلسي الامام (٥٤٣هـ)
١٠٥ ـ أحكام القرآن تحقيق علي محمد البجاوي ط عيسى الحلبي ـ القاهرة .
ـ ابن أبي العزّ الحنفي : علي بن علي بن محمد (ت ٧٩٢هـ)
١٠٦ـ شرح العقيدة الطحاويّة تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط ط مكتبة دار البيان ١٤٠٤هـ .
ـ العقيلي   أبوجعفر محمد بن عمرو بن موسى المكيّ الحافظ (ت ٣٢٢هـ)
١٠٧ ـ كتاب الضعفاء الكبير . تحقيق د . عبدالمعطي قلعجي ط دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٤هـ .
ـ الغزالي · أبوحامد محمد بن محمد الطوسي (ت ٥٠٥هـ)
١٠٨ ـ إحياء علوم الدين . ط عيسى الحلبي ـ القاهرة .
ـ الفارسي : علاءالدين أبو الحسن علي بن بلبان بن عبدالله الأمير (٦٧٥ ـ ٧٣٩هـ)
١٠٩ ـ الاحسان في تقريب صحيح ابن حبّان : تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ـ المكتبة السلفية ١٣٩٠هـ
ـ الفتّني : الشيخ محمد طاهر بن علي الهندي (ت ٩٨٦هـ)
١١٠ ـ تذكرة الموضوعات . ط دار إحياء التراث العربي ١٣٩٩هـ .
ـ الفتوحي الحنبلي : محمد بن أحمد بن عبدالعزيز المعروف بابن النّجار (ت ٩٧٢هـ)
١١١ ـ شرح الكوكب المنير . تحقيق الأستاذين د . محمد الزحيلي ود . نزيه حماد . توزيع جامعة أم القرى .
ـ فلاّته : د . عمر حسن عثمان .
١١٢ـ الوضع في الحديث . ط مكتبة الغزالي دمشق ـ ١٤٠١هـ .
ـ الفيروزابادي : مجدالدين محمد بن يعقوب الشيرازي (ت ٨١٧هـ)

١١٣ ـ بصائر ذوي التمييز تحقيق محمد علي النجار. ط المكتبة العلمية ـ بيروت
١١٤ ـ القاموس المحيط ط دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٠٣هـ.
ـ الفيّومي : أحمد بن محمد بن علي المقري (ت ٧٧٠هـ)
١١٥ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. تصحيح مصطفى السقّا. ط مصطفى الحلبي.
ـ القاري : الملّا علي بن سلطان بن محمد الهروي المكي (١٠١٤هـ)
١١٦ ـ الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة. تحقيق د. محمد لطفي الصباغ ط دار الأمانة ـ بيروت ١٣٩١هـ.
١١٧ ـ شرح نزهة النظر في مصطلح أهل الأثر. ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٨هـ.
ـ القاسمي العلامة السيد محمد جمال الدين الدمشقي (١٣٣٢هـ)
١١٨ ـ محاسن التأويل : ط/ مصطفى الحلبي ـ القاهرة.
ـ ابن قانع : الامام عبدالباقي بن قانع بن مرزوق الأموي (٢٥١هـ)
١١٩ ـ معجم الصحابة. مصورة مكروفيلم في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة
ـ ابن قدامة : الامام موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)
١٢٠ ـ المغني شرح مختصر الخرقي مع الشرح الكبير. ط/ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٣٩٢هـ.
ـ القرضاوي : د. يوسف (معاصر)
١٢١ ـ فقه الزكاة ط/ مؤسسة الرسالة الثانية ١٣٩٣هـ
ـ القرطبي : الامام أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١هـ)
١٢٢ ـ الجامع لأحكام القرآن تصحيح أحمد البردوني. ط ـ ثالثة دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ.
١٢٣ ـ التذكرة في ذكر الموتى وأحوال الآخرة.
ـ قطب : الشهيد سيد قطب إبراهيم (ت ١٣٨٦هـ)
١٢٤ ـ في ظلال القرآن. ط ـ دار الشروق
ـ ابن قيّم الجوزيّة : شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ت ٧٥١هـ).
١٢٥ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد. تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط.
ـ ابن كثير: الامام أبوالفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي القرشي (٧٧٤هـ)

١٢٧ ـ البداية والنهاية. ط/ مكتبة المعارف الثالثة ١٩٧٩م.
١٢٨ـ تفسير القرآن العظيم. ط/ عيسى الحلبي.
ـ الكيا الهراسي: أبو الحسن علي بن محمد الطبري (ت ٥٠٤هـ)
١٢٩ ـ أحكام القرآن. تحقيق موسى محمد علي وزميله. مطبعة حسان ـ القاهرة ـ ط أولى
ـ ابن ماجه: أبوعبدالله محمد بن يزيد القزويني الحافظ (٢٠٧ ـ ٢٧٥هـ)
١٣٠ ـ كتاب السنن تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي ط عيسى الحلبي مصر.
ـ ابن ماكولا: أبو نصر سعد الملك علي بن هبة الله بن علي العزاعي الأمير (ت ٤٧٥هـ)
١٣١ـ الاكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب نشر محمد أمين دمج بيروت.
ـ الماوردي: أبوالحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي (ت ٤٥٠هـ)
١٣٢ ـ أدب القاضي: تحقيق محيي هلال سرحان. ط الأوقاف العراقية ١٣٩١هـ.
ـ المراغي: الشيخ محمد بن مصطفى بن محمد بن عبدالمنعم المصري ١٢٩٩هـ
١٣٣ـ تفسير المراغي مطبعة الأزهر ١٣٦٤هـ.
ـ المزيّ: جمال الدين أبوالحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف القضاعي الدمشقي (٦٥٤ ـ ٧٤٢هـ)
١٣٤ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال. طبعة مصورة عن المخطوط بعناية عبدالعزيز رباح وزميله.
ـ المسعودي: علي بن الحسين بن علي.
١٣٥ ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر ط دار الأندلس بيروت ١٣٨٥هـ.
ـ مسلم الامام مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري (ت ٢٦١هـ)
١٣٦ ـ المسند الصحيح. المعروف بصحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
ـ ابن معين: الامام الناقد أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المرّي (ت ٢٣٣هـ)
١٣٧ ـ التاريخ. تحقيق أستاذنا الدكتور أحمد محمد نور سيف. ط جامعة أم القرى بمكة.
١٣٨ ـ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي وهو سؤالات في الرجال لابن معين. تحقيق الدكتور سيف. ط جامعة أم القرى.

١٣٩ ـ رواية أبي خالد الدقاق عن يحيى بن معين تحقيق الدكتور سيف. ط جامعة أم القرى
المناوي: الامام عبدالرؤوف بن علي الحدادي (١٠٣١هـ)
١٤٠ ـ الجامع الأزهر في حديث النبيّ الأنور مصورة عن المخطوط نشر المركز العربي للبحث والنشر ـ ١٤٠٠هـ
١٤١ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير. الطبعة الثالثة ١٣٩١هـ دار المعرفة ـ بيروت.
ـ النسائي أبوعبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر الحافظ (٢١٤ ـ ٣٠٣هـ)
١٤٢ ـ الضعفاء والمتروكون تحقيق مركز الخدمات والأبحاث الثقافية نشر مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ١٤٠٥هـ.
١٤٣ ـ المجتبى من سنن المصطفى ط مصطفى الحلبي مع شرحه ـ زهر الربى للسيوطي ـ ط أولى ١٣٨٣هـ.
ـ ابو نعيم الأصبهاني: أحمد بن عبدالله بن أحمد بن اسحاق المهراني الحافظ (ت ٤٣٠هـ)
١٤٤ ـ دلائل النبوة (المنتخب) تحقيق وتخريج عبدالبر عباس ود. محمد روّاس قلعجي نشر المكتبة العربية بحلب ١٣٩٠هـ.
ـ النووي: الامام أبوزكريا يحيى بن شرف الشافعي (٦٧٦هـ)
١٤٥ ـ روضة الطالبين في الفقه الشافعي تحقيق الأستاذ زهير الشاويش. ط المكتب الإسلامي
١٤٦ ـ المجموع شرح مهذب الشيرازي. تحقيق الشيخ محيب المطيعي ـ الطبعة الأولى.
(١٤٧) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ط ونشر دار إحياء التراث ـ بيروت.
ـ ابن هشام: الامام أبو محمد عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميري (بين ٢١٣ ـ ٢١٨هـ)
١٤٨ ـ السيرة النبوية. تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزميليه الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ ط مصطفى الحلبي.
ـ الهيتمي: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر السعدي الشافعي (٩٠٩ ـ ٩٧٤هـ)
١٤٩ـ الفتاوى الحديثة. ط دار المعرفة ـ بيروت.
ـ الهيثمي: الحافظ نورالدين علي بن أبي بكر بن عمر أبو الحسن (ت ٨٠٧هـ)
١٥٠ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. ط دار الكتاب بيروت ١٩٦٧م.
١٥١ ـ موارد الظمآن في زوائد صحيح ابن حبّان. تحقيق الشيخ عبدالرزاق حمزة.
ـ الواحدي: الامام أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري (٤٦٨هـ)

١٥٢ ـ أسباب النزول . تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر الطبعة الثانية .
ـ الوادعي : الشيخ مقبل بن هادي اليماني (معاصر) .
١٥٣ ـ الصحيح المسند من أسباب النزول . ط مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٠هـ .
ـ الواقدي : أبو عبدالله محمد بن عمر بن واقد المدني (١٣٠ ـ ٢٠٧هـ)
١٥٤ ـ المغازي ط دار الكتب العلمية ـ بيروت .
ـ ابن الوزير ـ أبو عبدالله محمد بن ابراهيم اليماني (ت ٨٤٠هـ)
١٥٥ ـ الروض الباسم في الذبّ عن سنة أبي القاسم ط ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٣٩٩هـ



محتويات الكتاب